جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم اقتصادية

تخصص: اقتصاديات العمل

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر بعوان:

مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة العمالة في الجزائر للفترة 2002–2016

إعداد الطالبة: **الأستاذ المشرف:**

- **بولال بدرة** **بوجلة إيمان**

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....2018/06/20....

السنة الجامعية 2017–2018

جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم اقتصادية

تخصص: اقتصاديات العمل

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر بعنوان:

مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة العمالة في الجزائر للفترة 2002–2016

إعداد الطالبة:

- **بولال بدرة**

الأستاذ المشرف:

بوجلة إيمان

السنة الجامعية 2017–2018

فهرس المحتويات

إهداء

كلمة شكر

فهرس المحتويات

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الإطار النظري و الفكري للاستثمار الأجنبي

المبحث الأول : مفهوم وتطور الاستثمار الأجنبي وأشكاله.....11

المطلب الأول : التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر.....11

المطلب الثاني : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.....15

المطلب الثالث : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....18

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.....25

المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية.....25

المطلب الثاني : النظرية القائمة على هيكل السوق.....27

المطلب الثالث :النظريات القائمة على ميزة التجميع.....31

المبحث الثالث : دوافع وعوامل الاستثمار الأجنبي وأهميته.....37

المطلب الأول : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.....37

المطلب الثاني :عوامل جذب لاستثمار الأجنبي المباشر.....39

المطلب الثالث: مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.....42

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الأول : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و سوق العمل في الجزائر.....52

المطلب الأول : الإطار القانوني للاستثمارات في الجزائر.....52

المطلب الثاني : تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر.....60

المطلب الثالث : الأهمية النسبية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....66

المبحث الثاني : معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....70

المطلب الأول : المعوقات الاقتصادية.....70

المطلب الثاني : المعوقات العقارية.....75

المطلب الثالث : المعوقات القانونية و الإدارية.....77

الفصل الثالث: تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر

المبحث الأول : واقع التشغيل في الجزائر.....86

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول التشغيل و سوق العمل.....86

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتشغيل.....89

المطلب الثالث: تشخيص وضعية التشغيل في الجزائر.....94

المبحث الثاني : تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر.....100

المطلب الأول: الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل.....100

المطلب الثاني : الأثر الغير مباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل.....106

المطلب الثالث : نضرة تحليل لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل.....109

خاتمة عامة: 121

قائمة المصادر و المراجع :.....128

مقدمة:

إن سعي الدول المضيفة (لاسيما الدول النامية) لإستقطاب رؤوس الأموال الضرورية لتمويل التنمية،و معالجتها مظاهر الضعف في اقتصادياتها ، يقابله سعي الدول الأم من خلال شركاتها إلى إيجاد أسواق تستثمر فيها فوائدها المالية سواء في صورة استثمارية أجنبية مباشرة أو غير مباشرة ،و لهذا احتل الاستثمار الأجنبي المباشر حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثين الاقتصاديين و صانعي السياسات الاقتصادية في مختلف بلدان العالم للوصول إلى فهم أبعاده و أنماط و محدداته و تأثيراته.

بالرغم من الاختلاف الدائر حول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلا انها تسعى إليه جاهدة ،و يظهر ذلك من خلال التوسع و الانتشار الهائل لأنشطتها ،للدول المضيفة من خلال جملة التسهيلات و الاعفاءات المقدمة و التنافس لإستقطابه ، باعتباره إحدى القنوات الهامة لانتقال رؤوس الأموال و التكنولوجيا و الخبرات الإدارية و التنظيمية و تخفيض معدل البطالة و دعم قدراتها التصديرية و ربطها بشبكات الانتاج و التوزيع العالمية و بالتالي تحسين كفاءتها الاقتصادية.

بعد هدف زيادة التشغيل و تحسين نوعيته ذات أولوية كبيرة لدى صانعي السياسات في مختلف دول العالم على اختلاف أنظمتها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية ، خاصة في ظل رتفاع معدلات البطالة التي اصبحت تهدد الكيان الاقتصادي المحلي تزامنا مع الارتفاع السريع للكثافة السكانية و بالتالي زيادة الفئة النشيطة أي زيادة عرض العمل ، الذي لا يمكن أن تستوعبه المؤسسات المحلية لوحدها لذا تلجأ إلى المستثمر الأجنبي.

و في ضوء ما سبق سوف يركز هذا البحث على أحد أهم نتائج العولمة و هو الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره فيما يتعلق بظاهرة التشغيل بالجزائر كبلد مضيف حيث أن معظم الدراسات التطبيقية التي

تناولت قضية التشغيل أو الحد من البطالة الناتج عن هذا النوع من الاستثمار ، جاءت متناقضة بين مؤيد و معارض ، فهناك من يرى ان للإستثمار الأجنبي المباشر دور إيجابي في النهوض بمستويات التشغيل من خلال خلق فرص عمل أو الاحتفاظ بالفرص القائمة و هذا التأثير يكون إما مباشرة من خلال حجم و شكل الدخول إلى السوق و اتجاهات الاستثمار و دوافعه ، و طبيعة التكنولوجيا المستخدمة ، و توظف الاستثمار ،و إما غير مباشرة من خلال تأثير تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على مختلف جوانب الاقتصاد مثل الاستثمار المحلي ، النمو ، زيادة الإيرادات و احتدام المنافسة التي يفرضها دخوله البلد المضيف ، في حين أن هناك من يرى أن دخوله الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر سلبا على التشغيل خاصة ان المتعارف عليه أن الشركات متعددة الجنسيات تعمل في الأنشطة كثيفة رأس المال، مما يؤدي إلى إحلال الآلة مكان العمالة البشرية إضافة إلى عدم قدرة المستثمر المحلي على الصمود أمام المستثمر الاجنبي نتيجة التفاوت الواضح بين الإمكانيات المادية و البشرية ، مما يؤدي إلى علق عدة مؤسسات محلية و بالتالي تسريح عدد من العمال ، هذا من جهة و من جهة أخرى لو نظرنا إلى التحفيزات المتمثلة في جملة الإعفاءات المقدمة ثم فإنها تعيق زيادة الإيرادات من العملة الأجنبية و مازال الاختلاف قائما و مستمرا حول الأخيرة التي عملت على استقطابه من خلال مجموعة من الاجراءات القانونية و المؤسساتية آملة في الاستفادة من المميزات التي يحظى بها.

على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة التشغيل في الجزائر؟

للإجابة على السؤال الرئيسي نستعين بالأسئلة الفرعية التالية :

ما مفهوم و ما هي أهمية كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و التشغيل في ضوء النظريات الاقتصادية المختلفة؟

هل يعتبر المناخ الاستثماري في الجزائر ملائما و محفزا لجذب و استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

هل يوجد علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التشغيل؟

هل يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل ؟ و هل يختلف من قطاع لآخر؟

فرضيات البحث :

تقوم الدراسة على اختيار مجموعة من الفرضيات تتمثل في :

تعتبر الإمكانيات و المؤهلات و الإجراءات المتخذة من طرف الدولة عاملا مهما يعكس المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالحجم و المستوى الذي يوافق مؤهلاته.

لقد تمكن الاستثمار الأجنبي المباشر من خلق فرص عمل جديدة في الجزائر.

أهمية البحث:

يهدف موضوع هذه الدراسة إلى تبيين العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التشغيل في الجزائر ، هدفين المتغيرين الذين لا يقل أحدهما أهمية عن الأخر في المنظور الاقتصادي ، فالأول حظي باهتمام خاص و كبير من قبل معظم دول العالم المتقدمة و النامية منها بما فيها الجزائر ،و ذلك لما يوفره من مزايا و منافع اقتصادية كبيرة سواء بالنسبة للدولة المستثمرة او للدولة المضيفة له،و ذلك لكونه مصدرا مستقرا للتمويل

الأجنبي مقارنة بالأنواع الأخرى ،من جهة ،و لكونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل و نقل التكنولوجيا و تطوير القدرات التنافسية التصديرية للإقتصاد من جهة أخرى ، أما المتغير الثاني – التشغيل- فهو الآخر مهم ، باعتبار أن الاستخدام الفعال لجميع الطاقات الإنتاجية بما فيها القوى العاملة لزيادة الإنتاج الوطني و تحقيق الاستقرار الاقتصادي من اهم أهداف صانعي السياسات الاقتصادية.

أهداف البحث :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف و أهمها :

التعرف على الأساسيات و الأطر الفكرية و النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر و التشغيل من خلال ما تناوله مختلف المفكرين الاقتصاديين.

تحليل قدرات و إمكانيات الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال سرد أهم القوانين و أنظمة تشجيع الاستثمار ،و ما يعتريها من معوقات ، إضافة إلى إظهار حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

تحليل و تفسير مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر على التشغيل بالاعتماد على مجموعة من الاحصائيات خلال الفترة (2002-2016)

دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل بالاعتماد على تحليل و تفسير احصائيات الفترة (2002-2016)

الإطار الزماني و المكاني :

لقد شملت الدراسة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة التشغيل في دولة الجزائر خلال فترة زمنية انتعش فيها الاستثمار خارج قطاع المحروقات (2002-2016)

أسباب اختيار موضوع البحث :

اسباب موضوعية :

ان الإقبال المتزايد للبلدان على الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف مستوياتهم متقدمة كانت او نامية و مدى إدراكها الاهمية في تحسين الوضع الاقتصادي لها ،وجدنا حاجة ماسة إلى ضرورة القيام بدراسة تهدف إلى إظهار النتائج المترتبة عن استقطاب هذا النوع من الاستثمار على أحد متغيرات الاقتصاد و هو التشغيل باعتباره هدف الرئيسي و الغاية المرجوة من أي سياسة لأي دولة لأنه يمس الفرد و يحدد مستوى معيشته و قدرته الشرائية.

أسباب شخصية:

ارتباط هذا الموضوع بنوع التخصص الذي ندرسه و كذلك لأهمية هذا الموضوع الذي يدرس على المستوى الاقتصادي.

منهجية البحث:

المنهج الاستنباطي من خلال استعمال أدوات الوصف و التحليل باستعراض أهم التعريفات و النظريات المتعلقة بمتغيري الدراسة إلا و هما الاستثمار الأجنبي المباشر و التشغيل.

الدراسات السابقة :

من خلال ما تم التطرق إليه من دراسات سابقة ، يمكن القول أن هاذه الدراسة هي تكملة لما سبقها من دراسات ،و يمكن استعراض أهم الدراسات التي لها علاقة بموضوع دراستنا بالتالي :

محمد دحماني أدريوش (2013) أطروحة دكتوراه (إشكالية التشغيل في الجزائر ، محاولة تحليل) ، علوم اقتصادية ، جامعة تلمسان ، تناول الباحث دراسة تطور التشغيل و البطالة في الاقتصاد الجزائري ، حيث قام بمحاولة تحليل إشكالية التشغيل في الجزائر للفترة 1980-2010 ، مستخدما اختبار السببية ،و قد هدف إلى عرض المنهجية من خلال قياس اهم متغيرات سوق العمل و مقارنتها مع المعايير التي تضعها منظمة العمل الدولية، و من أهم النتائج المتوصل إليها أن النمو الاقتصادي الحقيقي المسجل في الجزائر يتسم بالتقلب ،كما أن سياسة الإنعاش الاقتصادي الذي وضعتها الجزائر ابتداء من سنة 2000 لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي تعيشه.

كريمة قويدري (2011) : مذكرة تخرج شهادة الماجستير (الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر) ،علوم اقتصادية ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ، حيث تناولت الباحثة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر و إبراز الدور الذي يلعبه في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية بالتطبيق على حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2012 باعتبار أن هذه الفترة عرفت ارتفاعا تدريجيا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر بعد غياب شبه تام للإستثمارات الأجنبية خلال فترة التسعينات التي اتسمت بتدهور الأوضاع السياسية و الأمنية ، حيث قامت الباحثة بتسليط الضوء على مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي و العلاقة بينهما في الجزائر.

عمار زودة ، (محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر) ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة قسنطينة ،و تهدف هذه الدراسة إلى عرض أهم محددات الأساسية المساعدة على بناء مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال و قد اعتمد الباحث عرض و تفسير أبعاد محددات ظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر ،و دوافع المفاضلة بين بيئة الاقتصاديات المختلفة من طرف المستثمر، كما قام بتحليل و مقارنة تجارب الدول في استقطاب هذا النوع من الاستثمارات متواصلا إلى عدة نتائج منها الوضع العام و السياسي و الأمني للدولة و مدى ما تمتاز به من استقرار و تنظيماته الادراية ، فعاليات و كفاءة في نظامها القانوني.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

اختلاف الحدود الزمنية و المكانية للدراسة:

تحليل مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في كل القطاعات الاقتصادية و بالتالي على مستوى مختلف الأقاليم المستثمرة في الجزائر و بالتالي معرفة أيها كان أكثر استهدافا و رغبة من طرف المستثمر الأجنبي و أيها يستطيع أن يوفر فرصا أكثر للتشغيل دون غيره بالنسبة للأقاليم المستثمرة في الجزائر.

صعوبات البحث :

قلة المعطيات الإحصائية على عكس كثرة المراجع و المصادر و تكرارها بشكل واضح فيما يخص الجزء النظري لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر و التشغيل و قلتها و إن لم تخل ندرتها فيما يخص العلاقة بينها سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية.

هيكل البحث و تقسيماته:

في سبيل تحقيق أهداف الدراسة و للمحافظة على التسلسل المنطقي في طرح الأفكار نعتمد ثلاثة فصول رئيسية مقدمة ، حيث يتضمن كل فصل جانبا من جوانب الدراسة و ذلك على النحو التالي :

حيث نستعرض في الفصل الأول ما هي الاستثمار الاجنبي المباشر و نظرياته ، أشكاله و دوافع و بعد ذلك عرض و تحليل تطوراته.

أما الفصل الثاني فنركز على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر ف الجزائر من خلال إظهار الاطار القانوني مع محاولة تحليل حجم التدفقات الاستثمارية الواردة إليها و توزيعها الجغرافي و القطاعي و الأهمية النسبية ، التي خلقها هذا التدفق مع تبيان أهم معوقاته.

أما الفصل الثالث نتطرق فيه للطرح النظري للتشغيل مع تشخيص وضعيته بالجزائر لنتطرق بعدها إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل و تقدير و تفسير المعطيات الاحصائية خاصة بالفترة 2002 -2016 و ذلك من خلال تقييم دوره في توفير فرص عمل جديدة.

و ختمنا الدراسة بخاتمة تتخللها مجموعة من الاستنتاجات و التوصيات التي تم التوصل إليها.

تمهيد :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجي في الوقت الحاضر ، نتيجة للمزايا العديدة الناجمة عنه مثل توفير رؤوس الأموال ، والتقنية العالية والخبرة الفنية والإدارية ، ورفع كفاءة المنتجات المحلية ، وما ينشأ عن ذلك من زيادة إمكانية دخولها إلى الأسواق العالمية وبمنافسة عالية .

لذلك اهتمت دول العالم المتقدمة منها والنامية في محاولة جذب هذه الاستثمارات إلى أراضيها ، بهدف تحقيق المميزات والإفادة منها في خدمة اقتصادياتها الوطنية ، لذا تناول الفصل الأول عرض أسس نظريات واستراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر في ثلاث مباحث وهي :

المبحث الأول : مفهوم وتطور الاستثمار الأجنبي وأشكاله.

المبحث الثاني :النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث : الدوافع والعوامل الكامنة.

المبحث الأول : مفهوم وتطور الاستثمار الأجنبي وأشكاله.

يتناول هذا المبحث مختلف التعاريف و المفاهيم التي أعطيت للاستثمار بصفة عامة،و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة من قبل العديد من الاقتصاديين و الهيئات و المنظمات الدولية المختصة في هذا المجال بالإضافة إلى ذلك نستعرض اهم تطورات و أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول : التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

1- التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر :

مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل زمنية متباينة في ظروفها الاقتصادية و السياسيةأثرت على حجمه وطبيعته وهيكله،يمكن تقسيمها منذ نشأته ولغاية وقتنا الحالي**إلى** :

1-1- المرحلة الأولى :الاستثمارات الأجنبية قبل الحرب العالمية الأولى1800 1913:مر الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة بظروف اقتصادية وسياسية ملائمة كانعدام الأخطار المرافقة لتدفقات رأس المال إلى الخارج، وغالبا ما كان هذا الاستثمار يتم في البلدان المستعمرة من قبل الدول الأوروبية بوساطة شركاتها وفي مجال الثروات الطبيعية التي تحتاجها كمواد أولية لمصانعها ، وكانت الدول الاستعمارية تقدم الحماية لهذه الاستثمارات التي كان يغلب عليها طابع الاستثمار الخاص ، وفي فترة قل فيها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

أما عن مساهمة الدول في الاستثمارات وفي هذه الفترة فإن المملكة المتحدة كانت تحتل المركز الأول نظرا للتفوق الاقتصادي الذي كانت تتمتع به .[1]

1-2- المرحلة الثانية : الاستثمارات الأجنبية ما بين الحربية العالميتين 1914-1945 :من أهم ما ميز هذه المرحلة تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر عما كان عليه وبشكل كبير نتيجة لعدة أسباب من بينها :

- ظروف الحرب وعدم وجود الاستقرار السياسي والاقتصادي.

- انهيار قاعدة الذهب مما دفع العديد من الدول المتضررة من الحرب بتصفية استثماراتها في بعض المستعمرات[2].

وأيا كان الأمر فان الاستثمار الأجنبي قد شهدت في هذه الفترة تراجعا كبيرا بسبب الحربين العالميتين وعدم الاستقرار الاقتصادي و السياسي الذي ساد فترة ما بينهما ، كما أن الظروف الاقتصادية الدولية في تلك الفترة لم تكن تسمح بنمو أكبر للاستثمارات الأجنبية بسبب عدم استقرار الأوضاع النقدية في أوروبا نتيجة التضخم الذي ساد في معظم الدول الأوروبية في العشرينيات و بسبب الكساد الاقتصادي الكبير الذي حل بالنظام الرأسمالي فضلا عن ذلك فان

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار ، **الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات** ، دار المسيرة ، عمان ،طبعة 1 ،2007،ص235.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سبق ذكره ،ص235.

غياب تنظيم قانوني دولي موحد للتجارة الدولية ولا سيما في ما يتعلق باختلاف السياسة الجمركية من دولة إلى أخرى كان يشكل هو الآخر عائق أمام نمو الاستثمارات الأجنبية .[1]

1-3- المرحلة الثالثة : الاستثمارات الأجنبية بعد الحرب العالمية الثانية 1946 إلى وقتنا الحالي :

في أعقاب الح.ع.II كان النظام النقدي العالمي قائم على نظام بروتنوودز عام 1944 ومن خصائص هذا النظام :

- الحفاظ على أسعار صرف ثابتة .
- سيطرة الحكومة على تدفقات رأس المال .
- السماح بتقييد حركة العملة من أجل تعزيز الميزان التجاري.
- التأكد من أهمية القطاع الإنتاجي محليا و دوليا .

وقد اتبعت البلدان النامية أثناء مدة الخمسينيات و الستينيات استراتجيات تنموية مستندة إلى الاقتصاد الموجه والمعلق ، واهتمت بتنمية الصناعات المحلية ، وكان هناك تخوف من الأثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مثل خلق تبعية اقتصادية والتدخل السياسي واضعاف الشركات المحلية ، وبذلك شهدت الاستثمارات تراجعا وركزت التدفقات الرأسمالية في شكل هدايا وقروض ومنح .[2]

[1] دريد محمود السامرائي ،**الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية** ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، طبعة 1ش، 2006 ، ص74.

[2] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري ، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية** ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2014 ، ص 96

وفي منتصف السبعينيات احتلت القروض الصدارة بسبب ارتفاع أسعار النفط وتراكم عوائده للدول المصدرة له والتي قامت بإيداعها في المصارف الأجنبية التي بدورها قامت باقراضها إلى دول خارجية تشكو عجز في ميزان مدفوعاتها وتتعرض إلى أزمات طارئة ، حيث عجزت بعض الدول المدينة على تسديد مستحقاتها ، وهذا ما أوجد أزمة المديونية في بداية الثمانيات ، كما ظهرت في هذه الفترة حركة توسيع في الشركات الأجنبية بأساليب جديدة لاتهدف إلى تأمين المواد الأولية إلى أن حدث منعطفان رئيسيان في مجال تطور الاستثمار الأجنبي وهما : المنعطف الأول وهو التحول من الاستثمار الرأسمالي إلى الاستثمار الخاص ، أما الثاني فهو التحول من القروض الأجنبية المصرفية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

وشهدت عقد التسعينات تطور كبير تمثل الانفجار المالي على الصعيد العالمي ، فالاستثمار الأجنبي صار الماكنة التي تقودها الشركات متعددة الجنسيات لتحقيق الاندماج باتجاه "عولمة " ، إذا كلما زادت قوة تحرير الأسواق المالية ، كلما تعاظم دور هذه التدفقات المالية في الاقتصاديات النامية ، وبذبك صارت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عالمية تنافس معظم البلدان للحصول على أكبر نصيب منها.

وفي بداية الألفية الجديدة بقيت البلدان المتقدمة في صدارة البلدان المتلقية للاستثمارات المباشرة من حيث مساهمتها في التدفقات الداخلة والخارجة تمثلتها البلدان النامية ،و أخيرا اقتصاديات البلدان

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سابق ، ص 237 .

النامية المتحولة ، وهذه نتيجة قدرة اقتصاديات وحدوث هذا يتوقف على قدرة اقتصاديات كل من هذه البلدان على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

المطلب الثاني : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

قبل تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ، لابد من الإشارة إلى بعض المفاهيم .

1- تعريف الاستثمار :

1-1- **لغة** : هو لفظ مأخوذ من الثمر وهوحمل الشجر وأثمر الشجر حدج ثمره .[2]

1-2-**اصطلاحا** : تعددت تعاريف الاستثمار تبعا للجوانب التي انطلق منها الباحثون في تحليلهم لشتى الظواهر المحيطة به حيث ارتكزت مجملها على جوانب المخاطرة و السعي نحو الربح ، وعلى أن الاستثمار ينطوي على إضافة إجمالية إلى رؤوس الأموال أو السلع الإنتاجية المستعملة في الإنتاج.[3]

أما الاستثمار الأجنبي المباشر فتعددت تعاريف والنظريات المتعددة لهذا النوع من الاستثمارات نذكرها بإيجاز .

---

[1] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري ، مرجع سبق ذكره ، ص102-107-108 .

[2] سليمان عمر محمد الهادي ، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي** ، الطبعة الأولى ، الأكاديميون ، عمان ، الأردن ، 2010 ، ص 22 .

[3] محمد عبد العزيز عبد الله ، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي** ، الطبعة الأولى ، دار النفائس ، الأردن ، 2005 ، ص15-16 .

1- تعريف المؤسسات و المنظمات الدولية و المالية للاستثمار الأجنبي المباشر :

يعود كل من صندوق النقد الدولي FMIومنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه " الاستثمارات في مشروعات داخل دولة بواسطة مقيمين في دولة أخرى بحيث تزيد حصة هؤلاء المستثمرين الأجانب على 50 %من رأس المال و يتركز 25 % فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد أو جماعة منظمة من المستثمرين حتى تكون لهم السيطرة على السياسات والقرارات في المشروع.

في حين تعرف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية unctadللاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك "الاستثمار طويل الأجل ويعكس منفعة للمستثمر الأجنبي أو الشركة بحيث لا يقل نصيب المستثمر عن 10 % من رأس المال الفرع أو من القوة التصويتية" .[1]

إلى جانب كل هذا ترى المنظمة العالمية للتجارة OMC بأن الاستثمار الأجنبي " عملية يقوم المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (البلدان المضيفة) مع نية التسيير .[2]

كما يعرف عمر صقر الاستثمار الاحنبي المباشر بانه :هو الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته ، فضلا عن قيامه بالمشاركة في ادارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم

[1] إبراهيم متلولي حسن مغربي ، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل الاستثمار الاقتصادي** ، دار الفكر الجامعي ، اسكندرية ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2011 ، ص 148 .

[2] DOC

في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار ، بالإضافة إلى قيامه بتحول مواد مالية وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا و الخبرة الفنية في مجال نشاطه إلى الدولة المضيفة .[1]

– ويعرفه عبد السلام ابو قحف بانه :هو السماح للمستثمرين من خارج الدول بامتلاك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة ، أي تأسيس مؤسسات أو الدخول كشركاء لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة .[2]

– و يعرفه سليمان عمر الهادي بانه :ذلك الاستثمار الأجنبي الذي يقام في دولة مضيفة إلى أن ملكيتها أجنبية ، وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية تختلف أنواعه وأماده حسب نوع الاستثمار لأجنبي المباشر[3]

– اما عن دريد محمود السامرائي يعرف الاستثمار الاحنبي المباشر بانه انتقال رؤوس الأموال بين بلدين بقصد توظيفهما في عمليات اقتصادية مختلفة كشراء أوراق مالية و الأموال منقولة تدريجيا أو امتلاك عقارات تعطي ريعا بقصد توظيفها في عمليات انتمائية مثمرة كالإقراض أو عمليات غير مثمرة كالإيداع بالمصارف تفاديا لخطر تتعرض لها في ظروف التوتر السياسي و الاقتصادي .[4]

[1] عمر صقر ،**العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، جامعة حلوان و الأكادمية العربية للعلوم والتكنولوجيا** ، قطر ، 2011 ، ص87 .

[2] عبد السلام أبو قعف ، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي ، مطبعة الاشعاع الفنية** ، بيروت . لبنان ، 2001 ، ص 481 .

[3] سليمان عمر محمد الهادي ، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي** ، مرجع سبق ذكره ، ص09 .

[4] دريد محمود السمرائي ، **الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية** ، مركز دراسات الوحدة العروبية ، طبعة أولى ، 2006 ، ص 48 .

2- **تعريف شخصي** : ويمكن تعريف الإستثمارالاحنبي المباشر بأنه مساهمة المستثمر الأجنبي المباشر في رأس مال الشركة وإدارتها في الدول المطبقة للاستثمار مع انتقال التكنولوجيا وتوظيفها بالشكل الأمثل .

المطلب الثالث : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

1- **تصنيفات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب معيار الملكية** : تأخذالاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب معيار الملكية أحد الأشكال التالية :

1-1-**الاستثمارات التي تمتلكها الشركات الأجنبية بالكامل** : هذا الاستثمار يتيح للعنصر الأجنبي السيطرة الكاملة في إتخاذ القرار .[1] أي يحتفظ المستثمر الأجنبي بحق ملكية المشروع الاستثمار ويحق ادارته والتحكم بكل عملياته ، وقد يتحقق هذا النوع من الاستثمارات إلى الدول النامية تاريخيا ، ولا يزال الآن في الأنشطة الأكثر ربحية و التي تتميز بارتفاع معدل العائد على الاستثمار بها .[2]

-مزايا الاستثمارات تملكها الشركات الأجنبية بالكامل :

ا-بالنسبة من وجهة نظر الدولة المضيفة :

- زيادة حجم تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة

[1] أشرف السيد حامد قبال ، **الاستثمار الأجنبي المباشر** ،دار الفكر الجامعي ، 2013 ، ص 33

[2] إبراهيم متلولي حسن مغربي ،مرجع سبق ذكره ، ص 148 .

- يساهم كبر حجم المشروع في إشباع حاجات المجتمع المحلي من السلع والخدمات مع احتمال وجود فائض للتصدير ، وتقليل الواردات مما يساعد هذا على تحسين ميزان المدفوعات وخلق فرص عمل جديدة في الدول المضيفة .
- يساهم المشروع في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال في الدول المضيفة .

ب–من وجهة نظر المستثمر الأجنبي :[1]

- كبر حجم أثر الارباح المتوقع الحصول عليها والناجمة عن انخفاض تكلفة مدخلات عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية .
- يساعد التمسك الكامل للمشروع في التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تفرضها الدول المضيفة على وارداتها .
- يسهل التملك الكامل للمشروع الحصول على التسهيلات والضمانات اللازمة لتنفيذ أنشطتها للحصول على المواد الخام الخاصة .

1–2–المشروعات الاستثمارات المشتركة :

عبارة عن نشاط يقوم عليه شخصين أو أكثر قد يكون أشخاص طبيعين أو كيانات قانونية ، ان المشروع المشترك غير خاضع إلى البنود وإجراءات التمثيل والترخيص وليس له شخصية قانونية منفصلة إلا أنه يلتزم بالعلاقة الخاصة بين الشركاء في رأس المال .[2]

---

[1] محمد عبد العزيز عبد الله ، **الأسهم في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي** ، دار الثقافة ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص 45 .

[2] عبد الله ، عبد الله عبد الكريم . **ضمانات الاستثمار في الدول العربية** ، دار الثقافة ، عمان ، 2010، ص78 .

–مزايا الاستثمارات المشتركة :

ا– من وجهة نظر الدولة المضيفة :[1]

لبناء المشاريع اقتصادية واسعة الانتاج ، وهذا ما يساعد على الاستفادة من اقتصاديات الحجم .

– إن صيغة المشاركة تضمن للدولة المضيفة عدم إنفراد المستثمر الأجنبي باتخاذ قرارات الإدارة و التشغيل .

– تتيح صيغة المشاركة فرصة واسعة للعناصر الوطنية لاكتساب انجازات الفنية والإدارية من خلال الممارسة الفعلية للنشاط الاستثماري.

– يقدم نظام المشاركة بين رأس المال الوطني و الأجنبي خدمة كبرى للاقتصاد القومي للدولة المضيفة .

ب_ من وجهة نظر المستثمر الأجنبي [2]**:**

– يساعد المشروع في حال نجاحه زيادة فرص المستثمر الأجنبي بالحصول على موافقة الدولة المضيفة بانشاء مشاريع استثمارية مملوكة له بالكامل .

– يسهل الاستثمار المشترك مهمة الطرف الأجنبي على الحصول على القروض المحلية و المواد الخام الأولية.

[1] نزيه عبد المقصود ،محمود مبروك ، مرجع سبق ذكره . ص42.

[2] عبد العزيز عبد الله ، مرجع سبق ذكره . ص41.

– يساعد هذا الاستثمار على سرعة التعرف على طبيعة السوق المضيف وانشاء قنوات للتوزيع وحماية المصادر الأولية والخام للشركة الأم .

1–3 الاستثمار الأجنبي للشركات متعددة الجنسيات :

تسمى أحيانا بالشركات الدولية أوالشركات العابرة الجنسية ، حيث يمتلك رأس مالها ، أكثر من دولة أو شركة أو مزيج أو مزيج من الاثنين .[1]

وهي شركة تمارس نشاطها في عدة دول من خلال فروعها أو الشركات التابعة لها وتقوم بادارتهم و مراقبة نشاطهم بفعالية. [2]

–مزايا الاستثمارات متعددة الجنسيات :

ا–من وجهة نظر الدول المضيفة

– توفير عوامل الانتاج النادرة (التكنولوجيا ، خبرات ، رؤوس الأموال) واللازمة لأغراض التنمية الشاملة.

– فتح أسواق جديدة للتصدير .

– خلقفرص جديدة للعمالة وتخفيض نسبة البطالة

– تقديم منتجات وسلع جديدة بأسعار منخفضة للمستهلكين .

[1] فريد النجار ، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2000 ، ص 24 .
[2] علي عبد الفتاح ،**تشجيع الاستثمار** ، دار الراية . عمان ، ص 380.

– تنمية المنافسة المحلية . أي تزداد درجة المنافسة بين الشركات العاملة ، سواء كانت وطنية أو أجنبية .

1–4عقود التجميع : هي اتفاقيات مبرمة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي ، يقوم بموجبه المستثمر المحلي بانتاج مكونات السلعة أو تجميعها ، وتلجأ الشركات إلى هذا النوع من الاستثمار لانخفاض تكلفة المواد الخام اوكبر حجم السوق في الدولة المستثمر فيها .[1]

– **مزايا عقود التجميع** : ان هذه المشاريع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك ، أو شكل التملك الكامل للمشروع الاستثماري و بالتالي يترتب على وجود المزايا الخاصة لهذين الشكلين للاستثمار على مشاريع عقود التجميع .[2]

1–5المناطق الحرة : هي مساحة من أرض الدولة المضيفة تخصصها وتحددها وتقيمها خارج المنطقة الجمركية ، ويتم التكامل معها من وجهة نظر التجارة الخارجية ، كما لو أنها أجنبية ، يسمح لها بحرية التجارة وتداول البضائع والتصنيع والخدمات بدون قيود ، أو رسوم أو ضرائب جمركية أو ضرائب أخرى، معمول بها في نطاق المنطقة الجمركية .

– **مزايا المناطق الحرة** : إنها مجال إقليمي محصور في محيط جغرافي معين يمارس نشاط اقتصادي واحد أو أكثر مستثنى كليا أو جزئيا.

- **من وجهة نظر الدولة المضيفة** : من التشريع الوطني خاصة فيما يتعلق منه بالمسائل تلخص أهم الأدوار التي تقوم بها تلك الجمركية والضريبية المناطق الآتية :

[1] قاسم ناجي علوان ، **ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق** ، دار الثقافة ، عمان ، 2012 ، ص 355.
[2] محمد عبد العزيز عبد الله ،مرجع سبق ذكره ، ص46 .

- تشغيل الأيدي العاملة
- تنشيط الحركة التجارية المحلية
- تنشيط قطاع الخدمات والنقل
- جذب رؤوس الأموال
- نقل التكنولوجية الحديثة .
- تنشيط القطاع الاقتصادي

ب- تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب معيار الغرض :

لقد تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الإ.أ.م استنادا إلى دوافع رئيسية وهي :

2-**1- الاستثمار الأجنبي الباحث عن الأسواق** : يتجه هذا النوع إلى البلدان النامية نتيجة لأسواقها الكبيرة وهذا يعد بديلا عن التصدير من قبل القطر المستثمر وان لم يتكامل حجم السوق مع عوامل مهمة أخرى كالعمالة الماهرة .

2-2- **الاستثمار الأجنبي الباحث عن الكفاءة** :في العصر الحديث أصبحت عمليات البحث عن العمالة الماهرة و الكفؤة إحدى أهم الدوافع التي قادت الشركات لدخول في اقتصاديات أخرى.

2-3- الاستثمار الأجنبي الباحث عن الخدمات :يعد من أهم أشكال الاستثمار الأجنبيالمباشر ، بعد انتهاج العديد من البلدان النامية برامج الإصلاح الاقتصادي ، خاصة الخدمات المالية كالتأمين و التمويل فضلا عن الخدمات التقليدية كالمواصلات والكهرباء.[1]

2-4- الاستثمار الباحث عن المواد الطبيعية :[2]يعد من أقدم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر الذي اتبعته الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية ، خاصة في مجال النفط ، ويعتمد هذا على تشجيع الصادرات من المواد الأولية وزيادة الاسترداد من السلع الرأسمالية والاستهلاكية و المدخلات الوسيطية في العملية الإنتاجية .

2-5- الاستثمار الباحث عن الإستراتجية :يحدث هذا النوع في مراحل متقدمة من نشاط الشركات المتعددة الجنسيات عندما تقوم بالاستثمار في مجال البحث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة ، حيث يكون له أثار توسعية على التجارة .

[1] سليمان عمر محمد الهادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 27.

[2] عبد الرزاق محمد حسين ،**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية** ، دار حامد ، الطبعة الأولى ، 2014 ص ، ص38-40 .

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

يقدم هذا المبحث تحليلا لبعض النظريات و المداخيل الخاصة بالتدويل التي تتضمن أهم محددات الاستثمار و دوافع الشركات متعددة الجنسيات من خلال ثلاث نظريات الكلاسيكية و القائمة على هيكل السوق و التجميعية.

المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير الكلاسيكي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر ونستعرض أهم النظريات فيما يلي :

1- **نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو** : وفقا لنظرية التكاليف النسبية لريكاردو أن كل دولة تتخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية أي التي تستطيع إنتاجها بتكلفة نسبية منخفضة مقارنة بغيرها من الدول الأخرى وهذا يعتبر السبب الرئيسي لقيام التجارة الدولية وهو اختلاف التكاليف النسبية لإنتاج السلع فيما بين الدول .[1]ولكن هذه النظرية لم توضح كيف يتحدد معدلالتبادل الدولي ومن ثم كيفية توزيع مكاسب التجارة فيما بين الدول الداخلة في التبادل التجاري.

- **الانتقادات التي توجه إلى نظرية التكاليف النسبية لريكاردو :**

– تفرض النظرية انعدام نفقات النقل والتعرفة الجمركية علما بأنها تحسب ضمن تكاليف إنتاج السلعة .

[1] محمود يونس وآخرون، **التجارة الدولية و التكتلات الاقتصادية** ، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، 2015 ، ص 74 .

– تفرض نظرية التكاليف النسبية ، أن نفقة الإنتاج للوحدة الواحدة تبقى ثابتة بغض النظر عن الزيادة والنقصان في حجم الإنتاج .

– افتراض النظرية حرية التجارة الخارجية .

– افتراض النظرية وجود سلعتين ودولتين يتم التبادل التجاري بينهما.

– افتراض النظرية أن التبادل التجاري الدولي يتم على أساس المقايضة بالسلع .[1]

– ركزت النظرية على السلع المستوردة والمصدرة.

2-**نظرية هيكشر أولين** :إن نظرية هكشر أولين قد أعزت السبب الرئيسي لقيام التجارة الدولية إلى الاختلافات في الندرة أو الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج بين البلدان المختلفة ، فهذا الاختلاف يؤدي إلى اختلاف الأسعار النسبية لهذه العناصر الإنتاجية .[2]

– اختلاف دول الإنتاج السلع المختلفة ، غير أنها افترضت أن تكون دالة إنتاج السلعة الواحدة متماثلة في كافة الدول.

وفقا لتحليل اولين فإن التبادل الدولي :

– هو تبادل غير مباشر لعوامل الإنتاج الوفيرة لدى الدولة مقابل عوامل الإنتاج النادرة لديها.

– يترتب عليه في الفترة القصيرة اتجاه أسعار السلع وأسعار عوامل الإنتاج إلى التعادل في كافة الدول ، بينما في الفترة الطويلة يترتب عليه زيادة درجة التفاوت في عرض عوامل الإنتاج فيما بين الدول [3]

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار ، **الاقتصاد الدولي ، نظريات وسياسات** ، دارة المسيرة ، عمان ، 2007 ، ص 47 .

[2] عبد الرحمان يسرى أحمد ،**الاقتصاديات الدولية** ، الدار الجامعية ، إسكندرية ، 2007 ،ص 86 .

[3] محمود يونس و آخرون، **التجارة الدولية و التكتلات الاقتصادية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 12 .

الانتقادات التي توجه إلى نظرية هيكشر أولين :

استبعاد أثر البحوث والتطوير الذي ينشأ عنهما التقدم التكنولوجي حيث تفترض النظرية تشابه دوال الإنتاج للسلعة الواحدة بين الدول.

– عدم الأخذ في الاعتبار إنتاج وتبادل السلع والخدمات في ظل أسواق المنافسة الاحتكارية ، وإهمالها نظرية هيكشر أولين لظاهرة تنوع المنتجات وأثرها في قيام التجارة الخارجية باقتراضها أن الإنتاج وتبادل السلع والخدمات يتم في ظل شروط المنافسة الكاملة .

– عدم قدرة نظرية هيكشر أولين على تحليل وتفسير قيام التجارة الخارجية في غير السلع الأولوية لاقتراضها عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول في كثير من الحالات.

– افتراض النظرية عدم وجود نفقات نقل بين الدول .[1]

المطلب الثاني : النظرية القائمة على هيكل السوق

النظريات القائمة على هيكل السوق:

من النظريات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر من زاوية هيكل السوق نجد نظرية دورة الحياة المنتوج و نظرية السوق الغير الكامل و نظرية تدويل الأسواق الوسيطة:

1- نظرية دورة حياة المنتوج الدولي:

(تعتبر نظرية دورة حياة المنتوج الدولي من أهم تفسيرات أو أسباب إنتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة عامة)

[1] سيد متولي عبد القادر ، **الاقتصاد الدولي ، النظريات و السياسات** ، دار الفكر ، عمان ، 2010 ، ص 49 .

التي تلقي الضوء على دوافع الشركات المتعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية, و من أخرى فإنها توضح كيفية و أسباب انتشار الابتكارات و الاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم و بصفة عامة تنطوي دورة حياة المنتوج الدولي إلى أربعة مراحل أساسية تم توضيحها في الجزء الخاص للنظرية التكنولوجية وهنا نتناول أهم العناصر:

المرحلة الأولى: مرحلة البحوث و الإبتكارات بالبلد المخترع (الدولة الأجنبية)

المرحلة الثانية: مرحلة تقديم السلعة بالسوق المحليالداخلي (الدولة الأجنبية)

المرحلة الثالثة: مرحلة النمو في الإنتاج و التسويق المحلي و الدولي.

المرحلة الرابعة: مرحلة بداية التشبع في السوق المحلي و بدأ إنتاج السلعة في الدول الأخرى

المرحلة الخامسة: مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية و تدهور السلعة بالسوق الأجنبي بسبب المنافسة السعودية أو الجودة.

الشكل رقم (1-1) دورة حياة المنتج الدولي

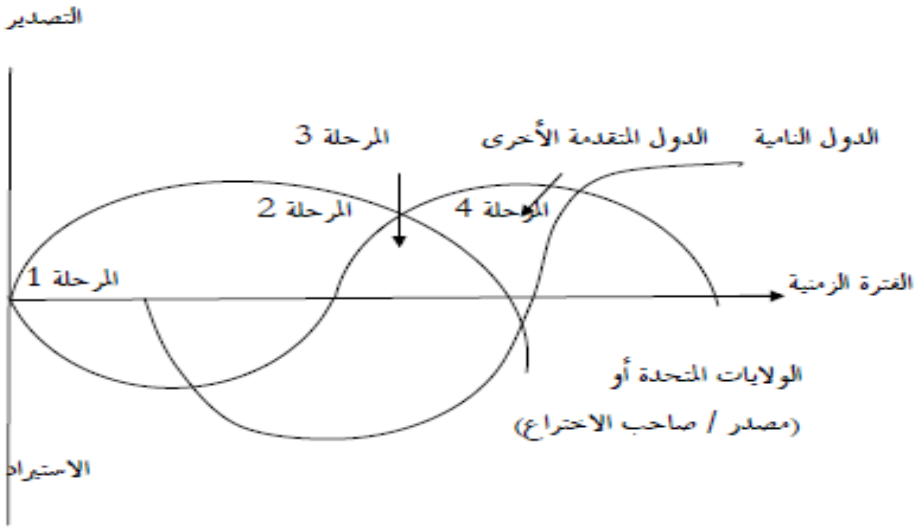

المصدر : عبد السلام أبو قحف ، ادارة الأعمال الدولية ، مطبعة الإشعاع ، بيروت ، لبنان ، 2001 ، ص 27 .

2- نظرية عدم كمال السوق:

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة و كذا عدم قدرة الشركات الوطنية على منافسة الشركات الأجنبية [1]

و من أهم الأسباب , الدوافع و الأسباب الكامنة وراء نظرية عدم كمال السوق هي كالتالي:

- حالة وجود فروق و اختلافات جوهرية في منتجات الشركة المتعددة الجنسيات و الشركات الوطنية (أو الأجنبية الأخرى) بالدول المضيفة.
- حالة توافر مهارات إدارية و تسويقية و إنتاجية... إلخ متميز لدى الشركات متعددة الجنسيات عن نظيرتها بالدول المضيفة.
- كبر حجم الشركات متعددة الجنسيات و قدرتها على الإنتاج بحجم كبير بحيث تستطيع في هذه الحالة تحقيق و فورات الحجم الكبير
- تفوق الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا.
- تشدد إجراءات و سياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة و الذي قد ينشأ عن صعوبة التصدير لهذه الدول.
- قيام حكومات الدول المضيفة لمنح إمتيازات و تسهيلات جمركية و ضريبة و مالية للشركات متعددة الجنسيات كوسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية .

[1] عبد السلام أبو قحف, مرجع سبق ذكره. ص 26

- الخصائص الاحتكارية المختلفة التي تتميز بها الشركات متعددة الجنسيات منها الخصائص التكنولوجية , الخصائص التمويلية, الخصائص التنظيمية و الإداريةو الخصائص التكاملية التكامل الرأسمالي الأمامي, التكامل الرأسمالي الخلفي)[1].

-الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال لسوق:

إن هذه النظرية لم تقدم أي تفسيرمقبول لسبب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات (للتملك المطلق للمشروع الإنتاجي خارج الأم) الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت المتواجد بدائل أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية.2

إفتراض إدراك الشركات متعددة الجنسيات لجميع فرص و قيود الإستثمار بجميع دول العالم يعتبر هذا الغير واقعي من الناحية العملية .

03- نظرية تدويل الأسواق الوسيطة: (إحلال السوق)

تنتسب هذه النظرية إلى كل منباكلي ، كاسونودانح و هي تؤكد على أهمية إمتلاك المزايا الاحتكارية حتى يمكن قيام الاستثمار المباشر في الخارج[3], أي احتفاظ الشركة بالخبرة الفنية و الابتكارات التي تحقق لها التميز المطلق, بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول

[1] عبد السلام أبو قحف نظريات،**التحويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية** مؤسسة شباب الجامعة إسكندرية سنة 2001 ص 55.
[2] منصوري الزين ،**تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية** , دار الراية, ط. عمان, 2012 ، ص 249 .
[3] جميل محمد خالد, **أساسيات الاقتصاد الدولي**, الأكاديمون للنشر و التوزيع, عمان 2014 ص 316.

المضيفة, و من هنا يساعد الاستخدام الداخلي لهذه المزايا للشركات متعددة الجنسيات على تخطي القيود التي تفرضها الدول على الأسواق, بالإضافة إلى ضمان عدم منافسين جدد[1]

-نقد نظرية تدويل الأسواق الوسيطة (إحلال السوق)[2] :

- إن الاستثمار الأجنبي يتمتع منذ البداية في السوق المحلية بمميزات و حوافز قد لا يحصل عليها الاستثمار المحلي.
- يتمتع الاستثمار الأجنبي بشكل إحتكاري, فهو لا يتوقف فقط على إدارته, و إنما يرتبط بظروف السوق الداخلية و بالقواعد التنظيمية التي تسود هذه السوق.

المطلب الثالث :النظريات القائمة على ميزة التجميع:

لأنها تجمع و تركب العديد من العناصر ذات الصلة المباشرة و غير المباشرة بقيام الاستثمار الأجنبي المباشر, و هي نظريات تبدو أكثر شمولية من سابقاتها.

1-نظرية الموقع:

تهتم هذه النظرية بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض و الطلب, تلك العوامل التي تأثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية و البحث و التطوير و نظم الإدارة . كما أن

[1] عمر صقر ،**العولمة و قضايا إقتصادية معاصرة**, , جامعة حلوان و الأكادمية العربية للعلوم و التكنولوجيا, فرع قطر,2000-2001 ص 48.

[2] زينب عوض الله ،**الإقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية و النقدية الدولية**, دار الجامعة، ص 15.

الشركات الدولية تفاضل بين هذا النوع من الاستثمار في الدولة الأم و بين التصدير للدولة المضيفة و ذلك بتأثير مجموعة من العوامل البيئية[1] نذكرها:

عوامل تسويقية (مثل درجة المنافسة, منافذ التوزيع و حجم السوق, و فرص التصدير لدول أخرى), و عوامل التكاليف (وفرة المواد الخام و مستويات الأجور, و تكاليف النقل), و العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار كالإتجاهات نحو المستثمرين الأجانب و الاستقرار السياسي و الاقتصادي و إجراءات تحويل الأرباح و العملات الأجنبية, و الحوافز المقدمة, و الأرباح المتوقعة و الموقع الجغرافي.[2]

2-نظرية الموقع المعدلة :

تستند هذه النظرية على النظرية السابقة إلى حد كبير أي أنها تتماثل معها مع إضافة بعض العوامل إلى ما سبق وهي3 :عوامل شرطية وعوامل دافعة وعوامل حاكمة كما يبينها الشكل التالي :

[1] منصوري الزين ،**تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية** ، ص 251

[2] عبد السلام أبو قحف ، إدارة الأعمال الدولية, الدار الجامعية, إسكندرية 2001 ص 89.

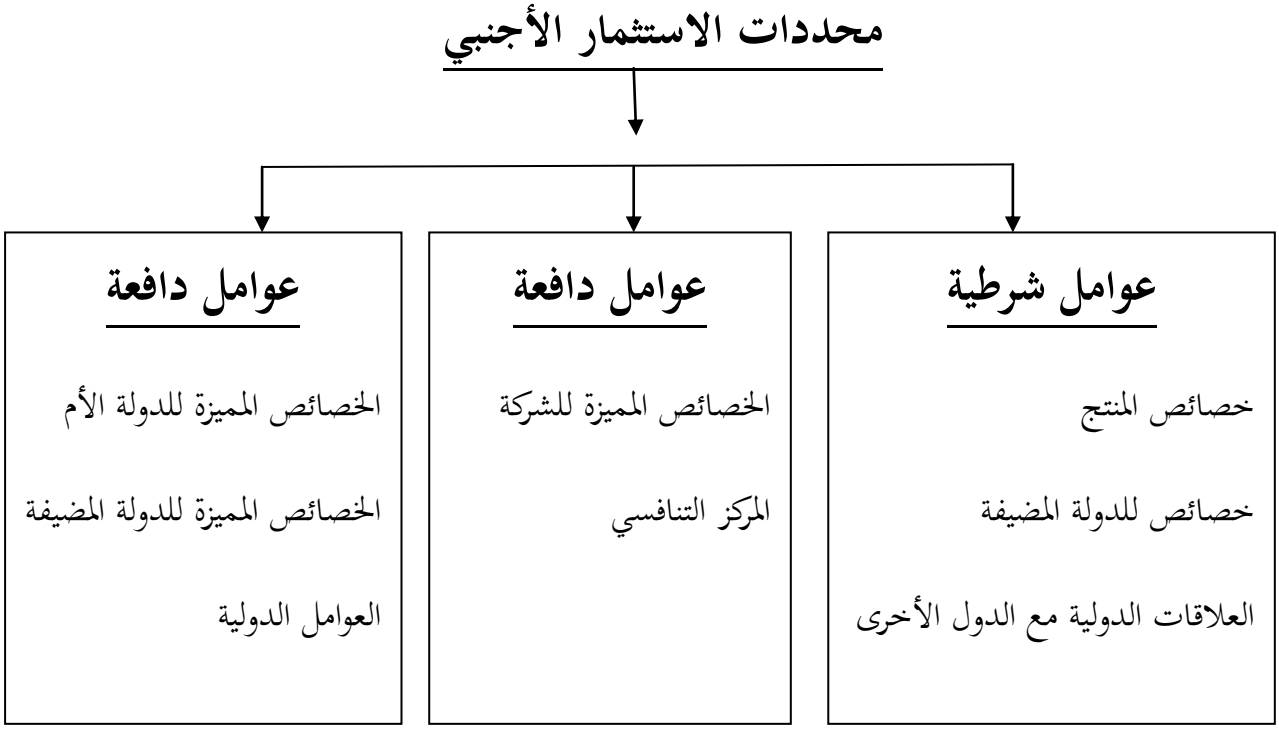

المصدر :سيد عبد القادر متولي ، الاقتصاد الدولي ، النظرية والسياسات ، دار الفكر ، عمان ،2010 ، ص210 .

–انتقادات نظرية الموقع المعدلة :

تعتبر هذه النظرية ملخص للنظريات السابقة ، لأن الكثير من محددات الاستثمار الأجنبي من واقع هذه النظرية قد يعوق الشركات متعددة الجنسيات إلى القيام بالمشروعات الاستثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية وتسويقية في الدول المضيفة .[1]

نظرية المدرسة اليابانية :

[1]عبد السلام أبو قحف ، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية ، مرجع سبق ذكره ، ص 71 .

الإستراتيجية اليابانية غزو الأسواق الدولية ، قامت على أساس ستة دعائم رئيسية تعكس المهارة التسويقية المتميزة لهذه الدولة وهي :

- تقسيم السوق الدولي إلى قطاعات .
- استهداف القطاع الذي نقل فيه درجة المنافسة .
- تصميم سلعة منتج لكل قطاع على حدى.
- الدخول إلى السوق بسعر منخفض (اختراق السوق) وبجودة عالية وخدمات متميزة.
- بناء شبكة توزيع قوية بكل قطاع للسوق.
- تدعيم المنتج بالسلعة لجهود ترويجية وإعلانية مكثفة .[1]

انتقادات النظرية اليابانية:

يعد تحليل المدرسة اليابانية غير كاف لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر ، لكونه نموذجا كلاسيكيا ، غير قادر على تقييم أثار أنواع الاستثمار الأجنبي على مستوى الرفاهية.

اعتبرت النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في المنطقة الأسيوية إلا أن الواقع يبرز تعاظم دور الاستثمارات اليابانية في أوربا و أمريكا و حتى في إفريقيا ،بفعل عوامل الجذب في هذه المناطق.

ترى النظرية أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اليابانية هي التي تمارس عمليات الاستثمار بالخارج ، إلا أن ذلك غير صحيح دائما ، إذ أن كبرى الشركات اليابانية توطن أنشطتها في البيئات العالمية الأكثر ملائمة للإنتاج و التسويق.[2]

1،المرجع نفسه ، ص 443 .

[2] عمار زودة ، محددات **قرار الاستثمار الأجنبي المباشر** ، مذكرة ماجستير ، إدارة مالية ،قسنطينة، 2008 ،ص120.

النظرية الانتقائية :

أكثر النظريات التي لاقت قبولا في تفسير الاستثمار الأجنبي هي النظرية الانتقائية ، طبقا لهذه النظرية فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يظهر عندما تتحقق ثلاث شروط للشركة :

- **ميزة تملكها الشركة** : فالشركة هي تمتلك أحد المزايا التنافسية الفريدة والتي تمكنها من تجنب المنافسة مع الشركات الأجنبية في الوطن الأم للشركة الأجنبية والتوجه إلى الاستثمار في الخارج كامتلاك العلامة التجارية أو امتلاك تكنولوجيا خاصة بالشركة .

- **ميزة الموقع** :كالتمركز في موقع أجنبي يجب أن يكون أكثر ربحية من العمل في موقع محلي.

- **ميزة التدويل (الاستبطان)** :فالشركة تحقق منفعة أكبر من خلال قيامها بالأنشطة الأجنبية بدلا من استنادها إلى الشركة الأجنبية .[1]

الميزة الأساسية لهذه النظرية أنها استطاعت دمج ثلاث نظريات في نظرية واحدة فسرت إلىحد كبير الاستثمار الأجنبي المباشر.[2]

–انتقاداتالنظرية الانتقائية :

- عدم الإشارة إلى العلاقة بين العناصر الثلاث ،وتطورها حيث تعرضت النظرية لكل عنصر من تلك العناصر بشكل منفرد دون التطرق إلى علاقة التأثير فيما بينها.

- التركيز على المسائل الكلية ومن ثم فهي قليلة الفاعلية في عملية منح القرار.

[1] سليمان عمر محمد الهادي ، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي** ، مرجع سبق ذكره ، ص26-27 .

[2] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري ، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية** ، مرجع سبق ذكره ،ص 59

– معالجة فكرة مميزات التدويل الملكية على انفراد غير محدية وعديمة القيمة لان فكرة التدويل أي حعل السوق الدولية داخل إطار الشركة قادرة وكافية لشرح الظاهرة ، لأنه لا يمكن للشركة تدويل الإنتاج دون مزايا راجعة لقدرات الشركة التكنولوجية والإدارية .[1]

[1] رضا عبد السلام ،**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر المعلومات** ، المكتبة العصرية ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2007 ، ص 59.

المبحث الثالث : دوافع وعوامل الاستثمار الأجنبي وأهميته

تتسابق دول المتقدمة و النامية منذ شيوع اقتصاد السوق إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، خاصة الشركات متعددة الجنسية و هذا ما يعرضه هذا المبحث ، الدوافع و العوامل الكامنة وراء قيام الاستثمار الأجنبي.

المطلب الأول : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج الوطن عن دوافع الراغب في جذب و استقبال هذا المستثمر و تعرض فيما يلي أهم دوافع الطرفين:

1- دوافع المستثمر الأجنبي:

- الاتجاه نحو مزيد من الحرية الاقتصادية و زيادة دور القطاع الخاص و تشجيعه.
- عدم المغالاة في التشريعات المالية و الاجتماعية الوطنية مثل قوانين حماية العمال, الأجور , التأمين الاجتماعية....
- التخفيف من قيود النقد الأجنبي ضمانا لإعادة تحويل الأرباح و التحويلات الداخلية الأخرى.
- ضمان كثير من الإعفاءات و المزايا في صورة إعفاءات جمركية أو ضريبية و مزايا أخرى.
- توفير البيئة الإدارية الملائمة من خلال القضاء على العوائق البيروقراطية و شتى صور الفساد و التي تعرقل سرعة إتمام الإجراءات الحكومية.

- ضرورة توفر القدر الكافي من رأس المال الاجتماعي و المرافق الأساسية لضمان توفر البيئة التي كان يعمل في ظلها رأس المال الأجنبي بموطنه الأصلي[1].

- التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة, فرأس المال الأجنبي يحاول قدر الإمكان توزيع استثماراته في دول مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة.

- سيادة عوائد المشروع, الهدف الأول الذي يسعى إليه المشروع الاقتصادي هو ديمومة المشروع التجاري الذي يتولى إدارته, و هذا من خلال:

- زيادة عوائد المشروع الاقتصادي هو ديمومة المشروع التجاري الذي يتولى إدارته, لهذا إتجهت الشركات التجارية المختلفة إلى الاستثمار في دول أخرى سعيا وراء تحقيق الأرباح من أجل الإنتاج بنفقة أقل معتمدة على إختلاف درجات النمو الاقتصادية الوطنية و المتنوعة, و على إختلاف تكاليف الإنتاج في الدول الأخرى[2].

2- دوافع البلد المضيف:

-الإسهام في زيادة الصادرات و تحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها و خاصة عند قيام المشروعات المعينة بتصدير منتجاتها إلى الخارج .

[1] منصوري الزين ،مرجع سبق ذكره، ص 254

[2] دريد محمود السمرائي ، **الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانوني**ة ، مركز دراسات الوحدة العروبية ، مرجع سابق ، ص 77.

-التقليل من الواردات, و ذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي حيث يساهم الإنتاج المحلي بإستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا و إدلال الإنتاج المحلي محل الواردات[1]

- تنمية التجارة الخارجية, و تحسين المركز التنافسي للدولة بإنشاء صناعات جديدة, و التوسع في الصناعات و الخدمات كالسياحة و التأمين و المصاريف.

- تقديم مجموعة من المزايا الضريبية و غير الضريبية لتشجيع الإستثمار المباشر[2].

- الإسهام في توفير فرص العمل للمواطنين مع ضرورة تدريبهم و إكتسابهم مهارات و خبرات جديدة[3].

- الإسهام في تطوير التقنيات الحديثة الملائمة للإقتصاد الوطني.

- الإسهام في تنمية القدرة الإنتاجية للدولة عن طريق الإستخدام الفعال للموارد المحلية المتاحة.

المطلب الثاني :عوامل احذبلاستثمار الأجنبي المباشر

أهم العوامل التي تتعين على الدولة المضيفة للاستثمارات أن تأخذها في الاعتبار عند تقييم مظاهر مناخ الاستثمار, بحيث يمكن إستخدام هذه العوامل كأساس لزيادة دوافع الاستثمار أو التقليل منها بحسب الأحوال, يجدر بنا تناول هذه العوامل في:

[1] محمد عبد العزيز عبد الله ، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي** ، مرجع سابق ص 30.

[2] فريد النجار ،مرجع سبق ذكره ، ص 33 .

[3] دريد محمود السمرائي ، **مرجع سبق ذكره**،ص 30

أولا: العوامل الاقتصادية:[1]

تلعب العوامل الرئيسية الاقتصادية الدور الرئيسي في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر و إستفادة دولة معينة منها من غيرها, نتعرض إلى هذه العوامل فيما يلي:

1- درجة الإنفتاح على العالم الخارجي:

يميل الاستثمار الأجنبي إلى التوجه نحو الاقتصاديات المحتومة معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج و بما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربح ممكن, فإنه يهتم بالكفاءة الاقتصادية و بعيدا عن فرض القيود

2- القوة التنافسية للاقتصاد القومي:

تحسن المركز القومي التنافسي للاقتصاد القومي مدعاة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية أي إزدياد المركز التنافسي معناه إزدياد قوة و قدرة الاقتصاد القومي على مواجهة أية ظروف خارجية و إمتصاصها, مما يشجع على المزيد من فرص الاستثمار لضمان تحقيق الربح المطلوب الذي يسعى من أجله المستثمر الأجنبي.

3- القدرة على إدارة الاقتصاد القومي:

انتقالات الاستثمارات الأجنبية و استمرار تدفقها مرهون بحسن إدارة الاقتصادالقومي و القدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة و من أهم المؤشرات التي تقاس عليها قدرة إدارة الإقتصاد

[1] نزيه عبد المقصود ،محمود مبروك ، **الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 88.

القومي, قيام الإدارة الاقتصادية بالإحتفاظ بمجموعة من الإحتياطات, و مدى ثباتها و إستقرارها و جهود الدولة للمحافظة عليها تعتبر من المؤشرات القوية على القدرة على إدارة الاقتصاد القومي, الأمر الذي من شأنه تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

4- قوة الاقتصاد القومي و احتمالات تقدمه:

الاستثمارات الأجنبية تتجه نحو الاقتصاديات القوية, و تبتعد عن الاقتصاديات الضعيفة و التي تتضاءل فرص تقدمها في المستقبل و يمكن الاستعانة بالمقاييس التالية للتعرف على مدى قوة الاقتصاد القومي و إحتمالات تقدمه, معدل زيادة الناتج القومي, معدلات زيادة الناتج, معدلات نمو عناصر الإنتاج, شروط التجارة و قوة اتجاهاتها.

ثالثا: العوامل السياسية:

تلعب العوامل السياسية دور لا يمكن الإستهانة به في التأثير على إتجاه الاستثمارات الأجنبية و يأتي في مقدمة هذه العوامل, درجة الإستقرار السياسي و كذلك طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين البلد المصدر لهذه الإستثمارات و البلد المستورد لها, الإستراتيجية الدولية التي تتبعها الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية, النظام السياسي الذي تنتهجه الدولة يكون له تأثير على إتجاه الاستثمارات الأجنبية.

رابعا: العوامل القانونية:

تتمثل العوامل القانونية فيما يلي:

1- الأنظمة القانونية التي تحكم الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف خاصة القواعد التي تسمح بدخول الاستثمارات, و تحديد الشكل القانوني الذي يجب أن تتخذه و القطاعات الاقتصادية المسموح بالاستثمار بها.

2- الحماية القانونية المكفولة للاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية و التي تشمل الحماية ضد المخاطر السياسية.

الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تحكم الاستثمارات الأجنبية, و درجة حل المنازعات ذات الكفاءة (أو التأخير أو التعقيد) في التطبيق, و كيفية حل المنازعات التي تنشأ بين المستثمرين و الجهات الحكومية. [1]

المطلب الثالث: مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في تحقيق فوائد و منافع هامة للدولة الملتقية له كما أن له آثار سلبية على اقتصاديات هذه الدول و هذا الاستثمار الأجنبي مجموعة من المزايا بالنسبة للدول المضيفة و الدول المصدرة و تتمثل في :

[1] أشرف السيد حامد اقبال ، **الاستثمار الأجنبي المباشر** ، مرجع سبق ذكره ، ص 91 .

1-مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

ا-مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة المضيفة:

الحصول على رؤوس أموال بالعملة الصعبة كافية لتمويل لتنمية المحلية بشكل عام ،و تمويل الخزينة العمومية بشكل خاص ،من خلال الاقتطاعات الضريبية ،و الجمركية على مداخيل المستثمر.

المساهمة في التخفيف النسبي لحدة المشاكل الاجتماعية للدول المضيفة عن طريق خلق مناصب شغل دائمة او مؤقتة و الامتصاص الجزئي أو الكلي لنسبة البطالة.

تحسين مستوى الإطارات المحلية لأن المستثمر الأجنبي سيضطر إلى التشغيل اليد العاملة المحلية الأقل تكلفة بدل استيراد اليد العاملة من بلد الأصلي.[1]

قدرة حصول الشركات متعددة الجنسيات على الأموال من أسواق النقد الأجنبي تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية من النقد اللازم لتمويل مشاريع التنمية و بين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة.

تواجد الشركات الأجنبية يؤدي إلى خلق علاقة تكامل بين أوجه النشاط الاقتصادي و ذلك من خلال تشجيع المستثمرين على انشاء مشاريع لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة ، أو المواد الخام للشركات الأجنبية ،و هذا يؤدي إلى زيادة المشاريع المحلية الجديدة.[2]

[1] عجة جيلالي ، الكامل في الاقنون الجزائري للإستثمار ، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2006 ، ص.399

[2] منصوري الزين ، التشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية ، دار الراية ، عمان ، 2013 ، ط1،ص385.

يتيح الاستثمار الجنبي المباشر إمكانية الرقي الصناعي عن طريق ربط و تقييد الشركات داخل شبكات العمل التنموية و البحثية العالمية ،و من ثم يحقق نقل التكنولوجيا ،و أيضا عن طريق تقديم قدر كبير من رأس المال الاستثماري.[2]

تنمية المنافسة المحلية ، حيث أن وجود الشركات متعددة الجنسيات مع بقاء العوامل أخرى ثابتة ،يمكن أن يساهم في كسر حدة الاحتكار المحلي لبعض الشركات الوطنية و بالتالي تزداد درجة المنافسة، بين الشركات العاملة سواء كانت وطنية أو أجنبية.

يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في فتح أسواق جديدة للتصدير ،خاصة عندما تكون الشركات متعددة الجنسيات التي تستثمر ،و تمارس أنشطة انتاجية في دولة ما تتحكم في أسواق بعض السلع.

يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر إمكانية الرقي الصناعي عن طريق ربط و تقييد الشركات داخل شبكات العمل التنموي و البحثية العالمية ،و من ثم يحقق نقل التكنولوجيا ،و أيضا عن طريق تقديم قدر كبير من رأس المال الاستثماري.[3]

ب_ مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر المضيفة:[1]

يضمن دخول رؤوس الأموال على المدى المتوسط و الطويل و ذلك في صيغة مجمو ع الأرباح المحققة في الدول المضيفة و التي يتم تحويلها إلى الدول المصدرة له.

[2] قاسم نايف علوان،إدارة الاستثماريين النظرية و التطبيق ، دار الثقافة ، بالأردن ، 2012، ط2، ص 360-362.

[3] منصوري الزين ، التشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره،ص386.

[1] مطاي علي ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و دوره في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر (2000-2014) مذكرة لنيل شهادة ماستر، خميس مليانة ، الجزائر ، 2016 ،ص09.

يساهم أيضا في تحسين ميزان المدفوعات للدول

استغلال الموارد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة له و خاصة منها الدول النامية و من ثم ضمان التموين و تغطية الحاجة في هذا السياق خدمته لإقتصادياتها

استغلال اليد العاملة الرخيصة بدلا من اليد العاملة ذات تكلفة (الأجور – الرواتب) في الدول القائمة به.

استغلال المناخ الطبيعي للإنتاج إلى جانب استغلال فرصة سعة الاسواق التابعة للدول له ،أين سيتم احتكارها و السيطرة عليها لغياب المنافسة المحلية في المدى القصير و المتوسط الشيء الذي تجسده الشركات متعددة الجنسيات.

2-عيوب الاستثمار الاجنبي المباشر :

في مقابل المزايا هناك عدة عيوب التي قد تعيق كل من الدولة المصدرة و المضيفة للإستثمار

ا- عيوب الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر الاجنبي:

فرض ضرائب على توزيعات الأرباح و مدفوعات الفائدة مما يقلل من العائد الذي يحققه المستثمر و يقلل من جاذبية الاستثمارات في الاسواق الدولية.

المستثمر الأجنبي في الاسواق الدولية يواجه مخاطر أسعار الصرف بالإضافة للمخاطر المنتظمة و غير المنتظمة حيث تؤثر التغيرات في سعر العملة على اجمالي عائد الاستثمار.

المستثمر الأجنبي أقل قدرة من المستثمر المحلي على جمع المعلومات المتعلقة بالأسواق المالية المحلية بسرعة و بحكم وجود المستثمر المحلي او موظفيه بصفة دائمة لمراقبة اتجاهات و حركات الاسعار يكون لديه امكانيات أفضل لجمع المعلومات الدقيقة و في وقت المناسب.[1]

اختلال ميزان المدفوعات يلزم البلد المستثمر باتخاذ إجراءات تقييدية قد لا تكون في صالح المستثمر منها : قيود و حقوق جمركية عالية ، مراقبة الصرف ، الحد من القروض و التخفيف من الانفاق على إعداد البنى التحتية و غيرها مما من شأنه أن يعيق الاستثمار الأجنبي المباشر.

الرشوة و عدم الشفافية المعاملات التي لها علاقة بالاستثمار تؤثر بصفة مباشرة على تكلفة المعاملة ، لذلك فانتشار هذا الوباء الخطير يؤدي إلى القضاء على التنافسية و المعاملات العادية و يؤدي أيضا إلى نفور المستثمر.

تعوق البيروقراطية على تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر بتعدد و طور الاجراءات الادارية مما لا يسمح بتفعيل عملية سير الاجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمارات.[2]

تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تفاقم تلوث البيئة ، من خلال توظيفها في بعض الأنشطة و الصناعات الملوثة للبيئة ،بدلا من توطنها في دولها ،نظرا لخضوعها لمعايير بيئية مشددة.

اختلال موازين مدفوعات الدول النامية ، نتيجة تحويل أرباحها كلها أو معظمها إلى الخارج، مما يعني تدهور الحساب الجاري و الرأسمالي لميزان المدفوعات ، خصوصا في حالة مغالاة المستثمر

[1] نايف علوان ، مرجع سبق ذكره، ص 357.
[2] ماجد أحمد عطا الله ، مرجع سبق ذكره ، صص 121-125.

الأجنبي في تكلفة واردات المشروع من السلع الرأسمالية ، التي غالبا ما يكون مصدرها الشركة أو الدولة الأم.[1]

ب– عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة:

نتيجة لإرتفاع مستوى الأجور التي تقدمها الشركات متعددة الجنسيات فإن من المحتمل أن تهرب العمالة و الكوادر للعمل بالمشاريع الأجنبية[2].

تعد الشركات الأجنبية أقوى اقتصاديا من منافسيها المحليين و ذلك لقدرتها على التعامل مع الممارسات التقييدية المختلفة في الدول المضيفة ،كما يمكن لتلك الشركات التعامل مع العوائق التي تحدد من دخول السوق.

الشركات الأجنبية تكون مسؤولة أمام السياستين ،و تميل هذه الشركات في الغالب إلى اتباع القرارات التي تخدم الدولة الأم ،و هذا يؤدي إلى أن الدول المضيفة لا تملك السلطة الكاملة على جزء كبير و هام من الطاقة الانتاجية داخل حدودها.[3]

ان اعتبار الاستثمار الأجنبي مصدر للتكنولوجيا و ما هو إلا وهم تكنولوجي ، فبغض النظر عن استيراد الدول المضيفة لتكنولويا تتسم بالكثافة الرأسمالية العالية، فهي تحرم التكنولوجيا الوطنية من فرصة التطور و الازدهار لتبقى رهينة التبعية.

[1] احمد ماجد عطا الله ، إدارة الاستثمار ، دار أسامة ، عمان ، ط1 ، 2011 ، ص112.
[2] قاسم نايف علوان ، الاستثمار بين النظرية و التطبيق ، دار الثقافة ، الأردن ، ط2 ، 2012 ، ص362.
[3] منصوري الزين ، تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية ، دار الراية ، عمان ، ط 1 ، 2013 ، 388-389.

لجوء الدول المضيفة إلى منح الاستثمارات العديدة من التسهيلات و الاعفاءات الضريبية للمستثمر الأجنبي ،مما يقابلها تكلفة تتمثل في ضياع موارد محتملة أو ابتلاع موارد حكومية كان من الممكن لتلك البلاد أن تستخدمها في أغراض التنمية الاقتصادية.[1]

[1] ابراهيم متولي ، حسن مغربي ، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ،ط1 ، 2011 ، ص ص162-164.

خلاصة الفصل :

تبدو أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال اعتباره أحد مصادر رأس المال و الخبرات الإدارية الحديثة ، ووسيلة لتوطين التكنولوجيا ونفاذ الأسواق الخارجية ، كما يعد الاستثمار الأجنبي المباشر موردا مهما من الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية بعد أن تراجعت المساعدات و تدفقات رؤوس الأموال بشكل القروض التجارية.

إن استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في زيادة رأس المال و الأرباح وفي مواجهة أشكال المنافسة المحتملة كلها ، وفي إيجاد فرص عمل وفي استغلال الموارد المحلية بهدف تزويد السوق الداخلي والخارجي بالسلع والخدمات . على أن تكون قدرة النشاطات الاقتصادية تحقق أهداف السياسة الاقتصادية العامة فهو أكثر أمانا لتمويل الاستثمار في الدول المضيفة وأكثرها فعالية للحصول على التكنولوجيا و تحسين مستوى أداء العمالة وفتح أسواق خارجية جديدة مساعدة لشركات المحلية على تطوير قدراتها الإنتاجية والدخول في سوق المنافسة الدولية .

تمهيد:

بعد أن حصلت الجزائر على استقلالها ،حاولت بناء اقتصادها متعمدة على مواردها الداخلية في عملية تمويل مشاريع الاستثمار من خلال عدة مخططات تنموية متبنية النظام الاشتراكي بالتركيز على القطاع العام و إعطائه الأولوية الكاملة ،و لم تلجأ بالتصريح قانونيا على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خوفا من التدخل الأجنبي في سياساتهم و اقتصادها الداخليين ،إلى غاية 1986 بداية انفجار الأزمة الاقتصادية لجأت إلى تبني نظام السوق و الخضوع لقوانينه، كما قام بإصدار نصوص قانونية مشجعة الاستثمار الأجنبي لاسيما قانون النقد و القرض 1990 ،و قانون الاستثمار لعام 1993 ، بالإضافة إلى إنشاء عدة هيئات مكلفة بالمتابعة و الترويج للإستثمار ، المر الذي أدى فعلا إلى تحسين نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر وارد إليها.

إلا انه ظل دون المستوى المأمول مقارنة بالإمكانيات ،و كان ذلك لعدة عوائق كان من شأنها الحد منه و التي تأثرت سلبا على المناخ الاستثماري السائد في الجزائر.

على هذا الأساس سوف نقوم في هذا الفصل بدراسة و تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال مبحثين كالآتي :

المبحث الأول : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و سوق العمل في الجزائر

المبحث الثاني : معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الأول : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و سوق العمل في الجزائر

منحت الكثير من الامتيازات والتبادلات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي عرف تدفقاته انتعاشا في الفترة الأخير ، لكن في المقابل فان الجزائر قد طمحت ولازالت تطمح بأن يساهم هذا الاستثمار في تحقيق تنميتها الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بسوق العمل.

المطلب الأول : الإطار القانوني للاستثمارات في الجزائر

رغم أن كل الدول حديثة الاستقلال لجأت إلى للاستثمارات الأجنبية ، لكن هناك من لجأ إلى خيط تنموي مرتكز على القدرات الداخلية ، إلا أن الجزائر تعتبر من الدول حديثة الاستقلال التي لجأت مباشرة بعد استرجاع سيادتها الوطنية بقانون يتعلق بالاستثمار .

على هذا الأساس سنتناول تطور قانون الاستثمار في الجزائر على مرحلتين :

1- **مرحلة الاقتصاد الموجه** : مرت هذه المرحلة بفترتين :

أ- فترة الستينات :

- قانون 277/63 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتعلق بالاستثمارات : يعتبر هذا القانون أول تشريع جزائري بعد الاستقلال موجه وبصفة مركزة وأساسية إلى الاستثمار الأجنبي حيث نصت المادة الثالثة منه على توجه الجزائر نحو الخارج وذلك بدلا على أن حرية الاستثمار معترف بها بالأشخاص الطبيعيين والمعنويين في إطار النظم العام وقواعد التأسيس [1]. أما المادة 4 نصت

[1] المادة من قانون 63-267 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتعلق بالاستثمار.

على حرية التنقل و الإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات ، والمادة 5 نصت على المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية ، وأخيرا هناك ضمان ضد نزع الملكية ولا يكون هذا الأخير ممكننا إلا بعد إن تصبح الأرباح المتراكمة في مستوى رؤوس الأموال المستوردة والمستثمرة ، ويؤدي نزع الملكية إلى تعود من عادل كما أن هذا القانون منح امتيازات خاصة بالمؤسسات المعتبرة (31/14/08) ، أما بالنسبة للمؤسسات الجديدة وتوسيع المؤسسات القديمة التي تشمل برنامج استثمارها على قيمة 5 ملايين دينا في مدة 3 سنوات على أن ينحز هذا الاستثمار من القطاع ذات الأولوية أو ينشأ هذا الأخير أكثر من منصب عمل .

يمكن للاتفاقية أن تنص على الامتيازات الواردة في الاعتماد زيادة على هذا يمكن أم يجدد النظام الجبائي لمدة 15 سنة .

لكن هذا القانون لم يطبق ميدانيا وخاصة أن المستثمرين يشككوا في مصداقيته ، ولم يتبع بنصوص تطبيقية ، خاصة أن الجزائر بدأت في التأمينات (63-64) وبعد سقوط النظام سنة 1965 ظهر قانون آخر . [1]

- **قانون رقم 284/66 المؤرخ في 15 جوان 1966** : بعد فشل تطبيق قانون 1963 تبنت الجزائر قانون جديد للاستثمار لتحديد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية ومكانة أشكاله والضمانات الخاصة به .

[1] بونورس عبد الحميد عايدة عبير ، **ملخص بحث مقترح للملتقى الدولي حول إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة** ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، ص6.

ويقوم الاستثمار حسب هذا القانون على مجموعة المبادئ يتم تلخيصها على النحو التالي :

- **المبدأ الأول** : هو أن الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر بحيث يجب التمييز بين القطاعات الحيوية الاقتصادية والقطاعات الأخرى ، وذلك بموجب المرسوم ، فترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية إلى الدولة أو الهيئات التابعة لها. إضافة إلى ذلك يكون للدولة إمكانية استرجاع الحصص أو لأسهم التي لا يمكن لرأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي أن يستثمر في القطاعات الأخرى ، وعلى كل مستثمر في الصناعة والسياحة يريد أن ينشأ أو يعمل على تطوير المؤسسة أن يحصل على اعتماد سابق من قبل السلطات الإدارية ويمكن للدولة أن تكون لها مبادرة الاستثمار ، أما عن طريق الشركات المختلفة ، أو عن طريق إجراء مناقصات لإحداث مؤسسات معينة.

- **المبدأ الثاني** : يتعلق بمنح امتيازات و الضمانات تخص الامتيازات و الضمانات الاستثمار الأجنبي و يتم الاستفادة من النظم الحادي الامتياز و الضمانات نتيجة الاعتماد او الترخيص

- فيما يخص إجراءات الاعتماد : هناك ثلاث حالات :

- الاعتمادات الممنوحة من طرف الوالي و خاصة بالمؤسسات الصغيرة .

- الاعتمادات الممنوحة من قبل إمالة اللجنة الوطنية للاستثمارات و هي خاصة بالمؤسسات المتوسطة

- الاعتمادات الممنوحة من طرف وزير المالي التقني الدعم التي بعد أخذه لرأي اللجنة الوطنية للاستثمار

يتمثل قرار الاعتماد دائما على الضمانات و امتيازات مالية.

إذ تتمثل الضمانات في :

- المساواة أمام القانون و لاسيما المساواة الجبائية .
- تحويل الأموال الصافية.
- الضمان ضد التأميم بحيث يقرر التأميم بموجب نص تشريعي يؤدي إلى تعويض خلال 09 أشهر إذ يساوي التعويض القيمة الصافية المحولة للدولة[1].

أما الامتيازات المالية تتمثل في :

- الإعفاء الكلي أو الجزئي من حق تدخل على شراء العقارات .
- الإعفاء الكلي أو الجزئي أو المتناقص من الضريبة العقارية لمدة 10 سنوات على الأكثر.
- تخفيض من الرسم الوحيد الإجمالي للإنتاج .
- الحصول على تمديد فترة من أجل دفع الرسم السابق وحقوق الجمارك التي تحسن وسائل التجهيز.
- نظم جبائي تحفيزي لمدة 5 سنوات على الأكثر فيما يتعلق بالضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية[2]

[1] الامر رقم 66-284 المؤرخ في 15 ديسمبر 1966 ، المتضمن قانون الاستثمارات.

[2] مطاي علي ، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية** ، دراسة حالة (2000-2014) ، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير وادارة المالية، خميس مليانة ، 2016 ، ص 40 .

ب–فترة الثمانيات :

- **قانون الاستثمار رقم 11/82 المؤرخ في أوت 1982** : بعد ما اعتبر القطاع الخاص هامشا منذ سنة 1963 وحدود دوره في أداء المهام الاقتصادية الثانوية ، خاصة في مجال التجارة والخدمات اتضح بأن القطاع الخاص خاصة من الأجنبي دورا مميزا لاسيما في مجال المحروقات باعتباره القلب النابض للاقتصاد الجزائري ، إذا رغم احتكار الدولة للقطاع وتأمينها له بقيت حاجتها ملحة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساعدتها لها في استغلاله نظرا لإمكانيات المالية والفنية الكبيرة التي يتطلبها لذلك صدر القانون 13/82 من أجل توضيح كيفية تشكيل وتشغيل الشركات الاقتصادية المختلفة . لقد حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49 % من رأس المال الشركة ، بعد صدور هذا القانون ظهرت دفعة جديدة من الاستثمارات حيث بلغت سنة 83-85 حوالي 2328 مشروع ونظرا لكون القانون لم يهتم بالجوانب التحفيزية ، استند على الأمر تعديله ليكون أكثر استجابة للاقتصاد الجزائري إلى استثمارات خاصة محلية وأجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج والرفع من معدلات النمو خاصة في قطاع المحروقات .[1]

- لقد أتمم وعدل قانون 13/82 بقانون 13/86 نظرا لعدم قدرته على تحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا خاصة في مجال المحروقات . لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية بكيفية مرنة وواضحة ومحفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق فالشركات الأجانب ، وفقا للقانون الجديد والذين ينصون في

[1] عبد الرحيم شيبي ، محمد شكوي ، مرجع سبق ذكره ، ص05 .

شراكة درع المؤسسات العمومية الجزائرية العمومية الجزائرية على أساس بروتوكول إتفاق مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع ومجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلفة وتعهدات وواجبات كل الأطراف ، فلقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية بـ 51 % على الأقل في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال ومناصب الشغل وتكوين وتأميل المستخدمين مقابل استفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير واتخاذ القرارات الخاصة باستعمال وتحويل الأرباح ، وما يترتب عن ذلك من رفع وتخفيض رأس المال المساهم به ، وتحويل بعض أجزاء ورواتب العمال الأجانب .[1]

2- **مرحلة الاقتصاد السوق** : قامت الجزائر خلال هذه المرحلة عن النظام الاشتراكي و التوجه نحو الانفتاح على اقتصاد السوق ، وبذلك فتحت صفحة جديدة للتعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر وفيما يلي عرض لأهم القوانين :

أ- **قانون النقد و القرض 90 رقم 11/10 المؤرخ في 14 أفريل 1990** : المتعلق بالنقد والقرض لتكملة مسيرة الإصلاحات المحترفة التي قامت في الجزائر حيث يعتبر هذا القانون النقلة الفعلية للنظام المصرفي الجزائري ، فهو بمثابة تغيير جذري من أجل إقامة النظام المصرفي مستقل يخدم الدخول إلى اقتصاد السوق في ظل المنافسة للمصارف الأجنبية و التغيرات والتحولات الجديدة التي أخذت قانون النقد والقرض ما يلي [2]:

- حرية الاستثمار بالسماح للمقيمين وغير المقيمين بتحسين مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر .

[1] محمد الشكوي ، عبد الرحيم شبي، **معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية** ، تقييم و استشراف 23-24-25 مارس ، بيروت ، 2009 ، ص06.

[2] .بوخرص عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص

- التخلي نهائيا عن شرط الشراكة بنسب محددة ، وإقرار إمكانية تحويل الأرباح وإعادة تحويل رأس المال .

- قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي تحدث مع الطرف الأجنبي.

- التقيد نهائيا عن التمييز بين المقيمين وغير المقيمين والقطاع الخاص والعام ، لهذا فقد أكد على مبدأ المساواة بين مختلف المستثمرين ، بالإضافة إلى المصرف المركزي يلعب دور هيئة الاستثمار بالسهر على ضمان حقوق المستثمرين وتطبيق القوانين .

- ألغى مجموع الأحكام السابقة والمتعلقة بين الشراكة والأجنبية 51 % و 49 % وذلك بفتح المجال لكل الأشكال مساهمات رأس المال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري.

رغم كل التعديلات إلا أن الاستثمار انخفض سنة 1995 بـ 344 مشروع أي بمعدل 20.6 % وذلك بنسبة الأوضاع السياسية الغير مستقرة .[1]

- **المرسوم التشريعي رقم 12/93 الصادر في 05 أكتوبر 1993** : إن المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار والذي أحدث ثورة في مجال القانون الداخلي للاستثمار بتكوينه لحرية الاستثمار الخاص وطنيا كان أم أجنبيا ثم قياس حرية الاستثمار من خلال عملية من المؤشرات :

[1] خيالي خيرة ، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الاشارة ال ى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2012) رسالة ماجيستير جامعة ورقلة ، ص87.

- **مؤشرات تنظيمية** : تنحصر في تخلي الدولة المضيفة عن آلية الترخيص المسبق والاعتماد حسب الصيغ التقليدية التي تبنتها السلطة في مراجل سابقة من تاريخيها ويترتب عن سب هذه الآليات انسحاب الدولة دائما من حقل الاستثمار يقتضيه المبدأ الاقتصادي الشهير "دعه يعمل دعه يمر"

- **المؤشرات المالية** : فتتعلق بمنح حرية حركة للرسائل الخاصة ويقتضي هذا التحرير الكف عن ممارسة الاحتكار التجارة الخارجية ، واستبدال نظام الحماية بنظام التعريفات الجمركية على نحو يضمن تدفق رؤوس الأموال وجذب الاستثمارات الأجنبية وتصل هذه الحرية هذا مع إنشاء المناطق الحرة التي تتخلى الدولة بمقتضاها عن ممارسة بعض المناطق من ترابها الوطني ، ونعي بها الصلاحيات الجمركية الجبائية .[1]

- **الأمر 1/3 والمتعلق بتطوير الاستثمار** : بتاريخ 20 أوت2001 صدر الأمر 01/03 بفكرة تطوير الاستثمار وهذه دلالة والذي يعمل على منح الحرية النامية في النشاط ومن جهة أخرى بكون انسحاب الدولة من حقل الاستثمار الاقتصادي بحيث تجلى عن دور المنتج وتتفرغ لدور المحفز بكل ما يحمله أجهزة وضمانات المساهمة في رأس مال وتعريفه أو عينة الاستفادة من النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية .[2]

- **الأمر 08/06 المؤرخ في 15جوان 2006** : لقد تم تعديل وإتمام الأمر المتعلق لتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001بالأمر06/28 المؤرخ 15 جويلية 2006 ، حيث نص هذا الأخير على ديمومة الضمانات التالية :

[1] عجة الجيلالي ، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار ، الأنشطة العادية وقطاع المحروقات ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006 ، ص 576 .

[2] عجة جيلالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 678-679 .

- عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها
- تحويل رؤوس الأموال و المداخيل.
- المساواة في التعامل مع كل المستثمرين .
- تغطية عن طريق المعاهدات و الاتفاقيات الدولية والثنائية وحماية الاستثمارات .
- إمكانية الطعن الإداري .
- إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة قيام نزاع بين الدولة الجزائرية و المستثمرين غير المقيمين .

وهكذا مع توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق ، أصبح الغرض متاحة أمام المستثمرين الأجانب لتنفيذ مشاريعهم .[1]

المطلب الثاني : تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر

1- تطور حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة في الجزائر :

إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر سارت على نحو متذبذب على الرغم من كافة المعطيات الاقتصادية الايجابية للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2016 .

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2000 حوالي 1065 مليون دولار ، هذا راجع إلى التوقيع على اتفاقية الشراكة (أوراسكوم المصرية) ولا يزال الإرهاب وعدم الاستقرار المؤسساتي

[1] بوخرس عايدة ، مرجع سبق ذكره ، ص09.

والسياسي والاقتصادي يشكل النسبة الأكبر من نقاط الضعف والجدير بالملاحظة أن الاستثمار الأجنبي المباشر سجل انخفاضا كبير ومفاجئ 2003 ليبلغ 634 مليون دولار رغم هذا الانخفاض ، إلا أنه في سنة 2004 ارتفعت بشكل مستمر من 882 مليون دولار في 2012 ، حيث سجلت أقصى قيمة2753 سنة 2009 ويرجع ذلك إلى تحسين الوضعية النقدية والمالية لاقتصاد الجزائر ثم تراجعت سنة 2013 و 2014 على التوالي بمقدار 1506 مليون دولار ، وهذا راجع إلى أسباب عدة منها فرض قاعدة 51 % 49% على الاستثمارات الأجنبية (قانون المالية التكميلي 2009) والتي تنص على أن المستثمر الوطني له الحق في الحصول على 51 % على الأقل في أي مشروع مع الشريك الأجنبي كما تم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع ، بالاضافة عدم امكانية المستثمر الأجنبي استرجاع رأس ماله الا بعد 25 سنة من النشاط والغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار وفي سنة 2015 شهدت الجزائر استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 587.3 مليون دولار وهذا وهو أكبر انخفاض في فترة الدراسة ، بسبب القوانين التخفيضية الجديدة التي تم الإعلان عنها ، والتي أدت إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى حدودها الدنيا ، وسبب العديد من المشاكل التي صرح بها المستثمرين الأجانب والمتمثلة في الإجراءات البيروقراطية وتفشي الرشوة و المحسوبية ،بالإضافة إلى الصدمة النفطية واسترجاع أسعار النفط إلى أسعار منخفضة ولقد شهدت 2011 ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وصل إلى 1637 مليون دولار بسبب انتعاش الاستثمارات في القطاع العقاري والبناء والأشغال العمومية وكذا التوقيع على العديد من القرارات العامة في مجال تحسين الأعمال العامة .

الشكل (2-1) : الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خارج المحروقات للفترة (2000-2016) – مليون دولار-

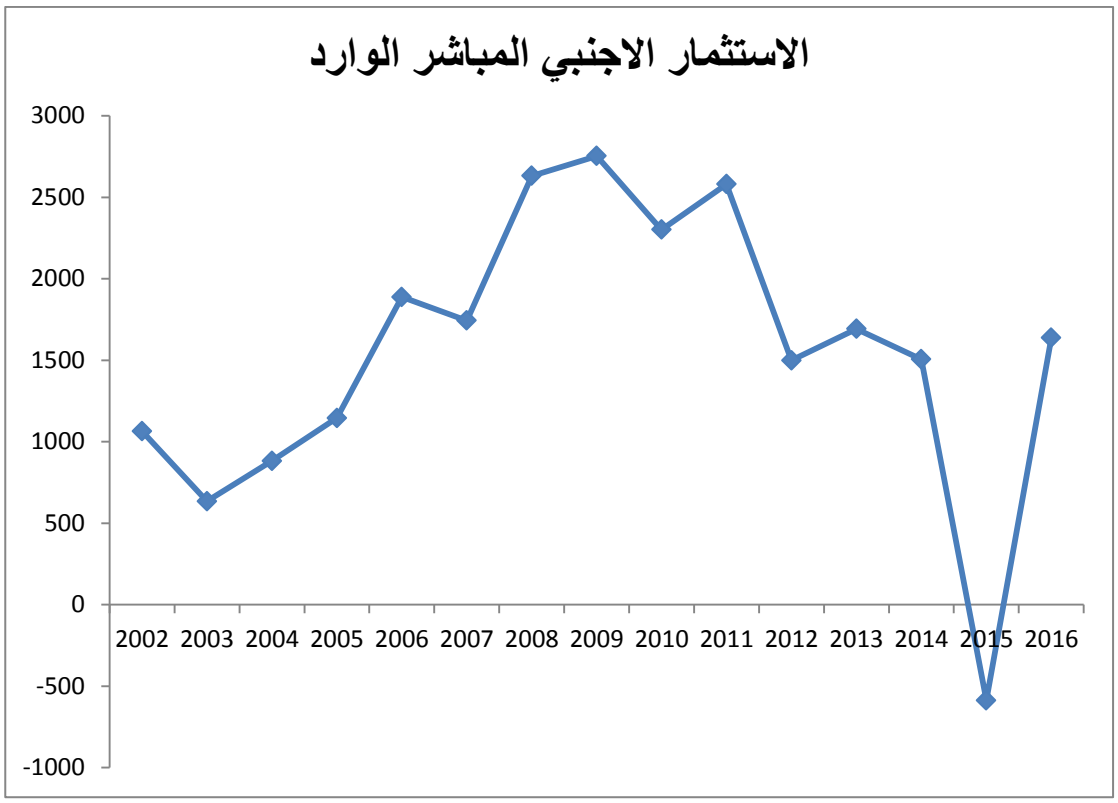

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و إئتمان الصادرات،الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، العدد الفصلي الثاني ،(أبريل-يونيو 2016) ،ص 15.

الشكل (2-2) : ترتيب الأقاليم المستثمرة خارج المحروقات في الجزائر للفترة (2002-2016) مليون دينار جزائري

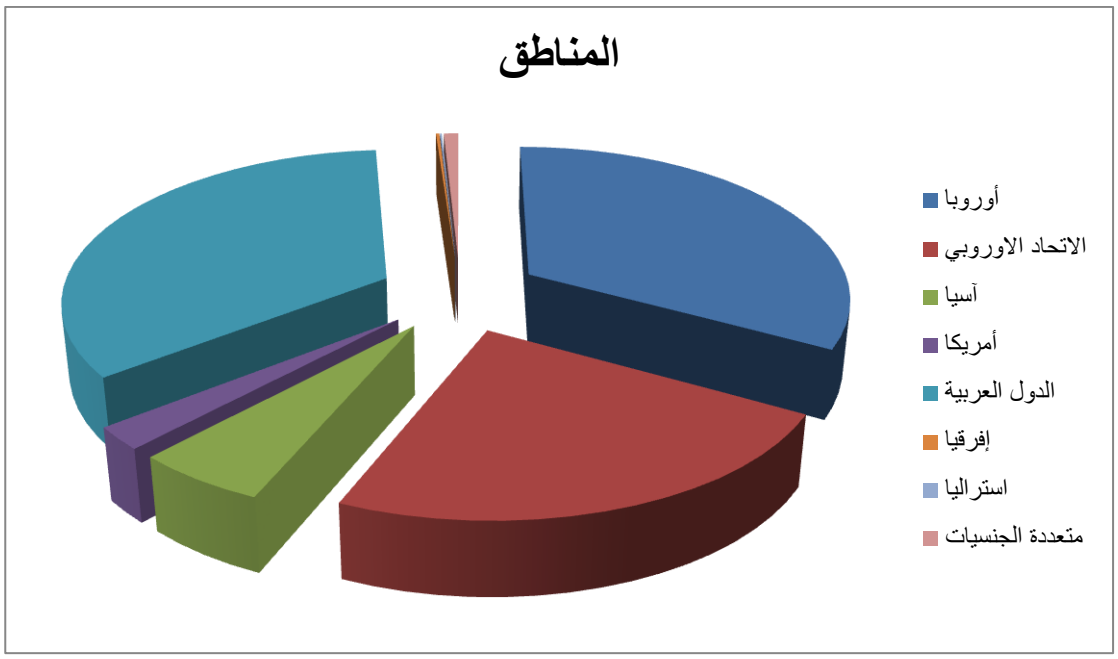

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[1]

نلاحظ من الشكل أعلاه أن الاستثمارات الدول العربية تحتل الدول الصدارة من مجمل الدول المستثمرة في الجزائر ، بإجمالي استثمارات قدرت بـ 997528 مليون دج ، وعليها استثمارات الشركات المصرية والاستثمارات في مشاريع البناء والتعمير البنوك و التأمينات والخدمات المصرفية ، مصانع والصناعات الزجاجية ، شركات الإعلام الآلي ، الاستثمارات الليبية في مشاريع الفندقة والسياحة ، بالإضافة إلى الاستثمارات الدول الأوربية ما قيمته 955161 دج ، وأهمها الاستثمارات الاسبانية في البنوك و التأمينات ، البناء والأشغال العمومية و الاستثمارات الفرنسية في مشاريع البرمجيات للبنوك و التأمينات والصناعات الكيميائية ، كالاسمنت ، بالإضافة إلى

[1] http/www.andi.dz. تاريخ الاطلاع 2018/05/17 على الساعة 22.30

الصناعات الغذائية والصناعة الآلية ، وكذا المشاريع الخدماتية الأخرى ، ثم الاتحاد الأوربي بقيمة 677209 دج ، نجد الاستثمارات الأسيوية المقدرة بـ 163102 دج من خلال استثمارات الصين في إقامة البنية التحتية و مشاريع الأشغال العمومية ، صناعة السيارات والاستثمارات الأمريكية بـ 68163 دج واتهمت بالأساس بقطاع المحروقات وهناك تنويع باتجاه بعض القطاعات الأخرى كقطاع الكيمياء و الصيدلة لتليها أستراليا بـ 2974 دج ثم أفريقا ب،5686 دج ، تتميز تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات ، بالانخفاض الشديد مقارنة بالاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات ، حيث تتركز هذه الاستثمارات في قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية .

الشكل (2–3) : التوزيع القطاعي للإستثمارات الاجنبية المباشرة خارج المحروقات في بالجزائر للفترة (2002–2016)

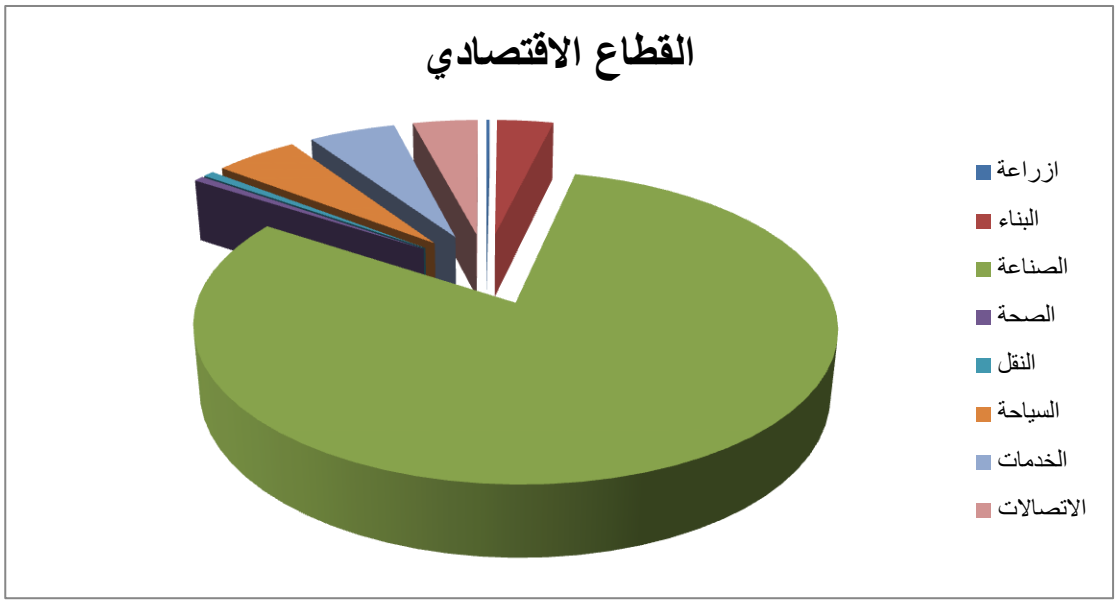

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار [1]

[1] http/www.andi.dz تاريخ الاطلاع 2018/05/17 على الساعة 22.30.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه من بين 822 مشروع استثماري أجنبي منجز في الفترة (2002-2016) نجد 495 مشروع في قطاع الصناعة بنسبة تفوق النصف بسبب تركز الاستثمارات في ميدان الصناعات الكيماوية والأخرى المرافقة للاستثمار في المحروقات تليا الاستثمار في قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 137 مشروع بنسبة16 % نظرا لفتح ألاف الورشات الخاصة ببناء المساكن والبنية التحتية والطرقات والهياكل الفنية ، عبر ثم نجد مشاريع الخدمات بـ 130 مشروع بنسبة متواضعة بـ 16 % ثم باقي القطاعات الأخرى من النقل والسياحة ، الفلاحة ، الصحة والاتصالات بنسبة تكون منعدمة ، وعليه يمكننا الاستنتاج مما سلق ذكره هو ضعف نفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر خاصة الاستثمارات خارج قطاع المحروقات ، بالإضافة إلى تركزها في قطاعات الصناعة والبناء والأشغال العمومية والخدمات وهذا راجع إلى ضعف بيئة الاستثمار المحلية وضعف المناخ المؤسساتي الذي لا يجذب الشركاء الأجانب في ميادين سهولة القوانين واستقرارها لحوكمة النظام الإداري وغياب البيروقراطية والفساد.

حظوظ الجزائر من الاستثمارات العربية البينية ما بين عامي 2002-2016 :

قدرت قيمة التكلفة الإجمالية لمشروعات الاستثمارات العربية في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2003 و أبريل 2016 لما يزيد على 10.7 مليار دولار بانخفاض بلغ 5.4 مليار دولار وبنسبة 33.4 % مقارنة مع 16.1 مليار دولار في نهاية أبريل 2015 .

والجزائر من الدول الخمسة الناجحة في استقطاب الاستثمارات العربية المباشرة ، بلغ إجمالها خلال العام 2015 نحو 182.952 مليون دولار بنسبة 5.4 % محتلة المرتبة الخامسة ، وقد تصدرت

الإمارات القائمة الدولية المستثمرة في الجزائر ، أما قطاعيا فقد تصدر قطاع الخدمات قائمة الاستثمارات العربية البينية لعام 2015 تلاه قطاع الصناعة و أخيرا قطاع الزراعة بحصة ضئيلة جدا. والجزائر من الدول المصنفة ضمن مجموعة الاقتصاديات القائمة على الكفاءة و الفعالية .[1]

المطلب الثالث : الأهمية النسبية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يمكن تحديد الأهمية النسبية للإستثمار الأجنبي المباشر في مختلف الاقتصاديات بدقة من خلال مؤشرين هما: نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي اللذان يصدران عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية في مختلف التقارير السنوية للإستثمار العالمي:

و فيما يلي عرض لتطور هذين المؤشرين في الجزائر و مقارنتها من الدول النامية و العالم.

أولا : تطور نسبة الاستثمار الجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت من خلال الجدول أدناه يتضح أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تكوين رأس المال الثابت للجزائر ، إذ ارتفعت من 4.36 % كمتوسط للفترة (1996-2003) إلى أعلى قيمة لها عام 2006 و البالغة 6.62% ،ثم انخفضت بعد ذلك في السنة الموالية لتصل إلى 4.68 % المائة لكنها ارتفعت في السنتين الموالييتن محافظة على نفس النسبة و التي قدرت 5.27% ، ثم سرعان ما انخفضت في 2010 إلى 3.93 % لتعاود الارتفاع إلى 4.07% في السنة الموالية ، و استمرت في الارتفاع في سنة 2012 لتسجيل نسبة 4.74 في المائة لكنها انخفضت في سنة 2013 و واصلت في

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مؤشر ضمان الجاذبية للاستثمار ، الكويت ، ص 14-15 .

ذلك لتسجيل أدنى قيمة عرفتها خلال هذه الفترة متمثلة في 2013 في المائة سنة 2014 ، في حين ارتفعت هذه النسبة في العالم من نحو 9.3 في المائة في المتوسط خلال المدة (1996-2003) إلى 13.56 % سنة 2007 ، ثم انخفضت انخفاضا متتاليا في الاعوام الموالية ليسجل 6.48 % سنة 2014.

و عموما يمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ساهمت في اجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر بشكل ضعيف مقارنة مع المتحقق في الدول النامية و دول العالم خلال الفترة (1996-2014) ، حيث بلغ متوسط نسبة هذه المساهمة خلال مجمل الفترة 4.67 % في حين بلغ متوسط النسبة.

ثانيا : تطور نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الاجمالي :

تعكس نسبة حجم الاستثمار المحلي الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الاجمالي مدى الأثر الذي يحققه على اقتصاد البلد الضعيف ،حيث اتضح أن الدول التي تتمتع بمستوى مرتفع من الاستثمار هي نفس الدول التي تحقق معدلات نمو مرتفعة ، و الشكل التالي يوضح نسبة هذا الاستثمار الى إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 1996 و حتى 2013.

الجدول (2-1)الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (1996-2013)

	1996-2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	1.04	1.03	1.11	1.61	1.29	1.53	1.99	1.42	3.3	0.72	0.81
العالم	2.36	1.76	2.14	2.95	3.54	2.93	2.08	2.21	2.39	1.83	1.95
الدول النامية	2.94	3.08	3.13	3.4	3.89	3.76	3.03	3.08	2.96	2.81	2.84

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات

من خلال الجدول أعلاه يتضح ان نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي تعرف تذبذب طفيفا ، ان رغم التطور المسجل في بعض السنوات إلا أنه تميز بالضعف حيث لم تصل النسبة في أحسن في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و المقدر بـ 2746 مليون دولار ، و على العموم فخلال هذه الفترة تراوحت النسبة بين 0.81 في المائة و 1.99 في المائة ،و هي تعد نسب قليلة مقارنة ببقية الدول النامية التي حققت نسب فاقت النسب المسجلة في العالم ،مما يؤكد مدى اهتمام الدول النامية يجذب هذا الاستثمار و ارتفاع الكمية المتدفقة إليها و مدى مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي ،أما بالنسبة للعالم فقدعرفت هذه النسبة ارتفاعا متتاليا إلى غاية 2008 إذ سجلت انخفاضا متتاليا في الدول النامية و في دول العالم 10.99 في المائة.

إذا معدلات المساهمة في الجزائر نجد انها منخفضة جدا و غير فعالة ،و هذا يدل على ضعف مساهمة رأس المال الأجنبي و المستثمرين الأجانب بالاستثمار في النسبة التحتية للإقتصاد الجزائري و النسبة الأكبر كانت من نصيب الاستثمار المحلي و رأس المال الوطني.

توضح نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس مال الثابت نوع العلاقة فيما بينها ، إذ كلما زادت هذه النسبة كلما كان الاستثمار الأجنبي المباشر مكملا للإستثمار المحلي بما يوفر من تمويل و تكنولوجيا و أن مشاريع الاستثمار الأجنبي لها تأثير كبير على مختلف القطاعات المحلية.

أما عن انخفاض نسبة المساهمة في الجزائر تعني ضعف المناخ الاستثمار في الجزائر و عدم قدرته على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إليه رغم الإصلاحات المطبقة و البرامج التنفيذية المعتمدة، إضافة إلى عدم إهتمام المستثمر الأجنبي بالقطاعات التي تعمل على رفع معدلات النمو و التي تسمح بخلق قيمة مضافة.

الجدول (2-2)الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي رأس المال الثابت (1996-2014)

	1996-2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	4.36	4.3	4.96	6.62	4.68	5.27	5.24	3.93	9.13	7.88	7.96	6.48
العالم	9.3	6.91	8.51	11.55	13.56	9.8	8.49	8.74	4.07	4.74	3.75	2.13
الدول النامية	11.15	10.65	11.25	11.55	12.24	11.3	8.53	8.95	8.4	7.77	7.59	7.43

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات.

المبحث الثاني : معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن الجزائر ورغم مختلف التدابير و الإجراءات والسياسات الرامية إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية تظل من الدول الأقل جدب لها ، بل إن الخبراء الاقتصاديين الدوليين يتوقعون استمرار هذا الوضع لسنوات ، بالنظر إلى البطئ المسجل في تعديل المناخ الاستثماري وتحسينها الإداري و السياسي.

المطلب الأول : المعوقات الاقتصادية

من بين المعوقات الاقتصادية التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر ما يلي :

1- **عدم وجود سوق منافسة** : من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة بالدول الأخرى التي تنافسها في مثل هذا الجانب.

- كما أن الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة وأن الجزائر رغم نا صدرته من قوانين ، فان عملية الخوصصة لم تطبق ما يجب وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبقة العاملة والاقتصاد الوطني ، لذلك أصبحت محل شك

من طرف بعض الأوساط في الجزائر وخاصة النقابة التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل وعدم المغامرة ، إلا إذا كانت نتائجها مضمونة.

- الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات وخاصة المشاركة ، وهذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل 44 %من النشاط الوطني ، إضافة إلى ذلك فإن نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما مطلوب منه ، لأن القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجب الأموال بفضل خبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب .

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدول المضيفة ، ولكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري ، كما أن التسهيلات و التلاعبات في هذا المجال شجه الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار.[1]

- إضافة إلى الأسباب السابقة وحسب تقريرا أصدره البنك العالمي بعنوان قضايا نظام الإدارة العامة لسنة 2006 فإن من العوامل التي تؤثر سلبا على بيئة الأعمال في الجزائر منافسة القطاع الموازي الحادة ، فقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40 % من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية وهي نسبة مرتفعة جدا وبالتالي فإن الخصائص التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا . كما أن هذه

[1] بلعوج بولعيد ، معوقات الاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، العدد 4 ، ص 101 .

الوضعية لا تسمح لأي مستثمر كان سواء محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم للسوق [1]

2- **العوائق التمويلية و البنكية** : إن المشكل الرئيسي الذي يواجه المستثمرين يتمثل في التمويل ، إذا أن النظام البنكي الجزائري لا يزال دون المستوى المطلوب بـ مجموعة من الأسباب كنقص الخبرة المخفية لدى المشرفين على البنوك الجزائرية ، وكذا الاعتماد على الطرق التقليدية في تسيير البنوك ، بالإضافة إلى سيادة القطاع العمومي الذي لا يزال مهيمنا على القطاع البنكي ، والذي زاد الطين بلة الفضائح الأخيرة للبنوك ، وهي بنك الخليفة و البنك التجاري والصناعي أدي إلى الشك [2] في نجاعة النظام البنكي الجزائري وخلف نوع من التخوف لدى المستثمر الأجنبي في تعامله مع البنوك ، فالنظام البنكي الجزائري يعاني نقص فادح في المهنية لدى المستشرقين على البنوك الجزائرية ، كما أن للحصول على إجابة مجلس القرض لبتك معين قد يستغرق 12 شهرا دون أن يحصى بدراسة الأخصائيين في هذا المجال ، ويرجع ذلك إلى السيطرة البنوك العمومية مقابل العدد القليل من البنوك الخاصة ، هذا ما أثر بقسط كبير على اهتمام المستثمرين الأجانب بسبب كل هذه المعاناة.[3]

3- **إلزام المستثمر الأجنبي بالاستعانة بالتمويل المحلي لانجاز مشروعه** : أورد المشرح الجزائري شرط استعانة المستثمر في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، ثم أعاد النص عليه في قانون المالية لسنة 2016 حيث نصت المادة 55 الفقرة الأولى منه على أنه : "يتم توفير

[1] حياد شهيناز ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، وهران ، 2013 ، ص 102 .

[2] قاسم حسينة ، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد الإصلاحات مع الإشارة إلى أروبا ، ماليزيا ، مصر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2011 ، ص 151 .

[3] قاسم حسينة ، مرجع سبق ذكره،ص192.

التمويلات الضرورية لانجاز الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالشراكة باستثناء تشكيل رأس المال بصفة عامة عبر اللجوء إلى التمويل المحلي ، من خلال هذا النص نجد أن المشرع ألزم المستثمرين الأجانب بانجاز مشاريعهم في الجزائر اعتمادا على التمويلات المحلية باستثناء تشكيل رأس المال ومنعهم من الاقتراض من الخارج . وهدف الدولة من هذا التقيد هو الحد من تحويل فوائد القروض الخارجية المحتملة رغم أن النظام البنكي لا يزال دون المستوى المطلوب .

4- **شرط المشاركة الدنيا بالنسبة للمستثمر الأجنبي** : لقد استحدث شرط الشراكة الدنيا للمستثمر الأجنبي بقاعدته المنصوصة 51-49 في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 التي تممت الأمر 3/1 المتضمن لقانون الاستثمار بالمادة 4 مكرر ، ثم أعاد النص عليها في قانون المالية لسنة 2016 ، في حين لم تدرج في قانون ترقية الاستثمار الجديد رقم 09/16 عمدا من طرف المشرع الجزائري ، حيث أن المادة 4 مكرر من الأمر3/1 المتضمن لقانون تطوير الاستثمار جاءت بصيغة الأمر" لا يمكن انجاز الاستثمار إلى في إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية المقيمة نسخة 51%على الأقل من رأس المال الاجتماعي..." ، في حين صيغة المادة 66 من قانون المالية لسنة 2016 بشكل مرنا حيث حاء فيها : " ترتبط ممارسة الأجانب الأنشطة إنتاج السلع والخدمات و الإستراد بتأسيس شراكة نحو المساهمة الوطنية المقيمة على نسبة 51% على الأقل من رأس مالها ".

في تقديرنا أن هذه المرونة التي توخاها المشرع في صياغة هذه المادة ، بالإضافة إلى عدم النص عليها في قانون الاستثمار هي أول الخطوات نحول الإلغاء الكلي لهذه القاعدة التي رغم أهميتها من جانب الرقابة على الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجية والخبرات للمؤسسات المحلية ، إلا أنها تعتبر

عائق أمام تطور الاستثمارات الأجنبية في الجزائر ، ولم تحقق الأهداف المرجوة منها وهذا يعود لعدة أسباب نوجز أهمها فيما يلي :

- صعوبة جمع المستثمر الأجنبي للمساهمات الوطنية التي حدد نصيبها بـ 51% للشركاء المحلين .
- ضعف القطاع العام والخاص الوطنيين وعدم توفره على التكنولوجية المناسبة وبالتالي تكون هذه الشراكة عبأ على المستثمر الأجنبي.[1]

5- **تقدير حق الشفعة** : الملاحظ أن المادة 4 مكرر 3 من قانون تطوير الاستثمار 3/1 ، اتسمت بثقل إجراءات ممارسة حق الشفعة مما يؤدي في التأخير في عملية تحويل ملكية المؤسسة مقارنة بتنازل تجاري عادي ، حيث أن الميعاد القانوني في نص هذه المادة لتسليم شهادة التنازل عن ممارسة حق الشفعة للموثق حدّدها المشرع لمدة أقصاها 3 أشهر من تاريخ طلب التنازل ، إضافة إلى احتفاظ الدولة بحقها في ممارسة حق الشفعة خلال مدة أقصاها سنة كاملة من تاريخ تسليم شهادة التخلي وهذا في حالة إذا ما ثبت أن سعر التنازل متدني عن السعر الحقيقي.[2]

6- **منع المستثمر الأجنبي في الاستثمار في قطاعات معينة** : رغم التوجه الاقتصادي الذي تبنته منذ سنة 1989 بتغير الوجهة من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي ، والذي كرسه المشرع بفتح الساحة الاقتصادية الوطنية أمام الخواص وطنين أو أجانب ، ورفع الاحتكارات الدولة على كثير من القطاعات كقطاع التأمينات وقطاع البريد والمواصلات ، إلا أنه تبقى بعض القطاعات الاقتصادية ممنوعة على الاستثمارات الأجنبية من بينها قطاع الطيران و النقل الجوي والقطاع

[1] صالحي بودهان ،خويلدي سعيد ، حرية الاستثمار الأجنبي في ظل التشريعات الحالية (بين التجييد و التقييد) ،دفاتر السياسة و القانون العدد 18 جانفي 2018 ،ورقلة (الجزائر) ، ص151

[2] صالحي بودهان ،خويلدي سعيد ، المرجع السابق، ص152.

السمعي البصري ، حيث اشترط توفير الجنسية الجزائرية في جميع المساهمين الراغبين في إنشاء الخدمات ، على عكس المساهمين الراغبين في إنشاء هذه الخدمات على عكس الدول المجاورة (تونس) التي نصت في قانون الاستثمار لسنة 2016 على السماح للاستثمار في جميع الأنشطة الاقتصادية للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين أو غير المقيمين.[1]

7- **غياب الاستقرار السياسي** : لغياب الاستقرار السياسي تركز على توفر الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات خارج المحروقات ، خاصة حيث أن العلاقة القوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جذب الاستثمار في هذا البلد.

تطور الوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات فإن أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها "الكوفاس" من خلال تقديرها لخطر البلاد قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر مرتفع ، ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية و الأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك على الاستثمار فيها. [2]

المطلب الثاني : المعوقات العقارية

العقار يشكل أحد أهم الصعوبات لإنشاء و تطوير القطاع الخاص الوطني و الأجنبي وجعله أكثر ديناميكية في الجزائر ، والوصل إلى العقار الصناعي وهو صعوبة معقدة بسبب ندرة الأراضي المخصصة وبسبب تكاليف و أعباء ومضاربة جد هامة .

[1] صالحي بودهان ،خويلدي سعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص153-154.

[2] همال علي ،حفيظ فاطمة ، آفاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورومتوسطية ، مجلة الاقتصاد و المناجمنت ، الجزائر ، العدد 04 ، ص387.

أكثر من 40 % من المؤسسات تبحث عن العقار الصناعي ، انتظارها هذا قد يصل أحيانا إلى 4 سنوات .

مما يجعل من مسألة العقار المحدد الرئيسي لموقع المؤسسة خلافا لما هو متعارف عليه ، فالقرب من السوق ووجود الهياكل الجيدة وتوفير المادة الأولية واليد العاملة المؤهلة هي العوامل التي يجب ن تؤخذ في الحسبان قبل انطلاق أي مشروع ، ومما عقد الأمور أكثر اشتراك البنوك للرهن المضمون.

وكل هذا جعل من مشاكل العقار الصناعي أحد أهم معوقات الاستثمار في الجزائر على الرغم من شساعة البلد وتنويع ميزات المناطق.[1]

كما أ العقار الفلاحي لاختلاف مشاكله الكثيرة عن العقار الصناعي ، إذا أنه يبقى العائق الأساسي في تطوير الإنتاج الزراعي ، وذلك من جراء صعوبة عمل المنتجين على أرض لا يملكونها على الرغم من إصدار عدة قوانين كان من بينها 18/83 في 31 أوت 1983 المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية .[2]

أما العقار السياحي في الجزائر فإنه يعاني من مشاكل عديدة نذكر منها :

- تقلص مساحات مناطق التوسيع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية .
- الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات الفوضوية بهذه المنطقة .

[1] منصوري الزين ، مرجع سبق ذكره ، ص 173 .

[2] محبوب بن حمودة ، اسماعيل بن قانة ، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي ، مجلة الباحث ، العدد 5 ، 2007 ، ص 66

- تدهور المحيط الطبيعي مثل التلوث وغياب قواعد العمران مما أدى إلى تحويل المواد عن طبيعتها السياحية وهو الأمر الذي يقلل بشكل كبير فرص الاستثمار في بعض المناطق ذات القيمة السياحية العالمية .

- تعرض العقار السياحي لأماع مختلفة ترتب عنها مضاربة في الصفقات العقارية المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي .[1]

المطلب الثالث : المعوقات القانونية و الإدارية

من أهم العوائق القانونية و الإدارية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يلي :

1- **الفساد الإداري : يعتبر** الفساد من المصطلحات العامة المتداولة وله تعاريف متعددة لعل أهمها :

- استخدام الوظنية الوظيفة لتحقيق مكاسب شخصية .
- الفساد هو سوء استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية .

إن تأثير الفساد على الاستثمار السلبي وهذا طبقا إلى ما جاء في تقرير التنمية العالمي عن دراسة ميدانية شملت دولتي سنغافورة والمكسيك ، يؤثر الفساد في هذين البلدين على الاستثمارات

[1] محبوب بن حمدة ، المرجع نفسه ، ص67.

الأجنبية بما يعادل تأثير رفع المعدل الذي للضريبة بـ 50 % على دخل الشركات ، وعلى عكس من ذلك فإن تخفيض الفساد بنسبة 30 % يسمح بالرفع من معدل الاستثمار بـ 4 %.[1]

يظهر تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي والمحلي بصورة سلبية على حد السواء باعتبار تكاليف إضافية يدفعها المستثمر مقابل قيام الموظف بالخدمات القانونية المكلف بها و الإسراع فيها وبالتالي امتصاص جزء من الأرباح أرباح المستثمر .

وحسب المسح الذي قام به البنك الدولي ويشمل 557 مؤسسة في الجزائر سنة 2003 ، فإن حجم الرشاوي المقدرة المدفوعة هو 75 % ومتوسط نسبة الرشوة من المبيعات تقدر بـ 8.6 %.

لأجل هذا ونظر للتوجيهات التي تلقتها الجزائر من عدة هيئات دولية متخصصة في مكافحة الفساد خصوصا بعد تبني الأمم المتحدة لاتفاقية مكافحة الفساد قد سارعت الجزائر هي الأخرى التي تتبنى إجراءات لمكافحة جميع أشكال الفساد داخل الإدارة الجزائرية .[2]

إذ يعتبر مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية من أهم المؤشرات المعتمدة في تحديد درجات الفساد في 167 دولة وتصنيفها حسب تلك الدرجات ، ووفقا لتقرير الشفافية الدولية في ديسمبر 2015 فقد احتلت الجزائر المرتبة 88 بـ 36 نقطة على مقاس الفساد من أصل 100

[1] سليمان ناصر ، القيم الروحية في محاربة الفساد الاقتصادي وتثبيت الحكم الراشد ، الملتقى العلمي الدولي ، الحكم الراشد ودوره في التنمية المستدامة في الجزائر ، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين ، 10/9، ديسمبر ، 2006 ، ص 35 .

[2] سعيد حليمة ، النظام القانوني للاستثمارات الخاصة في التشريع الجزائري ، مذكره تخرج شهادة ماستر ، قانون اقتصادي . سعيدة ، الجزائر ، 2015 ، ص 64 .

نقطة. ورغم تحسن ترتيب الجزائر في مؤشر الفساد عدا السنوات السابقة إلا أن ذلك لم يخرجها من دائرة الدول الأكثر فسادا منذ 10 سنوات خلت .[1]

2- عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية :

- إن من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة وصلاحية هذا الجهاز فعالا في استقبال المستثمرين الأجانب وهذا في بداية الأمر القيام بزيادة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية لدولة النامية ، والملاحظة في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي أدى بالكثير من رجال الأعمال إلى الرجوع من حيث أتو في أول طائرة تكون بالمطار نظرا للمعاملات المتعجرفة للبعض الجمركيين .[2]

وتعلب الجمارك دورا فعالا في هذه العملية الأسباب التالية :

- إن وجود تسهيلات جمركية وإدارة فعالة تسمح بانتقال البضائع و التجهيزات من دولة الأخرى.

- إن وجود مصالح جمركية وتساهم في تشجيع الصادرات تكون حافزا للمستثمرين على القيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب ، الطلب المحلي والتصدير إلى الخارج .

[1] حليمي حكيمة ، ريوع النفط بين لعنة الموارد ، الفساد الاقتصادي و تداعيات الآمة الحالية ، قراءة تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر ، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات ، جوان 2017 ، سوق أهراس ، الجزائر ، العدد 5 ، ص128.

[2] صالح مفتاح ، دلال بن سمية ، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية ، دراسة حالة الجزائر ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 43-44 ، 2008 ، ص 124 .

– إن احترام مصالح الجمارك للقوانين الدولية و الخاصة فيما يخص القوانين الجمركية في متابعة المعاملات الاقتصادية الغير قانونية ، هذا باحترام القانون وتطبيقه على كل المتعاملين الاقتصاديين يجعل السوق يسودها روح المنافسة والشفافية .

– إن تطبيق الإجراءات الخاصة لمكافحة العيش والتزيف في المعاملات التجارية وحقوق الملكية الفكرية يساعد على ممارسة الاستثمارات في مناخ موثوق ومقبول .

– إن موضوع الإسراع و الأخذ بعين الاعتبار في المعاملات الاقتصادية تكون حافز للأجانب بأن يستثمروا في الدول النامية ، لأن التعاون يصنع الكثير من الوقت وهذا يؤدي إلى جعل الكثير من المستثمرين يغيرون مواقع استثمارهم .

– إن انتشار الرشوة و المحاكاة في القطاع الجمركي يؤدي إلى انتشار الريوع التي يحصل عليها المرتشين ، وهذا يجعل السوق يسودها المنافسة الغير تامة أو بظهور الاحتكارات وبالتالي يصبح الاختيار الأفضل للمستثمرين النبلاء هو ما استجاب من السوق أو التعرض إلى الإفلاس .[1]

3- **عوائق قانونية أخرى** : كما أن الإجراءات القانونية هي الأخرى تتميز بكثرة القوانين وتضاربها وغفو منها في بعض الأحيان ، القيود الواردة على تمتلك العقارات و الأراضي ، عدم استقرار قوانين الاستثمار ، إضافة إلى عدم تناسب هذه القوانين مع التطورات و المستجدات العالمية .

حسب ما تكشفه آخر دراسة يصدرها البنك العالمي بالتنسيق مع هيئات متخصصة تظل الجزائر وفق التقدير السنوي حول مناخ الأعمال المتأخرة مقارنة بدول الجوار المغاربي ودول الحوض

[1] صالح مفتاح ، دلال بن سمية ، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية** ،مرجع سبق ذكره ، ص125 .

المتوسط . فالجزائر أصعب منطقة يمكن أن تؤسس بها مؤسسة منتجة أو استثمارية ، كما أنها تعد فيها الإجراءات وتكثر فيها الوثائق الإدارية المطلوبة للقيام بمشروع استثماري أو تسوية ملكية العقار و الأملاك الغير منقولة.

ويكشف التقرير الصادر عن البنك الدولي استمرار الوضع المعقد في الجزائر مما يشكل عاملا للمستثمرين ، ففي الجزائر يتطلب إنشاء مؤسسة إنتاجية أو استثمارية في قطاعات اعتماد 14 إجراء مختلفا ، وهذه الحصيلة المسجلة بناءا على معطيات واقعية تفوق المتوسط المسجل في منطقة الشرق الأوسط و شما لأفريقيا التي لا يتجاوز فيها عدد الإجراءات 10 ، ففي المغرب يمر المستثمر والمقاول على 5 إجراءات إدارية لإنشاء مؤسسة قائمة لذاتها معترف بها ، بينما تعادل تونس عدد الإجراءات المتعددة في فرنسا 07 مراحل وخطوات إدارية التي تشمل الضرائب و السجل التجاري وأملاك الدولة والسلطات المحلية والوزارات وقنوات أخرى مثل الفرق التجارية .

في ذلك السياق نجد أن متوسط مدة معالجة ملف استثماري في الجزائر بين مرحلة و أخرى يتراوح ما بين 20 و 26 يوما ، أي أن المستثمر أو المقاول الراغب في الاستثمار و إنشاء مشروع في الجزائر ينتظر مدة تتراوح ما بين 350 و 360 يوما لتجسيده ، بينما المتوسط المرغوب مثلا أقل من 75 يوما بمتوسط في كل إجراء يعادل 8 أيام.

أما فيما يتعلق بتسوية الملكية والعقار فإن المدة في تونس والمغرب لا تتعدى الأسبوع بالنسبة للمستثمرين و ذات الأمر في الدول العربية الأخرى ، إلا أن هذا الإشكال مطروح بحدة منذ

سنوات في الجزائر سواء تعلق الأمر بالحصول على الملكية المنقولة و الغير منقولة التي تتجاوز المتوسط سنة واحدة ، أو تسوية الملكية أين تستمد ما بين سنتين و 3 سنوات أو أكثر .

وفي الوقت الذي تشدد فيه الهيئات الدولة على انتشار ظاهرة الرشوة في الجزائر على زيادة هذا العامل في كلفة المشروع ، يقدر تقرير البنك العالمي بأن المقاول أو المستثمر في الجزائر يدفع ضعفين و نصف أكثر من التونسي والمغربي في عمليات تأسيس وترسيم المؤسسات ، وفي فرنسا مثلا تقدر كلفة التأسيس وتسجيل مؤسسة على مستوى السجل التجاري والضرائب وغيرها من الهيئات 1.1 % من الناتج المحلي الخام للفرد الواحد ، بينما يقدر 11 % كتونس و 12 % المغرب ، ليرفع إلى قرابة 27.5 % في الجزائر ، وتبقى مهمة المستثمر في الجزائر صعبة جدا في ظل التعقيدات الإدارية و انتشار الرشوة بالخصوص ، خاصة أن الجزائر تحقق مستويات قياسية مثل ما هو الحال .

بالنسبة لمقاييس تسهيل وتسوية الأملاك العقارية و الأملاك المنقولة والغير منقولة التي تتطلب 16 إجراء بمتوسط 52 يوم لكل مرحلة أي من 800 يوم في الجزائر للحصول على شهادة الملكية ، بينما لا تتعدى 3 مراحل و إجراءات في المغرب و 5 في تونس .[1]

[1] عماري عمار وبوسعدة سعيدى ، معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر و تسهيل تفعيله في الجزائر ، مداخلة في الملتقى العلمي الثاني ، جامعة فرحات عباس ، نوفمبر 2005 ، ث 235-236 .

خلاصة الفصل:

ان عملية تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر بدأت بشكل ملحوظ في بداية التسعينات من خلال الهيئات و التشريعات الصادرة في تلك الفترة بالرغم من موقع الجزائر الاستراتيجي و وفرة ثرواتها الطبيعية إلا ان حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة مازال متدنيا جدا و لا يتناسب إطلاقا مع طموحات و آمال المخطط الجزائري من تشجيع و جذب لهذا النوع من الاستثمارات ،بل حتى ما قدم من ضمانات و امتيازات بهدف تسهيل العملية الاستثمارية و تحسين المناخ الاستثماري، إضافة إلى عدم وجود عدالة في توزيعه بين القطاعات و تركزه بالدرجة الأولى في قطاع المحروقات و هذا راجع لعدة عقبات اقتصادية ، قانونية و إدارية التي كان من شانها أن تعيق دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

تمهيد:

إن للاستثمار الأجنبي المباشر أثار على البلد المضيف من بينها التشغيل ،إذ يمارس دورا هاما في تنشيط سوق العمل من خلال توفير فرص عمل جديدة و بالتالي التقليص من حدة البطالة .كما يساهم في تنمية الموارد البشرية من خلال تأهيلها و تدريبها و رفع أجورها الأمر الذي يحفز العامل على رفع إنتاجيته ،لكن يبقى هذا الأثر مسألة نسبية إذ يختلف حسب الإستراتيجية المتبعة من طرف الشركات الأجنبية المستثمرة و حسب طبيع النشاط المتبع ،فبعض النشاطات تتطلب استعمال مكثف لرأس المال بينما أخرى تكون أكثر كثافة للعمالة ،و هذا الأخير هو الذي يهمنا هنا لأنه يخدم سوق العمل و يعمل على تخفيض معدل البطالة ،و من هذا المنطلق سوق نقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسية كالآتي:

المبحث الأول: واقع التشغيل في الجزائر.

المبحث الثاني: تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل في الجزائر.

المبحث الأول : واقع التشغيل في الجزائر

لقد لقي سوق العمل اهتماما كبيرا من عدة نواحي (سياسيا.اقتصاديا ....) من حيث الدراسة والتحليل .حيث كانت لهذه الدراسات طرقا و اساليب متعددة في تحديد معنى العمل والتشغيل الذي يعتبر حجر الزاوية في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك باعتباره مشكل في حد ذاته .

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول التشغيل و سوق العمل:

لقد شكل عنصر العمل محور اهتمام الإنسان منذ القدم المفهومة الاجتماعي و الاقتصادي ،و نظرا لتطور المجتمعات و اتساع الأنشطة الاقتصادية ، انتقل الاهتمام إلى السوق العمل باعتباره المكان الذي يسود فيه هذا العنصر الاستراتيجي.

أولا : مفهوم التشغيل :

هو استعمال جزء من عمل اجتماعي يقوم به الفرد ،و هذا مناسب لمنصب عمل و أيضا استخدم قوة العمل التي تتعارض مع البطالة و الاستخدام غير الكامل و الجزئي لقوة العمل ،و بالتالي فإن التشغيل يتعلق بتنظيم استخدامات قوة العمل على أحسن وجه ممكن ،كما انه استخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية ،حيث يشترط أن يشارك الشخص المنشغل في العمل ،و إن يكون له حق ر فع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين و التدريب ،و كذا حقه في الامتيازات التي تترتب عن مساره الوظيفي ،

بما في ذلك الترقية و حق الاستفادة من الخدمات الاجتماعية و التأمين و التقاعد حسب الشروط التي يحددها القانون.[1]

ثانيا : مفهوم العمل :

يعرف العمل على انه النشاط الإنساني الشاق الملزم الذي يقدم من قبل الفرد خلال فترة زمنية معينة،و يعد العمل المصدر الأساسي للإنتاجية المجتمع و تطويره ،كما اعتبره الاقتصاديين أدم سميث و دافيد هيوم أنه أساس ثروة الامم و خلق كل ما هو ضروري لحياة الأمة و رفاهيتها.[2]

و يمكن التمييز بين التشغيل و العمل فيما يلي :

إن التشغيل يشير إلى جملة من الشروط و الإجراءات التي تسبق عملية التوظيف ، بينما يشمل مفهوم العمل المهام التي يتم تنفيذها بعد مرحلة التوظيف.

التشغيل له بعد معياري ، فهو يتحكم في ديناميكية و حركة اليد العاملة من و إلى سوق العمل دخولا و خروجا ، بينما يمثل العمل بعدا إجرائيا ، باعتباره وسيلة و عامل للإنتاج ، مثله مثل باقي عناصر الانتاج الأخرى كرأس المال و العالم التقني.

و منه يمكن القول أن التشغيل عامل إدماج ، أما العمل فهو عامل إنتاج ، لذل يسبق التشغيل العمل بالضرورة ، حسب دور و وضيفة كل منهما.[3]

[1] ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب ، ص 37.

[2] محمد طاقة وآخرون ، اقتصاديات العمل ، الطبعة الأولى ، إثراء للنشر و التوزيع ، عمان ، ا؟الأردن ،2008 ، ص 19

[3] محمد دحماني درويش ، إشكالية التشغيل في الجزائر ، رسالة ماجستير ، علوم اقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسن ، 2006 ، ص 44.

3- تعريف سوق العمل :

يعرف سوق العمل بأنه :

أ- الوسط الذي يبحث فيه العاملون لبيع خدماتهم ،و يسعى أصحاب العمل لاستئجارها مقابل شروط و ظروف يتفق عليها.

ب- منظومة العلاقات بين عرض الأفراد المتاحين للعمل،و فرص العمل المتاحة.

و عليه فسوق العمل هو المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل و الطلب عليه أي يتم فيها بيع خدمات العمل و شرائها (و بالتالي تسعير خدمات العمل) و إذا كانت سوق العمل ، مثل أي سوق ،تتضمن بائعين و مشترين و قواعد و أسعار[1] و أهم ما ميز سوق العمل عن باقي غير من الأسواق.

غياب المنافسة الكاملة يعني عدم وجود اجر واحد للسوق مقابل الأعمال المشابهة و من أسباب غياب المنافسة الكاملة هو نقص المعلومات عن فرص التوظيف ذات الأجور العالية بالنسبة للعمال ،كذلك هناك بعض العمال ليست لديهم رغبة في الانتقال الجغرافي و المهني حيث الأجور عالية ،كسهولة التمييز بين خدمات العمل : و لو تشابهت سواء الاسباب عنصرية كالجنس و اللون و الدين و الأسباب اختلاف السن أو الثقافة.

[1] عادل لطفي ، مؤشرات سوق العمل ، منظمة العمل العربية ، عمان ، الاردن ، 12 ديسمبر 2007، ص 03.

تأثير عرض العمل : و ذلك سلوك العمل و تفضيلاتهم المختلفة (كمية وقت الفراغ مستوى الدخل النوعية العلاقات الانسانية داخل المؤسسة)

تأثر سوف العمل و ارتباطه بالتقدم التكنولوجي.

سوق العمل كأي سوق آخر يتطلب توافر عنصر الطلب و العرض يصبح سوقا بالمعنى الاقتصادي.[1]

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتشغيل :

1- النظريات التقليدية المفسرة للشغل و البطالة:

تندرج تحت هذا المنظور النظريات الكلاسيكية ،و النيوكلاسيكية ،و الكنزية و الماركسية و يمكن توضيح ذلك من خلال:

النظرية الكلاسيكية:

تفترض هذه النظرية أو وضع التوازن يتحقق في حالة التشغيل الكامل لجميع عناصر الإنتاج منها العمل ،لذلك لم تهتم هذه النظرية بموضوع البطالة ،وقد كان اهتمامها الرئيسي منصبا على كيفية تحقيق التراكم الرأسمالي في الأجل الطويل ،مونه المحدد الأساسي لمستوى النشاط الاقتصادي.

و قد افترضت هذه المدرسة أن وجود البطالة لجزء من قوة يعزي إلى انخفاض ربحية رأس المال ،و ذلك لعدم استغلال المنظمين عناصر الانتاج بشكل كامل ،وهذه الحالة تكون استثنائية ،و تحدث عندما ترتفع الأجور الحقيقية للعمال عن مستوى الأجر التوازني ،مما يقلل من الارباح.

[1] شلال فارس ، محمد صالح ، دور سياسة التشغيل في معالجة شكل البطالة في الجزائرخلال 2001-2004 ، ماجستير ، علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 12.

لكن البطالة ستؤدي إلى تخفيض الأجور الحقيقية حتى تصل إلى مستوى التوازن ،الذي يحقق التشغيل الكامل لجميع عناصر الإنتاج ،فمرونة الأجور تضمن القضاء على البطالة ،كما بينوا بأن البطالة لا يمكن أن تكون إلا اختيارية ،نتيجة لرفض العمال العمل بالأجر السائد في السوق.[1]

النظرية النيوكلاسيكية:

إن نظرية التوازن العام في سوق الشغل و السلع و الخدمات هو الصيغة التعريفية للنظرية النيوكلاسيكية للبطالة و التي تعتمد على جملة من الفرضيات أهمها:

- سوق العمل في حالة منافسة تامة مع التجانس في وحدات العمل.

- حرية الانتقال لليد العاملة داخل و خارج السوق ،و بالتالي هاتين الدالتين مرتبطتين بالأجر الحقيقي.

أما وجود بطالة فإن سببه هو:

- ارتفاع الأجور مقارنة بالإنتاجية الجدية للعمل.

- المساومة بين أرباب العمل لتحديد الأجر الحقيقي.

و لهذا السبب فإن العمال الذين يحددون أجورهم الحقيقة و بالتالي مستوى التشغيل و كل بطالة عند هذا الأجر فهي إدارية.[2]

[1] ناصر دادي هدون ، عبد الرحمان العايب، البطالة و اشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2010 ،دون طبعة ،ص 24.

[2] أحمد سليمان ،اقتصاديات العمل و البطالة ، ،دار الياقوت ،عمان ،الأردن ،2015 ،طبعة أولى ،ص 91.

النظرية الكينزية:

بين كينز أن حالة التوظيف الكامل ما هي الإحالة خاصة جدا ،و أن الطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي ،و من أجل زيادة تشغيل العمال يجب رفع حجم هذا الطلب ،و الذي بدوره ينقسم إلى الطلب على السلع الاستهلاكية و طلب على السلع الاستثمارية .لذا رفض كينز آلية الأجور كسب للبطالة ،لأن انخفاضها سيؤدي إلى انخفاض دخل العمال ،و بالتالي انخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق.

كما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق.

– كما اقترح جملة من السياسيات المالية ،مثل تخفيض سعر الفائدة ،بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج ،و خفض الضرائب ،وزيادة حجم الدخل و الإنفاق ،وزيادة التوظيف.[1]

النظرية الماركسية:

يرى ماركس رغبة الرأسماليين في تحقيق أقصى ربح في ظل النظام الرأسمالي يدفعهم إلى زيادة الاستثمارات ،و تطوير التكنولوجيات المستخدمة في الإنتاجية.

و هذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج في حين أن الأجور و الدخول الموزعة لا تزيد بنفس النسبة ،و النتيجة انه يحدث قصور في الطلب الفعال مما يؤدي إلى توقف أعداد كبيرة من المصانع نتيجة عجزها في تصريف إنتاجها و يقود إلى تفشي ظاهرة البطالة الإجبارية بصورة غير عادية.[2]

2– النظريات الحديثة المفسرة للتشغيل و البطالة:

[1] عبد الرحمان لعايب ،البطالة و إشكالية التشغيل ،مرجع سابق ،ص 22.

[2] مداني بن شهرة ، الإصلاح الاقتصادي، و سياسة التشغيل ،التجربة الجزائرية ، درا الحامد للنشر و التوزيع ،ط1 ، 2009 ، ص

ظهرت عدة تعديلات على المنظور التقليدي للبطالة ،و من أهم هذه التعديلات ،نظرية البحث عن العمل ،تجزئة سوق العمل ،عدم توازن سوق العمل ،البحث عن العمل ،أجور الكفاءة ،و سنناقشها من خلال :

نظرية البحث عن العمل:

ترجع هذه النظرية معدلات البطالة إلى رغبة العاملين في ترك و .....من أجل التفرغ للبحث عن فرص عمل أفضل ،تتلاءم مع قدراتهم ،لأن الأجور التي يتوقعون الحصول عليها تكون أعلى ،و تنطلق هذه النظرية من الفرضيات التالية:

- العامل يستمر في عمل البحث ما دامت منفعة البحث من عمل أكبر من التكلفة الجدية للبحث عنه.
- تضمن نماذج البحث عن عمل معلومات عن توزيع الأجر الذي يعرض على الباحثين عن العمل.

نظرية عدم التوازن:

تقوم هذه النظرية على الاعتراف بوجود بطالة الإجبارية ،فالنموذج التقليدي يعترف بنوعين من البطالة ،هما الاختيارية و الاحتكارية ،و تسعى هذه النظرية لتحليل ظاهرة البطالة من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل و سوق الخدمات ،و نتيجة تشابك العلاقة بينهما ،ينتج نوعين من البطالة هما:[1]

النوع الأول: يتميز بوجود فائض في العمل عن الطلب عليه ،و يترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل أو رجال الأعمال بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الإنتاج لا يمكنه وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي.

[1] حصاونة ،مرجع سابق ،ص 27.

النوع الثاني: يتميز بوجود نقص في المعرضون من السلع عن الطلب عليها ،و تكمن أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقة للعمال ،مما يدفع المستخدمين إلى عدم زيادة كل من عرض السلع و مسستوى التشغيل بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات وهو ما يتطابق و التحليل الكلاسيكي.[1]

نظرية أجور الكفاءة:

تقوم هذه النظرية على أن رجال الأعمال يدفعون أجور أعلى من الأجور التوازنية في سوق العمل لتشجيع العمال و زيادة الانتاجية ،و يترتب على هذا الارتفاع وجود فائض في عرض العمل ،ومن ثم ظهور البطالة ،ووفقا لهذه النظرية فإن رفع الأجور يترتب على ارتفاع في الإنتاجية ،وبمعنى آخر فإن تكلفة خفض الأجور هي انخفاض في انتاجية العمال ،و ينتج عن ذلك سعي المؤسسات إلى ابقاء الأجور عند مستوى ثابت حتى لا تتأثر الانتاجية.[2]

– تعتمد طول فترة البطالة على معدل الأجر الذي يتوقع الحصول عليه عملية البحث تكون للشباب أطول و أصعب ،و الفرصة البديلة بالنسبة لهم تكون أقل ،علما بأن نماذج البطالة تتوقع لهم معدلات بطالة أعلى.[3]

نظرية تجزئة سوق العمل:

تفسر نظرية تجزئة سوق العمل أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق و النوع و المستوى التعليمي.

[1] لعايب ،مرجع سابق ،ص 35

[2] المرجع نفسه ،ص 34.

[3] أحمد سليمان حصاونة ،مرجع سابق ،ص 24.

و ينقسم سوق العمل إلى سوقين ،رئيسي و ثانوي ،و قد أوضحت هذه النظرية أن هذه الثنائية (الازدواجية التي يتم بها سوق العمل تتم وفقا لمعايير.

1- السوق الرئيسية : تتضمن المؤسسات كبيرة الحجم ،التي تستخدم الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال و العمالة الماهرة،و نظرا لسيطرة هذه المؤسسات على أسواق السلع و الخدمات ،فإنها تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار الطلب على منتجاتها ،و بالتالي ينعكس ذلك على العمالة بشكل إيجابي.

2- السوق الثانوية: تضم الوظائف الأقل أجرا و استقرارا و في الغالب تشمل المرأة و عنصر الشباب و كبار السن و العمالة منخفضة المهارة ،و تتضمن المؤسسات الانتاجية الصغيرة ،التي تستخدم أساليب انتاجية كثيفة العمل ،و تتأثر بالتقلبات الاقتصادية ،مما يعني أن المشتغلين بها يكونوا أكثر عرضة للبطالة.[1]

المطلب الثالث: تشخيص وضعية التشغيل في الجزائر

مر التشغيل في الجزائر بعدة محطات الأمر الذي أثر على هيكل سوق العمل في كل المعايير ،واشتدت البطالة مختلف الفئات و الأعمار لكل بنسب متفاوتة ،لذا سنتطرق لأهم المحطات التي مرت بها التشغي لقبل و بعد الاصلاحات التي تبنتها الجزائر:

أولا: التشغيل في الجزائر قبل الاصلاحات (1967 -1989):

لقد مر الاقتصاد الجزائر منذ الاستقلال و قبل إصلاحات التعديل الهيكلي بفترتين أساسيتين:

الفترة الأولى (1967-1989):

[1] عبد الرحمان لعايب ،مرجع سابق ،ص 33.

تميزت هذه الفترة بانجازات قاعدية ضخمة (المركب الصناعي للحجار ،مركب الأسمدة الكيماوية لأرزيو و مركب البتروكيمياء لسكيكدة) أدت إلى رفع نسب الاستثمارات إذ سجلت:

26,4 في المائة خلال الفترة (1967-1969) ،استطاعت خلالها أن تخلق 48190 منصب شغل جديد ،كانت أغلبها في القطاع الفلاحي ،بمعدل متوسط 49,52 في المائة مسجل خلال هذه الفترة عكس قطاع البناء و الأشغال العمومية الذي يمثل سوى 4,36 في المائة من مجموع المشتغلين ،إلا أن عدد البطالين ازداد من 525801 بطال سنة 1967 إلى 564186 بطال سنة 1969 ،ومع ذلك بقى معدل البطالة ثابت نسبيا (23 بالمائة سنة 1969 مقارنة مع 23,1 % سنة 1967) و هذا مرده زيادة الفئة النشيطة ،إذ انتقل من 174754 شخص سنة 1969 إلى 1892350 شخص سنة 1969 .

- و 33,5% في الفترة (1970-1973) ،مما يسمح بخلق ما يقارب 122520 منصب شغل إذ كان معظمها من نصيب القطاع الفلاحي بنسبة 44,05% من إجمالي التشغيل تزامنا مع تطبيق الإصلاحات الفلاحية من 1971 في حين أن قطاع البناء و الأشغال العمومية ،بم يمثل سوى 7,12%كمتوسط من التشغيل الكلي ،كما سجل تغير طفيف لمعدل البطالة نحو الارتفاع ،و الذي قدر بـ 23,72%كمتوسط لهذه الفترة ،بسسب زيادة عدد البطالين من 572670 شخص سنة 1970 إلى 672495 شخص سنة 1973.

- و 46,8% خلال الفترة الموافقة للمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) ،و ما هو إلا استمرار للمخطط الخامس و محاولة تحقيق أهدافه ،و قد تميز بارتفاع أسعار النفط ،الأمر الذي يسمح بخلق 357080منصب شغل ،و كانت أكبر حصة فيها موجهة للقطاع الصناعي و الخدمات بنسبة 47,07%

و 25,69% على التوالي إلا أن عدد البطالين واصل الارتفاع إذ انتقل من 675587 بطال سنة 1974 إلى 697936 سنة 1977 ليكون معدل البطالة 21,5% كمتوسط لهذه الفترة.

- و أخيرا 55% لسنة 1978 ،حيث سمح المجهول المبذول في مجال الاستثمار ،بتحقيق نمو قوي للتشغيل قدر بـ 4,4% سنويا ما يعادل استحداث 100000 منصب شغل سنويا ،مع انخفاض عدد البطالين للنصف إذ انتقل من 660499 بطال سنة 1978 ،وهو ما أبرزه معدل البطالة الذي تغير من 17,8% سنة 1978 إلى 16,3% سنة 1979.

و عموما فقد ظهرت هذه التحولات ابتداء من سنة 1970 بعد المشاورة مع قياديي الاتحاد العام للعمال الجزائريين ،إذ تم تحويل المؤسسة العمومية إلى مؤسسة اشتراكية ،تتميز بالمشاركة الكبيرة للعمال في عملية التسيير هدفت الدولة من ورائه لانجاز قطاع صناعي قوي يتكون من مجموعة من الفروع كل فرع يتكون من مجموعة من المؤسسات الاشتراكية الوطنية تسير في إطار خطة مركزية شعارها التصنيع و لا شيء غير التصنيع.

2 – الفترة الثانية (1980-1989)

لقد تزامنت هذه الفترة مع المخططين الخماسيين الأول و الثاني ،حيث استمر تحسن أداء مختلف الوحدات الاقتصادية المستوعبة لليد العاملة في الأول بما يعادل استحداث 738000 فرصة عمل جديدة ،و تراجع مستويات النمو الاقتصادي و الاجتماعي في الثاني بسبب الأزمة البترولية التي اشتدت وطأتها سنة 1986 و ما انجز عنها من آثار سلبية مست قطاع التشغيل من كل جوانبه ،حيث تم استحداث 339000 وظيفة فقط ،وقد تميز المخطط الأول بانخفاض حصة القطاع الفلاحي ليصل في المتوسط إلى 28,14% من الشغل الإجمالي خاصة مع نهاية الإصلاحات الفلاحية سنة 1983 ،أما المخطط الثاني فقد سجل انخفاضا مفاجئا و كبيرا في عدد

مناصب الشغل كمتوسط للمخطط الأول ،ومرد ذلك الأزمة و نتائجها على الاستثمارات و النمو الاقتصادي مما أدى إلى تقليص عدد العمال في المؤسسات بـ 112000 منصب خلال الفترة 1985 – 1989.

إذن فنهاية الثمانينات كانت منعطفا هاما في سوق العمل ،إذ لم يتميز فقط بانخفاض كبير في خلق مناصب شغل وإنما أيضا في تقليص عدد العمال خاصة بعد إعادة هيكلة المؤسسات ابتداء من سنة 1988 ،والنظرة الجديدة المبنية على الأولوية الاقتصادية عكس ما كان سابقا (العالب هو الأولوية الاجتماعية) ،ناهيك عن الضغط الديمغرافي ،كل هذا أدى إلى معدل البطالة لسنة 1989 إلى مستوى معادل لتشغيل الشباب إلا أن الظروف السياسية و الاقتصادية (أزمة خانقة و معدل نمو سالب بـ 27% في سنة 1988) ،حيث بالإضافة إلى الضغط الاجتماعي (أحداث أكتوبر 1988) .و التحولات السياسية لسنة 1990 ،حالت دون تنفيذ ما جاء به البرنامج و بقيت منحصرة في مجموعة من القواعد التشريعية و التنظيمية ،و في سنة 1988 لم يتعدى الطلب على العمل 60 ألف منصب شغل و بلغ عرض العمل من المستخدمين الشباب الذي تتراوح أعمارهم بين 16 سنة و 24 سنة المكونين في التعليم و التكوين المهني 115 ألف منصب عمل.[1]

ثانيا: التشغيل في الجزائر بعد الاصلاحات (1990 – 2014)

1-الفترة الأولى: (1990-2000)

لقد تميزت هذه الفترة باستمرار تدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية نتيجة الأزمة البترولية في منتصف الثمانينات ،و جملة الإصلاحات الاقتصادية و الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي و تأزم الوضع الأمني ،كل هذا أثر على التشغيل و ساهم في ارتفاع معدلات البطالة ،بالموازاة مع الغياب الملحوظ للاستثمارات الجديدة و كذا التسريح

[1] عميش ، مرجع سبق ذكره ، ص194-196.

الجماعي للعمال المرتبط بإعادة الهيكلة و حل المؤسسات إضافة إلى عدم القدرة على الاستجابة لعروض العمل ،إذ صرحت وزارة العمل في 11 ماي 1998 أن عدد مناصب الشغل المفقودة قدر بحوالي 637188 منصب شغل ،هذا و قد استقر خلق مناصب شغل بـ 40 ألف منصب خلال الفترة 1994-1997 ،ليدهور هذا المعدل و يصل إلى 27 ألف منصب جديد فقط سنويا ،بسبب تدهور أسعار النفط سنة 1993. [1]

إن أهم ما يميز نهاية هذه الفترة هو الاختلال الذي عرفه معدل البطالة ،إذ سجل ارتفاعا لسنة 2000 (28,89%) وهو ما يعادل 2,4 مليون بطال بعد أن كان 27,96% كمتوسط للفترة 1995 - 1999) فضلا على أن المعطيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات بينت أن توزيع السكان النشيطين خلال سنة 2000 عبر مختلف القطاعات كان متمركزا بشكل كبير (47%) في قطاع الخدمات الغير مسوقة (إدارة ،صحة ، ...الخ) مشبوعا بالخدمات المسوقة (16,29%) ،/الفلاحة (15,68%) أما الصناعة فلم تستقطب سوى 12,59% من قوة العمل المشغلة ،وهي أكبر بقليل من قطاع الأشغال العمومية و البناء (11,7%) و أقل نوعا من التجارة (12,77%) ،و بصفة عامة ما يمكن قوله عن سنة 2000 هو أن البطالة قد زادت حدتها رغم المساعدات رغم المساعدات الدولية و الإمكانات التي حاولت الدولة توفيرها ،إلا أنه قد تم فقدان 216980 منصب شغل خلال هذه السنة فقط.

2-الفترة الثانية (2001- 2014)

إن ما يميز هذه الفترة هو ارتفاع عدد مناصب الشغل نظرا للحركة التي ميزت قطاعي الخدمات و البناء و الأشغال العمومية إذ انتقل معدل التشغيل من 72,7% سنة 2001 إلى 90,03% سنة 2011 و

[1] عبد الغني دادن ،محمد عبد الرحمان بن طحين ،دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008 ،مجلة الباحث ،العدد 10 ،2012 ،ص 181.

استمر في الارتفاع ليسجل 90,2% سنة 2013 ،(مما سمح بخلق ما يزيد عن 5363 مليون وظيفة خلال الفترة 2001-2013) لكن هذا المعدا انخفض تدريجيا إلى 89,4% في سبتمبر 2014 وهو ما قدر بـ 10239 ألف شخص أي بنسبة 26% من اجمالي السكان ،وبلغ حجم اليد العاملة السنوية 1922 ألف مشتغلة وهو ما يمثل 16,8% من إجمالي المشتغلين ،وعموما فهذا الارتفاع هو نتيجة لتطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ،البرنامج التكميلي لدعم النمو و البرنامج الخماسي الأخير (2000-2014) ،إضافة إلى مختلف البرامج التي قامت بها الدولة في مجال التشغيل مع نهاية التسعينات و بداية القرن الواحد و العشرين كإنشاء عدة أجهزة مكلفة باستحداث مناصب شغل و العمل على تقليص البطالة ،هذا بالموازاة مع ارتفاع أسعار البترول إلا أن قطاع الزراعة قد فقد ما يقارب 67000 وظيفة ،في حين استطاع قطاع التجارة والخدمات و الإدارة أن يستحدث ما يزيد عن 3520 ألف وظيفة.[1]

[1] عميش ،مرجع سبق ذكره ،ص 197.

المبحث الثاني : تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر

تتسم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدورها بالهام في النهوض بمستويات التشغيل وعلاج مشكلة البطالة باقتصاديات الدول المضيفة وذلك من خلال ما تسهم به هذه الاستثمارات من توفير فرص عمل سواء تم ذلك بطريقة مباشرة أو تلك التي تتيحها بطريقة غير مباشرة باقتصاديات هذه الدول .

المطلب الأول: الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل.

تعد البطالة أكبر المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها أغلب الدول النامية ، هذه المعضلة التي مست كل شرائح المجتمع حتى الفئة المتعلمة ،لذا سارعت هذه الدول على إيجاد حل لها و السيطرة عليها ،و يعتبر فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى هذه الحلول ،التي لها دور فعال في النهوض بمستويات التوظيف ، من خلال امتصاص البطالة لو جزئيا ،و منم هنا يوجد أثر مباشر لاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل و الذي يتوقف على عوامل عديدة وطيدة الصلة بالأنماط السلوكية و الممارسات الفعلية للشركات متعددة الجنسيات ،و يمكن تلخيص هذه العوامل في مايلي:

أولا: شكل الدخول إلى السوق و حجم المشروع:

يعتبر شكل الدخول إلى السوق أهم العوامل المؤثرة على قدرات الشركات متعددة الجنسيات على استحداث فرص عمل بالدولة المضيفة، فوجود المؤسسات الأجنبية بهذه الدول يأخذ عدة صور تتمثل في إنشاء مشروعات جديدة أو إعادة شراء مشروعات قائمة (خاصة في إطار برامج الخصخصة و الاندامج و الاستحواذ) ،و لكل شكل من هذه الأشكال تأثير مباشر على حجم التشغيل ، حيث نجد أن الاستثمار الجديد يمكن من إضافة وحدة إنتاجية جديدة تمثل إضافة للطاقة الإنتاجية بالاقتصاد المضيف ، لذلك ينتج

عنها زيادة في فرص العمل ،بينما إعادة شراء مشروعات قائمة فإنها تؤدي إلى زيادة الطاقة الانتاجية بنسبة أقل و كذلك الأمر بالنسبة لفرص العمل[1] حيث يحتمل أن يتم الاستغناء الجزئي أو حتى الكلي للعمال ، مما يؤثر سلبا على مسؤولي العمالة، لذا من الأفضل لإقتصاديات الدول المضيفة إقامة وحدات إنتاجية جديدة بدلا من إعادة الشراء كوسيلة لإيجاد أنشطة جديدة و ليس مجرد إحلال مستثمرين أجانب محل اوطنيين ،و يبقى كل شكل من هذه الأشكال انعكاس مباشر على حجم التشغيل.

و عموما فإن أغلب المشاريع التي يقيمها المستثمر الأجنبي هي مشاريع ضخمة ،مما يتطلب أيدي عاملة كثيرة و بالتالي زيادة توظيف اليد العاملة المحلية و الذي بدوره بأخذ شكلين رئيسيين حسب هدف المستثمر الأجنبي كالاتي:

الشكل الأول : يكون في حالة إذا كان هدف المستثمر هو إقامة وحدات إنتاجية كاملة ،مما يساهم في القضاء على البطالة بشكل كبير و خلق كتلة نقدية ضخمة متمثلة في أجور هؤلاء العمال و التي يتضح في دورة النشاط الاقتصادي إضافة إلى كتل نقدية أخرى استخدمتها الشركات متعددة الجنسيات لخزينة البلد المضيف في شكل اشتراكات ضمان اجتماعي ،ضرائب على المرتبات ، اشتراكات تعاضديه و اشتراكات اجتماعية أخرى.

الشكل الثاني :هو استحواذ الشركات الأجنبية على قسم وحدات إنتاجية مقامة أصلا أو تكون في حالة عجز أو المشاركة في البلد المضيف في هذه الوحدات في هذه الوحدات مما يترتب عليه إما المحافظة إما على نفس العمالة مع تدريبهم وتأهيلهم بهدف رفع قدراتهم الإنتاجية ،مع رفع أجورهم مما يدعوا بالفائدة

[1] عائشة عميش ،دراسة قياسية لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر ، دكتوراه اقتصاد، الجزائر ، 2017 ، ص247.

على العمال وعلى الاقتصاد الوطني أيضا ، أو يتم بالإضافة إلى التأهيل والتدريب الزيادة في عدد العمال ، أي خلق فرص العمل جديدة وبالتالي المساهمة في القضاء على البطالة ، أما بالنسبة للدول المصدرة للاستثمار فقد تكون الأثر عكس للعمالة ، حيث الاعتبار أن الأيدي العمالة في الدول النامية رخيصة وبالتالي تكلفة إنتاج الساعة في الدول النامية أقل من الدول المتقدمة ، لذا تقوم هذه الأخيرة بنقل مصانعها إلى الدول النامية مما يعني تفشي البطالة في الدول المتقدمة .[1]

وفيما يخص حجم المشروع فمن الملاحظ تفضيل الشركات الأجنبية الحجم الكبير لمشروعاتها وذلك لاعتبارات اقتصادية عديدة منها :

- الاستفادة من وفرات الحجم وزيادة الإنتاجية ، حيث تزيد الإنتاجية كلما انتقلنا من فئات الحجم الصغرى إلى الفئات الكبرى (علاقة طردية).
- رغبة الشركات متعددة الجنسيات في الاستثمار بالسوق المحلية من خلال السيطرة على أكبر حصة سوقية ممكنة ، ومنع المشروعات المحتمل انضمامها من الدخول الصناعية التي تعني توطيد خاصية التركيز الصناعي.
- حرص الشركات متعددة الجنسيات على تكوين طاقات احتياطية لاعتبارات سوقية تتعلق بتوقعات العرض و الطلب في المستقبل ، ومنها الرغبة في توفير قدرات من المرونة تسمح بمواجهة التطورات الربحية في الطلب ، وكذلك ضمان إمكانية الحصول على المواد الأولية و السلع الوسيطية بصورة منظمة ، وأيضا تخوف هذه الشركات من صعوبة الحصول على الموافقات الرسمية على التوسعات المطلوبة في المستقبل .

[1] محمد الحنوص ، التجارة الخارجية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص80-81.

بينما تتجسد علاقة حجم المشروع بالتشغيل من خلال تميز الشركات متعددة الجنسيات بالحجم الكبير ، الأمر الذي يساهم في تعظيم قدرتها الاستيعابية ليس للألأت والمعدات فقط بل تمتد لتشمل القوى البشرية لمختلف أشكالها الماهرة و غير الماهرة ، ويمكن لهذه الشركات التوسع في نشاطها من خلال تكثيف استخدام العمالة المتاحة دون الحاجة إلى عمالة إضافية ، إلا أنه من الممكن أن تحسن من مستوى التشغيل في الأجل الطويل وذلك من خلال إعادة استثمار أرباحها وخلق طاقات إنتاجية جديدة.

ثانيا : الفن الإنتاجي المستخدم (تكنولوجيا الإنتاج)وطبيعة السوق المستهدف :

تعد تكنولوجيا الإنتاج من أهم محددات القدرة التشغيلية المباشرة للشركات متعددة الجنسيات ، وتعكس طبيعة هذه التكنولوجيا مجموعة من العوامل منها : أسعار عناصر الإنتاج ، نوعية النشاط الذي تمارسه الشركة ، بالإضافة إلى طبيعة السلع المراد إنتاجها . بمعنى أن تحديد الشركة لتوليفة المنتج ومستويات الإنتاج المطلوبة من شأنه تحديد أسلوب التصنيع و متطلباته من عناصر الإنتاج المباشرة ومن المواد والسلع الوسيطية ، هذا من إلى جانب البيئة التنافسية التي تعمل فيها اتجاهات السوق[1]

إن هيكل النظام الاقتصادي العالمي من المنظور التكنولوجي يتأثر بشكل واضح بهيكل الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات لان هذه الشركات تقوم بدور فعال ومؤثر في إحداث الثورة التكنولوجية بحكم الإمكانيات و المواد البشرية والمادية الضخمة التي تمتلكها والتي تستطيع من خلال ما توجه تلك الإمكانيات نحو البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي إلى مجالات الاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا المتطورة التي شهدت تقدما لم يسبق له مثيل ، خاصة منذ أواخر القرن العشرين ولحد الآن يعود

[1] كاميليا عبد الحليم أحمد ، أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة على الطلب على العمالة في مصر ، مذكرة ماجستير في اقتصاديات التجارة الخارجية ،كلية التجارة و الأعمال ، جامعة حلوان ، مصر ، 2003 ، ص 73 .

الفضل في ذلك النشاط الغير طبيعي الذي تقوم به تلك الشركات ، إذا أصبحت التطورات التكنولوجية تدخل في معظم مجالات الحياة ولهذا أصبحت تكنولوجية لمعلومات و الاتصالات على وجه الخصوص تمثل قوى دفع حقيقية باتجاه توسيع المبادلات الدولية والتدفقات التجارة الدولية بالشكل الذي أصبحت معه التجارة الالكترونية تحتل مكانة واضحة في إطار هذه المبادلات ، وهذا ما سعت إليه الشركات متعددة الجنسيات وهو أمر يسهم في تشريع وتيرة التحرير و العولمة ، لذا أصبحت تكنولوجية المعلومات و الاتصالات خاصة خلال العقدين الأخيرين تمثل قوة دفع التيارات العولمة و ما يترتب عليها من إعادة ترتيب وتقسيم العمل الدولي بالشكل المتوازي مع تسارع المبادلات الدولية و الاستثمار المباشر والغير مباشر و التكنولوجيا ، والعمل وتتم نقل التكنولوجية إلى دول العالم خاصة النامية منها على مستويين هما :

المستوى المحلي : ويتم أن عملية نقل التكنولوجية وفقا لهذا المستوى الذي يورق أنه تحويل خلاصات البحوث العليمة التي تقوم بانجازها المؤسسات والجامعات والمراكز البحث والمعاهد إلى منتجات من السلع والخدمات ويطلق على هذا النوع بالنقل العمودي والراسي للتكنولوجيا .

المستوى الدولي : ويتم هذا النوع من النقل التكنولوجي من دولة متقدمة قادرة على تحقيق النقل الراسي فيها إلى دولة أقل تقدما ما لم نستطيع بعد انجاز النقل الرئيسي للتكنولوجيا فيها ، ومثل هذا النوع يطلق عليه في الغالب النقل الأفقي للتكنولوجية ويمكن التميز بين ثلاث أنواع من التكنولوجية هي :

- **تكنولوجية مادية** : وهذا النوع النقل التكنولوجيا يتمثل بالأجهزة والمعدات والأدوات المختلفة .
- **المعلومات** : وهي متمثلة بالمعرفة المسجلة و المسرعة والمواصفات و الأساليب الخاصة و بتطوير التكنولوجية واستعمالها و تشغيلها وإدارتها والتدريب عليها وصيانتها .

- **الخبرة الوطنية** : وهي المتمثلة باستخدام السليم للمعلومات و الاتصالات الشخصية و ألازمة لتشخيص المشكلات و تقديم الحلول المناسبة لها .[1]

إضافة إلى طبيعة الشركات متعددة الجنسيات المتمثلة في المنافسة الدولية تفرض عليها أن تستخدم تكنولوجيا الإنتاج دائما بالتطور والحداثة ولكن الأهم من ذلك أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل لا يعتمد بدرجة كبيرة على فنون الانتار بقدر ما يعتمد على قدرة الدولة المضيفة على التكيف مع الفنون المستوردة على تحسين وتنمية مواردها البشرية .[2]

ثالثا :توطن الاستثمار

تتأثر القدرة التشغيلية للاستثمار الأجنبي المباشر بالموقع الذي يتوطن فيه هذا الاستثمار بالدولة المضيفة أ ي مكان إقامة المشروع الاستثماري ، حيث أنه إذا تم اختيار منطقة صناعية مزدهمة والتي تتسم بالأجور المرتفعة ، نظرا لما تتطلبه طبيعة المنطقة و المشروع من عمالة ماهرة ومدربة ذات خبارات معينة ، بالإضافة إلى حاجة الغرب من الأسواق مما يترتب عليه توفير فرص عمل أقل وذلك إلى ارتفاع تكلفة فرص عمل مشروعه لهذه المناطق ، في حين العكس في حالة ما إذا أراد المستثمر الأجنبي توظيف مشروعه الاستثماري بالمناطق الأقل تقدما ، والتي تتسم بانخفاض معدلات الأجور بها نظرا لانخفاض مهارات العمالة التي تتطلبها نوعية النشاط الاستثماري ، مما تترتب عليها توفير المزيد من فرص العمل ، مع العلم أن اختيار المستثمر للمكان الذي يتوطن فيه المشروع الاستثماري يتوقف على ظروف سوق العمل للاتحادات والنقابات

[1] أحمد عباس عبد الله . أحمد محمد جاسم ، دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي ، مجلة كلية لغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية ، العدد 29 ، 2012 ، ص 65 .

[2] عميش ، مرجع سبق ذكره ، ص 250

العمالية ، والقوانين التي تؤثر على سعر عنصر العمل ونوع النشاط الذي تمارسه هذه الشركات و ما يتطلبه من مهارات معينة والغرب من أسواق معينة [1]

المطلب الثاني : الأثر الغير مباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل

يعمل للاستثمار الأجنبي المباشر على توفير فرص العمل إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر تحددها علاقات الارتباط المتبادل بين الأنشطة الاقتصادية والمتمثلة في الروابط الأمامية والخلفية ، وأيضا من خلال تأثير الناتج على الدخل الجديد المتولد من أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر ، وكذلك من خلال زيادة الطلب الناتج عن تحسين الكفاءة في الإنتاج وزيادة مستويات المنافسة التي تدفع الشركات المحلية على تطوير فنونها الإنتاجية بالإضافة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي [2]وعموما فهذا الأثر الغير مباشر يتم بعدة طرق نذكر منها :

أولا : الأثر على إجمالي الاستثمار المحلي

إن الاستثمار الأجنبي المباشر دور هام في التأثير على الاستثمار المحلية بالدولة المضيفة وذلك في ظل ما تمارسه هذه الاستثمارات من مزاحمة ومنافسة الاستثمارات المحلية من خلال الأثرين التاليين :

1- **أثر الإحلال** : بمعنى أن يحل الاستثمار الأجنبي المباشر محل الاستثمار المحلي بالدولة المضيفة ويعود ذلك إلى سببين :

- **السبب الأول** : جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي مما يترتب عليه نقص المدخرات السوق المحلي والتي كانت تستخدم في تمويل الاستثمارات المحلية.

[1] كاميليا عبد الحليم ، مرجع سبق ذكره . ص 76

[2] المرجع نفسه ،ص51 .

- **السبب الثاني** : فتمارس الشركات المتعددة الجنسيات من منافسة في أسواق السلع والخدمات بالدول المضيفة والتي تدفع الشركات المحلية إلى الخروج من السوق نظرا لعدم قدرتها على المنافسة .

يعتمد أثر الإحلال على ما تملكه الشركات المتعددة الجنسيات من تكنولوجيا متقدمة و موارد مالية عالية ، مهارات إدارية وتنظيمية وتسويقية عالية ، إضافة إلى ما تتمتع به من مزايا ضريبية وجمركية و السياسات التي تنتهجها في الأسواق لترويج مبيعاتها مثل تنويع منتجاتها وحملات الدعاية و الإشهار و التنويع في خدمات ما بعد البيع الأمر الذي جعلها تتمتع بنفوذ شبه احتكاري في أسواق الدول المضيفة [1]

2 **أثر التكامل** : بمعنى تكامل أنشطتي الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي ، حيث تحفز الشركات متعددة الجنسيات على التوسع وزيادة طاقتها الإنتاجية خاصة في ظل انتشار التكنولوجية المتقدمة تضطر الشركات المحلية في ظل البيئة التنافسية التي تعمل فيها عمل تطوير فنونها الإنتاجية و تنمية مهاراتها البشرية من خلال الاستثمار في التعليم و التدريب ، وذلك اما في الحفاظ على مركزها النسبي في السوق أو لمجرد البقاء

مما سبق يمكن القول إن الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي يتوقف على أنها أكبر أثر الإحلال (الأثر السلبي)أم أثر التكامل (الأثر الايجابي) و هو ما يصحبه تأثير على التشغيل ، حيث إذا استطاعت الشركات المحلية الصمود و الاستمرار فان دخول الشركات متعددة الجنسيات يمكن أن يحفزها على زيادة إنتاجها و صادراتها ، وبالتالي النهوض بمستويات التشغيل شرط أن لا يكون النشاط لرأسمال و التكنولوجيا ، أما إذا

[1] كاميليا عبد الحليم ، مرجع سبق ذكره . ص 51.

عجزت هذه الشركات عن الصمود أمام المنافسة و كانت غير كفئ ، فإنها ستضطر للخروج من السوق و بالتالي فقدان العديد من الوظائف وزيادة معدلات البطالة. [1]

ثانيا : الأثر على النمو الاقتصادي

لقد أكدت العديد من الدراسات لاسيما التطبيقية بأنها علاقة طردية بين نفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و ارتفاع معدل النمو باعتبار هذه التدفقات تشكل جزء من التكوين الرأسمالي و بالتالي فهو يساهم في سد الفجوة الادخارية ، كما يمكن أن يشكل فائض في الميزانية وبالتالي تستطيع الدول المضيفة إدخار جزء منه و تحويله إلى استثمارات محلية ، لكن ما ينبغي أن له أن عناصر أنشطة الاستثمار المباشر الأجنبي لابد أن تكون مكملة لأنشطة الاستثمار المحلي لا أن تحل محله ، زيادة على ذلك لابد أن يكون أكثر كفاءة وإنتاجية من الاستثمارات المحلية من خلال قدرته على تحسين على استخدام المورد المادية والبشرية مع زيادة القدرة الإنتاجية لمختلف القطاعات أو بالأحرى الأنشطة الأقل إنتاجية إلى الأكثر إنتاجية والتي تتمتع بها الدولة الأم بميزة نسبية ، الأمر الذي يؤدي إلى توسيع نطاق السوق المحلي من خلال الارتباط بالأسواق العالمية و ارتفاع الإنتاج المحلي بجودة عالمية بدل إستيرادها من الخارج مما يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة و بالتالي خلق و توسيع مشاريع من شأنها توفير مناصب شغل جديدة .

وغالبا ما تمتد المنافسة بين المستثمر الأجنبي و الشركة المحلية في نفس القطاع لصالح الفرع الأجنبي ، نظرا لقدراته العالية في مجال الكفاءة و المهارات والتنظيمية و التسيرية وأمام عجز الشركة المحلية في مواجهة و

[1] عميش ، مرجع سبق ذكره ، ص252.

منافسة المستثمر الأجنبي ، يتحتم عليها الخروج من السوق واتخاذ قرار الغلق و هو ما يؤدي إلى تسريح العمال .

ثالثا : الإرادات العامة

تتمثل الإرادات العامة للدولة من الشركات المتعددة الجنسيات في الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على مشروعاتها ، وهناك علاقة طردية بينهما و بين التشغيل نظرا لما يتم بين التشغيل ذلك لما يتم إعادة استثمارها واستحداث العوائد في إقامة المشاريع جديدة و التوسع في مشاريع قائمة ، الأمر الذي يولد مناصب شغل إضافية، لكن الواقع يشير العكس ذلك نظرا لما تتمتع به المشروعات الأجنبية من إعفاءات جمركية ضخمة بهدف تحفيز المستثمر وجلبه ، مما يؤدي إلى انخفاض الضرائب وبالتالي انخفاض فرص العمل المتوقع إحداثها .

رابعا : الأثر على المنافسة

إن الإمكانيات التكنولوجية والمالية و التسويقية والتنظيمية التي تتميز بها الشركات المحلية مما يضعها في وضع احتكاري في أسواق الدول المضيفة ، الأمر الذي يدفع بالشركات المحلية إلى الخروج من السوق و بالتالي و بالتالي فقدان و تضييع أعداد كبيرة من مناصب العمل ، وهو ما حدث مثلا في البرازيل خلال الفترة (1970 1995) حيث انسحب من السوق أزيد من 300 شركة أجنبية تعمل في صناعة الأغذية نتيجة المنافسة الشديدة والتي واجهتها من قبل الشركات متعددة الجنسيات. [1]

[1] عبد السلام أبو قحف . نظريات تمويل الاستثمارات الأجنبية ، مرجع سبق ذكره ، ص 208

المطلب الثالث : نضرة تحليل لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل

تشكل قضية التشغيل أكبر تحديات التنموية التي تواجه الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، خاصة في ظل زيادة القوى العاملة لمعدلات عالية وحيث بلغ معدل النشاط 42 % في شهر أبريل 2016 ، الأمر الذي فرض على الدولة إيجاد حلول فعالة لمشكلة البطالة ، وتوفير فرص عمل للداخلين الجدد في سوق العمل والذي يقدر عددهم بأكثر من مليون شخص سنويا .

ولعل أحد الحلول هو الاعتماد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، نظرا للعلاقة الطردية بينهما ، كما ان أحد هذه الدوافع وراء جذب هذا الاستثمار هو مدى مساهمة في تكوين وتأهيل ورفع مستوى العمالة المحلية ، بالاضافة إلى الحد من معدل البطالة بفتح فرص عمل جديدة والمحافظة على مناصب قائمة ، وفعلا فقد تمكن هذا الاستثمار في زيادة حجم التشغيل وان كان بمعدلات ضئيلة كما هو مضح فيما يلي :

1- تقيم التشغيل الذي وفرته الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر الفترة (2002-2016)

ومن خلال الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ بالشركات الأجنبية ، ساهمت في خلق مناصب شغل في الفترة (2002-2016) في الجزائر بنسبة ضئيلة جدا مقارنة مع ما تتوفر عليه الجزائر من قدرات بشرية هائلة ، إلا أنه للأسف ما تزال هذه القدرات غير مستغلة بصورة كافية ويمكن إرجاع السبب إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني . كما تعد سنة 2008 هي السنة التي تم فيها توظيف أكبر عدد من العمال ما يعادل 27.68 % من اجمالي الموظفين خلال هذه الفترة ، في أحسن تقاربت النسب

لكل السنوات الممتدة من 2003 إلى2007 و 2009 إلى 2015 بينما تعتبر سنة 2014 أقل مشاركة في التوظيف . بنسبة 2.31% نظرا لعدم وجود نفقات استثمارية أجنبية في هذه السنة وهذه النسبة المستحدثة راجعة لمشاريع سابقة قامت بتوفير مناصب عمل جديدة.

وعموما فقد تمكنت فروع الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر من توفير ما بين 2130و 27305 منصب شغل خلال هذه الفترة ، ورغم التحسن المسجل في فرص العمل المستحدثة إلا أنها تبقى قليلة جدا و ضعيفة ولا ترقى إلى المستوى المرغوب فيه .

الجدول (3–1) : توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002–2016) :

السنة	عدد الشركات	التكلفة مليون دولار	عبر الوظائف	%
2003	23	50463	4732	5.14
2004	19	8572	3334	3.62
2005	45	105453	11049	12.01
2006	50	96866	9491	10.31
2007	29	40701	5711	6.20
2008	75	164082	27305	27.68
2009	32	26051	5872	6.38
2010	21	13674	3797	4.12
2011	27	14316	2565	2.78
2012	18	23768	4951	5.32
2013	16	42846	7298	7.93
2014	13	5355	2130	2.31
2015	13	7494	3758	4.08
المجموع	381	59264	91993	100

الجدول (3-2) : فرص العمالة الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2002-2016) :

القطاع الاقتصادي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	14	1.7	4373	0.2	618	0.51
البناء	137	16.67	77661	3.5	23040	19.28
الصناعة	495	60.67	1783922	80.42	70793	59.23
الصحة	6	60.22	13572	0.61	2196	1.84
النقل	25	0.73	14820	0.67	1727	1.44
السياحة	14	3.04	113772	5.13	6309	11.16
الخدمات	13	1.70	119139	5.37	13342	5.28
الاتصالات	1	15.80	89441	4.03	1500	11.16
المجموع	822	0.12	2216699	100	119525	100

المصدر : http :www.audi.bilan des déclaration d'invertissement.

حسب الجدول أعلاه نلاحظ أن الشركات الأجنبية المباشرة المستثمرة في قطاع الصناعة (الصناعة البترولية ، الصناعة التحويلية) هي التي تستقطب عدد الأكبر من الأيدي العاملة المحلية خلال هذه الفترة ، بحيث وفر 70793 منصب شغل . أما بالنسبة إلى الشركات الأجنبية الناشطة في قطاع البناء احتلت المرتبة الثانية من حيث مساهمتها في خلق فرص عمل في الجزائر حيث وفرة 23040 منصب شغل فقط ، ويمكن ارجاع ذلك إلى اعتماد هذه الشركات الأجنبية المستثمرة في كل الخدمات والسياحة في المرتبة الثالثة والرابعة بـ 13342 منصب شغل و 6309 منصب شغل على الترتيب ، كما ساهم قطاع النقل بـ 1727 منصب شغل ، أما بقية القطاعات ساهمت بوفرات ضئيلة جدا ، خاصة قطاع الزراعة الذي احتل المرتبة الأخيرة

باستحداثه لـ 618 منصب شغل فقط رغم أن عدد مشاريعه كان 14 مشروعا مقارنة بعدد المشاريع كل من قطاعي الصحة و الاتصالات 6 و 1 على التوالي ، يساهم كل منها بـ 2196 و 1500 منصب شغل ، وعليه فمناصب الشغل المستحدثة تتوقف على النوع وليس الكم .

الجدول (3-3) :ترتيب بعض الدول العربية حسب مردودية المشاريع في التوظيف خلال الفترة (2002-2016)

الترتيب	الدولة	عدد الوظائف	تكلفة المشاريع(ملون.د)	مردودية المشاريع (عامل/دولار)
1	المغرب	216540	59822	3.6
2	تونس	92928	27155	3.4
3	الجزائر	91993	59964	1.5

المصدر : من إعداد الطالبة ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي في الدولة العربية ، العدد الفصلي الثاني (أبريل يونيو 2016) ص

إن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يصل بعد إلى المستوى المرغوب سواء من ناحية الحجم أو من ناحية توفير مناصب الشغل رغم التشريعات والحوافز لتطوير وترقية الاستثمار ، فنسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل تكاد تكون معدومة، حيث تساهم بـ 91 ألف عامل فقطمن بين 10 ملايين عامل ، وبالتالي فان الاستثمار الأجنبي المباشر لا يساهم بشكل كبير في التخفيف من البطالة ، هذا من جهة و من جهة أخرى فحسب مردودية المشاريع الأجنبية في التوظيف في الجزائر ضعيفة جدا ، حيث تحتل المرتبة الأخيرة مقارنة بالمغرب وتونس بمعنى كل توظيف لواحد مليون دولار يخلق 1.5 منصب

عمل فقط بالنسبة للجزائر بينما المغرب يوظف 3.6 منصب عمل ، لذا تعتبر الجزائر آخر الدول المغاربية استقطابا للاستثمارات الأجنبية ، وقد صنفت ضمن الدول الطاردة للاستثمار الأجنبي .

حجم الاستثمارات في كل المشاريع المحلية والمشاريع الأجنبية خلال الفترة 2002-2016.

الجدول (3-4) : مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي في توفير مناصب لشغل في الجزائر 2002-2016

الوحدة : عامل للمشروع الواحد

المشاريع	عدد الاستثمارات	%	القيمة مليون دج	%	مناصب شغل	%
الاستثمار المحلي	62982	99	10584134	83	1018887	90
الاستثمار الأجنبي المباشر	822	1	2216699	17	119525	10
المجموع	63804	100	12800834	100	1138412	100

المصدر : http://www.andi.dz

بالنظر إلى الجدول أعلاه نلاحظ أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر كان ايجابيا على الرغم من أن مجموع مناصب العمل التي وفرها الاستثمار خلال الفترة (2002/2016) وصلت إلى 119525 منصب شغل فقط أي ما يوافق 10 % من اجمالي مناصب الشغل للمشروعات الاستثمارية المحلية والأجنبية و المقدرة بنحو 1138412منصب شغل ، ويظهر هذا الأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر من خلال ما يلي : نجد أن عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية قدرت بـ 822 مشروع أجنبي أي ما يوافق 1 % من مجموع المشاريع الاستثمارية . وفرت 10 % من مجموع

مناصب العمل المتوفرة خلال الفترة ، في حين نجد أن عدد المشاريع المحلية التي قدر عددها 62982 مشروع أي بما يوافق 99 % من مجموع المشاريع الاستثمارية وفرت 90% من مجموع المشاريع الاستثمارية المتوفرة خلال الفترة .

هذا ما بدل على الفعالية الاستثمارية الأجنبية في توفير مناصب العمل في الجزائر ، فلو تصورنا أن عدد المشاريع الأجنبية إرتفع إلى 10 % فمن المتوقع توفير مناصب الشغل في الجزائر يصل إلى نسبة عالية التي قد توفرها مجموع الاستثمارات المحلية والأجنبية . لهذا الأمر يتطلب بذل المزيد من المجهودات لأجل جذب هذا النوع من الاستثمارات لها لها من فعالية في خلق مناصب شغل ، فبمقارنة الكثافة التشغيلية في المشروع المحلي والمشروع الأجنبي لوجدنا أن الاستثمارات الأجنبية تتيح فرص أكبر للتشغيل في المشروع الواحد ، اذا يصل عدد المشتغلين في المشروع الأجنبي إلى الضعف ويمكن أن يفوق ذلك بالنسبة المشتغلين في المشروع المحلي، ويبرز ذلك من خلال أهمية وحجم مشاريع الاستثمار الأجنبي في حين أن معظم المشاريع المحلية تعتبر مؤسسات صغيرة ومتوسطة ، فلهذه الأخيرة أثر فعال على التشغيل في الجزائر مجتمعة وليست منفردة.[1]

[1] Andi bilan des déclaration d'investissement

الجدول (3-5) :توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب مختلف الاقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2016)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة مليون دج	مناصب الشغل	%
أروبا	437	955161	71010	59.41
الاتحاد الأروبي	313	677209	42649	35.68
أسيا	98	163102	10567	8.84
أمريكا	19	68163	3755	3.14
الدول العربية	236	997528	30199	25.26
أفريقيا	5	5686	200	0.17
أستراليا	1	2974	264	0.22
متعددة الجنسيات	26	24085	3521	2.94
المجموع	822	2216699	119525	100

المصدر : www.andi.dz تاريخ الاطلاع 2018/5/5، 16: 35

استنادا على بيانات الجدول الذي يوضح أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر يتضح أن أروبا تحتل المرتبة الأولى في عدد المشاريع الاستثمارية التي تدفقت إلى الجزائر بـ 437 مشروعا بما يعادل 95561 مليون دج ، بدورها وفرت أكبر قدر من مناصب الشغل حيث قدرت ب،71010 منصب شغل بقيمة تفوق النصف ، تليها مجموع دول الاتحاد الأوروبي كونه الشريك الأول للجزائر بـ 313 مشروع استثماري قدر بـ 42649 منصب شغل أي بنسبة 35.68 %

وكان نصيب الدول العربية في المرتبة الثالثة بمبلغ 997528 مليون دج ، بما يقابل 30199 منصب شغل بنسبة تفوق الربع وهذا نتيجة الرهان الذي لعبته الجزائر لكسب هذه الشراكة اذا تعد مصر أهم المستثمرين عربيا .

في حين تحتل كل الاستثمارات المتدفقة من أسيا المرتبة الرابعة وذلك بمبلغ بقدر بـ 163102 مليون دج ، وأهم المستثمرين الصين واليابان وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الخامسة بـ 19 مشروع بمبلغ يقدر بـ 68163 مليون دج و 3755 منصب شغل، وهي من الأخطار المستثمرة بقوة في الجزائر ، أما الاستثمارات المتدفقة من مشاريع من عدة الجنسيات بمبلغ يقدر بـ 24085 مليون دج و 26 مشروع مساهمة بـ 3521 منصب عمل في حين كل من أفريقيا، أستراليا لمرتبة الأخيرة بـ 5 مشاريع و 1 مشروع واحد على الترتيب ، وفرت مناصب شغل ضئيلة قدرت بـ 209 و 264 منصب عمل على التوالي ، ورغم ذلك ما زالت الجزائر تعاني من تدني حجم الاستثمارات الواردة إليها مقارنة بدول الجوار كتونس والمغرب .

الجدول (3–6) : الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية

أهم الدول	عدد المشروعات	التكلفة بالدولار	عدد الوظائف	أهم الشركات
أسبانيا	7	22321	9880	GOC SDM
قطر	2	21500	3089	GOC
تركيا	2	17373	3342	QP
لكسمبورغ	1	8373	342	TT
المملكة المتحدة	7	4087	2659	AM
فرنسا	15	3766	1631	TH
جنوب أفريقيا	1	3500	638	PPC
سويسرا	3	2862	561	LH
ألمانيا	6	1758	1360	ST
ميانمار	01	1598	342	CG
الاجمالي	822	87138	119525	

المصدر :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، العدد الفصلي الثاني (أبريل – يونيو) ، ص 15 .

مساهمة أهم 10 دول مستثمرة في الجزائر في استحداث فرص شغل جديدة خلال الفترة (2002-2016)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن هناك تباين في عدد المشاريع و فرص العمل المتاحة ، إذ لا علاقة بين عدد المشاريع و عدد مناصب الشغل التي توفرها ، فرغم أن تركيا و قطر قامتا بتوفير مشروعين لكل منهما إلا أن هناك تباين في عدد مناصب الشغل ، حيث تبلغ 3342 منصب بالنسبة للمشاريع التركية و التي هي متصدرة قائمة الدول المستثمرة و 3089 للمشاريع القطرية ، أهم شركاتها Typa TeKstil و 3089 للمشاريع القطرية محتلة المرتبة الثانية و أهم مشروع لها QP لتليها اسبانيا محتلة المرتبة الثالثة بـ 2880 فرصة شغل أهم شركاتها Grupo Ortiz ثم المملكة المتحدة استحدثت 2659 منصب شغل حيث تتركز استثماراتها في أهم شركاتها الرائدة في الجزائر AT أما بالنسبة لفرنسا فساهمت بـ 1631 منصب شغل أهم مستثمراتها Pretari و قد وفرت الاستثمارات الألمانية 1360 منصب شغل كان أهم مشروع لها شركة Clar Group في حين ساهمت شركة جنوب أفريقيا Lafarge 638 منصب شغل و ساهمت سويسرا بـ 561 منصب شغل و شركة الرائدة Slatrim في حين تحتل المرتبة الأخيرة كل من لوكسمبورغ مع اهم شركاتها TO و شركة بورما 342OH منصب شغل.

خلاصة الفصل :

تم تحليل مساهمو الاستثمار الأجنبي المباشر على توفر فرص العمل في الجزائر مركزا على دوره الهام سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من الناحية النظرية على اقتصاديات الدول المضيفة و قد تم التوصل إلى أن شكل الدخول إلى السوق و حجم المشروع ،الفن الانتاج المستخدم و كذا المنطقة التي يستوطن بها المشروع تعد من العوامل المؤثرة المباشرة أما عن نوع تأثير فهناك اختلاف بين مؤيد لأثره الايجابي و بين معارض له في حين يعتمد تأثيره غير مباشر على التشغيل على ما يماره من تأثيرات على اجمالي الاستثمارات المحلية و النمو الاقتصادي ،و هو ما جعل من الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم محددات الطلب على العمالة ،بعد ذلك عرجنا لدراسة هذا الأثر في الجزائر من خلال تحليل مختلف البيانات المتاحة عن حجم التشغيل الناجم عن الاستثمارات الأجنبية و توزيعها خلال الفترة 2002-2016.

خاتمة:

إن الاهتمام بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل مختلف الاقتصاديين و المدارس الاقتصادية ، يعكس مدى أهمية هذه الظاهرة باعتباره حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل إضافة إلى انه أحد محركات التكامل الاقتصادي الدولي فهو يوفر الاستقرار المالي للشركات المعنية ،و يعزز التنمية الاقتصادية للبلاد و يدفع بالدول للإنفتاح و الانخراط بشكل أكبر في المنظومة المالية العالمية ،و ما يميزه معيار الملكية للمشروع الذي يعطي حق الإشراف و الرقابة للمستثمر الأجنبي على المشروع ، ليصبح بذلك عاملا أساسيا في تفعيل العولمة ، باعتباره أداة رئيسية لإنتقال رؤوس الأموال عبر العالم ،و مصدرا هاما للنمو الاقتصادي في بعض الدول لسد الفجوة (ادخار – استثمار) و مساعدا على توفير فرص عمل باقتصاديات الدول المضيفة سواء بطريقة مباشرة او تلك التي يحققها بطريقة غير مباشرة ،مما أدى إلى تسابق الدول في العالم عامة و الدول النامية بصفة خاصة لجذب المزيد من تدفقاته، لا شك أن الجزائر مثلها مثل باقي الدول النامية التي غيرت من وجهة نظرها بعد أن أضحت تدرك أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق متطلبات التنمية و إنعاش معدلات النمو الاقتصادي ،لذا انتهجت سياسة الباب المفتوح يتوفير المناخ الاستثماري الملائم ، إلا أنه رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة لجذب هذا النوع الاستثمار و التي كان من نتائجها زيادة محسوسة في تدفقاته الواردة تبقى حصة هذه التدفقات ضئيلة جدا مقارنة بالإمكانيات الموفرة و الرغبة المنشودة ،كما سعت من جهة أخرى للحد او التحليل من ظاهرة البطالة عن طريق استبعاد أكبر قدر ممكن من اليد العاملة النشيطة القادرة على العمل و الراغبة فيه ،و ذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين المشجعة على الاستثمار التي تضم في طياتها جملة من الامتيازات و الاعفاءات و الضمانات للمستثمر الوطني و الأجنبي على حد سواء ،قصد تشجيع و تحفيز الاستثمارات

و بالتالي خلق مناصب شغل جديدة و تأهيل اليد العاملة الموجودة ،و لكن بالرغم من كل هذا فقد سجلت معدلات جد متواضعة للعمالة ، خاصة مع تراجع أسعار البترول ،و عجز عجلة الاقتصاد الجزائري عن الدوران خارج الريع.

ثانيا : اختبار الفرضيات

أما فيما يخص اختبار الفرضيات التي أدرجنها في بداية هذه الدراسة فقد ثبت أن :

الفرضية الأولى : تعتبر الإمكانيات و المؤهلات و الإجراءات المتخذة من طرف الدولة عاملا مهما يعكس المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالحجم و المستوى الذي يوافق مؤهلاتها.

الفرضية غير محققة ،حيث من خلال الدراسة تبين فعلا أن الجزائر سعت إلى توفير المناخ الملائم و المشجع للإستثمار ،و ذلك من خلال جملة القوانين التي أصدرتها عقب حصولها على الاستقلال إلى يومنا هذا و التي عرفت عدة تعديلات متتالية مصرحة بضرورة تسهيل الاستثمار ،و لكن رغم كل هذه الجهود إلا أن حجم الاستثمار الاجنبي المباشر ظل دون المستوى المطلوب و لم يتماشى إطلاقا مع إمكانيات الجزائر المختلفة سواء البشرية أو الطبيعية أو المالية منها ،و لعل هذا راجع إلى عدم فعالية الإصلاحات وسوء التسيير لو بصفة عامة إلى جملة المعوقات التي تطرقنا إليها في محتوى الدراسة.

الفرضية الثانية : لقد تمكن الاستثمار الأجنبي المباشر من خلق فرص عمل جديدة في الجزائر

خاتمة:

لقد تبين من خلال الدراسة أن الجزائر سعت كغيرها من الدول إلى استبعاد أكبر قدر ممكن من اليد العالمة النشيطة القادرة على العمل و الراغبة فيه،و ذلك من خلال الإجراءات و الجهود التنموية الساعية إلى الحد من معدل البطالة ،و قد استعانت في ذلك شركات الاستثمار الأجنبي المباشر كحل لهذه المشكلة التي هي تزايد مستمر بالتعاون مع المؤسسات الوطنية في إطار الشراكة بهدف توسيع و تنويع النشاط الاستثماري ،و بالتالي توفير مناصب شغل أكثر إلا إن هذا الاستثمار رغم انتعاشه و اهتمامه و تنوع نشاطه ليشمل مختلف القطاعات إلا أن تركيزه و اهتمامه كان جله بالقطاع النفطي ،هذا الخير الذي له مساهمة محدودة في خلق مناصب عمل للمواطنين ،كما توصلنا من خلال الإحصائيات إلى فعالية الاستثمار الأجنبي في خلق فرص عمل أكثر من الاستثمار المحلي ، حيث انه في الفترة 2002-2016 بلغ عدد المشاريع المحلية 62982 مشروع تمكن من توفير 1018887 منصب شغل بمعنى 16 منصب لكل مشروع في حين بلغ عدد المشاريع الأجنبية 822 مشروع مخلفا 119525 منصب ، بما يعادل 145 منصب لكل مشروع ،و بالتالي الفرضية الثانية محققة.

الفرضية الثالثة : يوجد تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل حسب نوع القطاع.

هذه الفرضية محققة ، حيث إن القطاعات الاقتصادية لم تحظى بنفس الاهتمام من قبل المستثمر الأجنبي ،و في نفس الوقت فإن كل قطاع تمكن من خلق فرص عمل و لكن بدرجات متفاوتة حسب طبيعة نشاطه ،فمثلا خلال الفترة 2002-2016 ،قد تمكن قطاع النقل من خلق ما يعادل 1.44%من مناصب الشغل الإجمالي من خلال 25 مشروع ن في حين نجد أن قطاع الاتصالات لم يحظى إلا بمشروع واحد فقط إلا انه لم يتمكن إلا من خلق 1.25% و هي نسبة متقاربة رغم التفاوت

في عدد المشاريع، و عموما فقد ظل قطاع الصناعة في الزيادة بقدرته على توفير 59.23% من إجمالي المناصب، ثم البناء و هي كلها قطاعات تحتاج إلى اليد العاملة الوفيرة، إما قطاع الزراعة فلم يستطع توفير إلا 0.52% بما يوازي 14 مشروع، و هذا راجع لعزوف الأشخاص المحليين على العمل في هذا المجال من جهة و اللجوء إلى استخدام الآلات و المعدات التكنولوجية الحديثة عن العنصر البشري من جهة أخرى.

الاستنتاجات

بلغت الاستثمارات الأجنبية 2216699 مليون دينار جزائري خلال الفترة 2002-2016 و هو ما يعادل 17% من أجمالي القيمة الاستثمارية تمكن من خلالها بخلق 119525 منصب عمل ،و و كان للدول الاروبية الحصة الأكبر بالمساهمة في هذه المناصب بنسبة 59.41% .

يمكن القول أن الاستثمار الاجنبي المباشر أثر إيجابي متزايدة و لكن بوتيرة ضعيفة على التشغيل في الجزائر ،و ذلك من خلال مساهمته في خلق مناصب شغل للجزائريين و أن اختلفت من قطاع إلى آخر و من مصدر الشركة المستثمرة إلى أخرى ، إلا أن هذه المساهمة تظل ضئيلة جدا و لا ترتقي إلى مستوى المطلوب ، حيث لم تتعدى مساهمة في إحداث مناصب الشغل الكلي بنسبة 10% خلال الفترة 2002-2016 ،رغم كل الإجراءات المتخذة و الامكانيات المسخرة لجلبه.

بالنظر إلى آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل وجدنا أن له آثار إيجابية و سلبية من الناحية النظرية ، إضافة إلى انه لم تتمكن من استحداث الا فرص ضئيلة جدا للعمالة المحلية ،كما ان المنطقة الاوروبية احتلت الصدارة في توفير هذه الفرص ثم تلتها المنطقة العربية في حين احتلت الشركات الاسترالية المرتبة الأخيرة بنسبة 0.22%.

خاتمة:

استهداف المستثمر الأجنبي لقطاع المحروقات و أهماله لباقي القطاعات كان أحد أسباب ضعفه و قلته في الجزائر ، الأمر الذي انعكس على مدى الانتفاع منه و مساهمته في تعزيز فرص العمل للمواطنين لذا اتبعت الجزائر خطة لتوسيع آفاقها و فتح المجال للمستثمر الأجنبي لتشمل قطاعات مختلفة ابتداءا من سنة 1996 عكس ما كانت عليه في الأول و هذا الانفتاح يظهر من معدلات التدفقات الواردة التي هي في تحسن مقارنة بما كانت عليه.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي غيرت موقفها و استراتجيتها اتجاه الاستثمار الاجنبي المباشر . وهي في سعي مستمر ل زيادة استقطابه .

التوصيات

نوصي بعدم الاعتماد الكلي على نظام الحوافز والإعفاءات الضريبية و انما لابد أن تتكاتف كل الجهود و ان كل مقومات المناخ الاستثماري و تتكامل فيما بينها حتى تتمكن الجزائر من استقطاب الكم المناسب مع مؤهلاتها و امكانيتها و حتى حاجاتها ،كما يجب عليها أن تعمل جاهدة لتكون مصدرة له لا مستقطبة فقط و العمل على تقليص العوائق أهمها الفساد و البيروقراطية و قلة مؤهلات اليد العاملة.

التركيز على الدخول في شراكة مع المستثمر الأجنبي في الأنشطة كثيفة العمل أكثر من الأنشطة كثيفة رأس المال ،للإستفادة من مهاراته و خبرته و زيادة كفاءة العنصر البشري ناهيك عن توفير مناصب شغل بأجور مغرية و بمواصفات فريدة.

خاتمة:

يجب على الدولة أن تؤكد أثناء تعاقدها مع المستثمر الأجنبي على تشغيل اليد العاملة الوطنية بشكل أكبر من خلال وضع شروط واضحة و صارمة.

تشجيع إقامة المشاريع المشتركة ، تقليل المشاريع المملوكة بالكاملة ملكية أجنبية ، ذلك أن الملكية المشتركة تساعد المستثمر المحلي على فرض الرقابة على المستثمر الأجنبي ،وكذا المساهمة في اتخاذ القرار لاسيما الذي يخدم الاقتصاد المحلي و الذي يساهم في خلق فرص عمل جديدة للمواطنين المحليين.

افاق االدراسة :

وما نقترحه على الباحثين الراغبين في معالجة نفس الموضوع التطرق الى الجوانب التالية :

-العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في ظل انفتاح الاقتصاد العالمي.

-دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تعزيز العلاقات بين الدول العربية واقع وافاق .

قائمة المصادر و المراجع

أولا :الكتب

1- علي عبد الفتاح أبو شرار ، **الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات** ، دار المسيرة ، عمان ،ط1 ،2007،ص235.

2- دريد محمود السامرائي ،**الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية** ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2006.

3- سليمان عمر محمد الهادي ، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي** ، الطبعة الأولى ، الأكاديميون ، عمان ، الأردن ، 2010.

4- محمد عبد العزيز عبد الله ، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي** ، الطبعة الأولى ، دار النفائس ، الأردن ، 2005.

5- إبراهيم متلولي حسن مغربي ، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل الاستثمار الاقتصادي** ، دار الفكر الجامعي ، اسكندرية ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2011.

6- عمر صقر ،**العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، جامعة حلوان و الأكادمية العربية للعلوم والتكنولوجيا** ، قطر ، 2011.

7- عبد السلام أبو قعف ، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي ، مطبعة الاشعاع الفنية** ، بيروت . لبنان ، 2001.

8- محمد عبد العزيز عبد الله ، **الأسهم في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي** ، دار الثقافة ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2005.

9- عبد الله ، عبد الله عبد الكريم . **ضمانات الاستثمار في الدول العربية** ، دار الثقافة ، عمان ، 2010.

10- ناصر دادي هدون ، عبد الرحمان العايب، البطالة و اشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2010 ،دون طبعة.

11- فريد النجار ، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2000.

12- قاسم ناجي علوان ، **ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق** ، دار الثقافة ، عمان ، 2012.

13- مداني بن شهرة ، الإصلاح الاقتصادي، و سياسة التشغيل ،التجربة الجزائرية ، درا الحامد للنشر و التوزيع ،ط1 ، 2009.

14- عبد الرزاق محمد حسين ، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية** ، دار حامد ، الطبعة الأولى ، 2014.

15- محمود يونس وآخرون، **التجارة الدولية و التكتلات الاقتصادية** ، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، 2015.

16- علي عبد الفتاح أبو شرار ، **الاقتصاد الدولي ، نظريات وسياسات** ، دارة المسيرة ، عمان ، 2007 .

17- عبد الرحمان يسرى أحمد ، **الاقتصاديات الدولية** ، الدار الجامعية ، إسكندرية ، 2007.

18- سيد متولي عبد القادر ، **الاقتصاد الدولي** ، **النظريات و السياسات** ، دار الفكر ، عمان ، 2010.

19- عبد السلام أبو قحف نظريات، **التحويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية** مؤسسة شباب الجامعة إسكندرية سنة 2001.

20- عمر صقر ،**العولمة و قضايا إقتصادية معاصرة**, , جامعة حلوان و الأكادمية العربية للعلوم و التكنولوجيا, فرع قطر,2000-2001.

21- عمار زودة ، محددات **قرار الاستثمار الأجنبي المباشر** ، مذكرة ماجستير ، إدارة مالية ،قسنطينة، 2008.

22- رضا عبد السلام ، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر المعلومات** ، المكتبة العصرية ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2007.

23- عجة الجيلالي ، **الكامل في القانون الجزائري للاستثمار** ، **الأنشطة العادية وقطاع المحروقات** ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006.

24- صالحي بودهان ،خويلدي سعيد ، حرية الاستثمار الأجنبي في ظل التشريعات الحالية (بين التجييد و التقييد) ،دفاتر السياسة و القانون العدد 18 جانفي 2018 ،ورقلة (الجزائر).

25- محمد طاقة وآخرون ، اقتصاديات العمل ، الطبعة الأولى ، إثراء للنشر و التوزيع ، عمان ، ا؟لأردن ،2008..

26- محمد الحنوص ، التجارة الخارجية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2008.

ثانيا المذكرات و الأطروحات

27- قاسم حسينة ، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد الإصلاحات مع الإشارة إلى أروبا ، ماليزيا ، مصر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2011.

28- عائشة عميش ،دراسة قياسية لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر ، دكتوراه اقتصاد، الجزائر ، 2017.

29- خيالي خيرة ، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الاشارة ال ى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2012) رسالة ماجيستير جامعة ورقلة.

30- كاميليا عبد الحليم أحمد ، أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة على الطلب على العمالة في مصر ، مذكرة ماجستير في اقتصاديات التجارة الخارجة ، كلية التجارة و الأعمال ، جامعة حلوان ، مصر ، 2003.

31- محمد دحماني درويش ، إشكالية التشغيل في الجزائر ، رسالة ماجستير ، علوم اقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسن ، 2006.

32- حياد شهيناز ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، وهران ، 2013.

33- شلال فارس ، محمد صالح ، دور سياسة التشغيل في معالجة شكل البطالة في الجزائرخلال 2001-2004 ، ماجستير ، علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005.

34- بونورس عبد الحميد عايدة عبير ، **ملخص بحث مقترح للملتقى الدولي حول إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة** ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة.

35- مطاي علي ، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية** ، دراسة حالة (2000-2014) ، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير وادارة المالية، خميس مليانة ، 2016.

36- سعيد حليمة ، النظام القانوني للاستثمارات الخاصة في التشريع الجزائري ، مذكره تخرج شهادة ماستر ، قانون اقتصادي . سعيدة ، الجزائر ، 2015.

ثالثا : المؤتمرات و الملتقيات

37- عماري عمار وبوسعدة سعيدى ، **معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر و تسهيل تفعيله في الجزائر** ، مداخلة في الملتقى العلمي الثاني ، جامعة فرحات عباس ، نوفمبر 2005

38- محمد الشكوي ، عبد الرحيم شبي، **معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية** ، تقييم و استشراف 23-24-25 مارس ، بيروت ، 2009.

39- بلعوج بولعيد ، معوقات الاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، العدد 4

40- سليمان ناصر ، القيم الروحية في محاربة الفساد الاقتصادي وتثبيت الحكم الراشد ، الملتقى العلمي الدولي ، الحكم الراشد ودوره في التنمية المستدامة في الجزائر ، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين ، 10/9، ديسمبر ، 2006.

41- عادل لطفي ، مؤشرات سوق العمل ، منظمة العمل العربية ، عمان ، الاردن ، 12 ديسمبر 2007.

رابعا : المجلات

42- همال علي ،حفيظ فاطمة ، آفاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورومتوسطية ، مجلة الاقتصاد و المناجمنت ، الجزائر ، العدد 04.

43- أحمد عباس عبد الله . أحمد محمد جاسم ، دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي ، مجلة كلية لغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية ، العدد 29 ، 2012.

44- صالح مفتاح ، دلال بن سمية ، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية ، دراسة حالة الجزائر ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 43-44 ، 2008.

45- حليمي حكيمة ، ريوع النفط بين لعنة الموارد ، الفساد الاقتصادي و تداعيات الآمة الحالية ، قراءة تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر ، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات ، جوان 2017 ، سوق أهراس ، الجزائر ، العدد 5

46- محبوب بن حمودة ، اسماعيل بن قانة ، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي ، مجلة الباحث ، العدد 5 ، 2007.

47- عبد الغني دادن ،محمد عبد الرحمان بن طحين ،دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008 ،مجلة الباحث ،العدد 10 ،2012.

خامسا : المواقع الالكترونية

48- http/www.andi.dz30

للاستثمارات الأجنبية المباشرة أهمية بالغة بالنسبة لإقاتصاديات الدول المضيفة ، بما فيها الجزائر ،إذا أدركت كغيرها من الدول أن هذا النوع من الاستثمار لا يتمثل في تدفق رأس المال فقط و إنما يكون مصحوبا بفنون و تقنيات إنتاجية حديثة إضافة إلى مهارات إدارية و تنظيمية فائقة مواكبة للتطورات الحديثة و خبرات فنية تحتاج إليها الجزائر ،مما يساعد في تحسين اليد العاملة من حيث الكمية و النوعية، لهذا ارتأينا القيام بدراسة قياسية تبين مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل ،و مدى مساهمته في توفير مناصب شغل للأفراد الجزائريين بالخصوص و تكنوينهم و تأهيلهم حس بالهدف المراد من الاستثمار الوارد.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر ، التشغيل ،سوق العمل

Résumé :

Les investissements étrangers directs d'une grande importance pour les pays d'accueil Aqatsadiat, dont l'Algérie, si elles étaient réalisées, comme d'autres Etats que ce type d'investissement est de ne pas le flux de capitaux uniquement, mais plutôt être accompagnés par l'art et les techniques de production modernes, ainsi que la gestion supérieure et des compétences organisationnelles suivre le rythme des développements modernes et une expertise technique dont ils ont besoin Algérie, ce qui contribue à améliorer la force du travail en termes de quantité et de qualité, nous avons donc décidé d'enregistrer une étude montrant l'importance des investissements étrangers directs sur l'impact des activités opérationnelles, et sa contribution à fournir des emplois aux particuliers algériens en particulier et Tknuinhm et Tah Inspire le sens de l'objectif de l'investissement contenu.

Mots-clés: investissement direct étranger, emploi, marché du travail